



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 22/274
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 – البيان الصحفي؛ وتقرير

الخبراء؛ ومرفق المعلومات

أغسطس 2022

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن ملخصاً لآراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أجريت بتاريخ 27 يوليو 2022 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لإطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 27 يوليو 2022، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 7 يونيو 2022 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 14 يوليو 2022، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.

وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل:

تقرير القضايا المختارة

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

رقم: 22/286

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 مع المملكة العربية السعودية

للنشر الفوري

واشنطن العاصمة – ١٧ يوليو 2022: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 27 يوليو 2022 مشاورات المادة الرابعة¹ لعام 2022 مع المملكة العربية السعودية.

ويشهد اقتصاد المملكة تعافياً قوياً من حالة الركود الناجمة عن الجائحة. وقد ساهم الدعم المقدم من خلال السيولة والمالية العامة، وزخم الإصلاحات في إطار رؤية 2030، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه في تعافي الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو قوية في ظل احتواء التضخم وصلابة القطاع المالي. وأدى انحسار آثار الجائحة، وازدياد إنتاج النفط وارتفاع أسعاره، وتزايد قوة الاقتصاد إلى تحسن مركز المالية العامة والمركز الخارجي للمملكة.

واتسم معدل النمو الكلي بالقوة في عام 2021، حيث بلغ 3,2%، مدفوعاً على وجه الخصوص بانتعاش القطاع غير النفطي – بدعم من ارتفاع معدلات توظيف القوى العاملة السعودية، وزيادة مشاركة المرأة على وجه الخصوص. ويُتوقع أن يسجل معدل النمو ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 7,6% في عام 2022 على الرغم من تشديد السياسة النقدية والضبط المالي وتداعيات الحرب في أوكرانيا على اقتصاد المملكة التي لا تزال محدودة حتى الآن. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو نتيجة جني ثمار العمل المتواصل على تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات والاستراتيجية الوطنية للاستثمار ومشاريع صندوق الاستثمارات العامة.

وقد استمر احتواء معدلات التضخم، حيث بلغت 3,1% في عام 2021 مع تلاشي أثر فترة الأساس الناتج عن زيادة ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام 2020، بالإضافة إلى الانعكاس المحدود لأسعار الأغذية والسلع الأولية في الأسواق العالمية على الأسعار المحلية والذي يُتوقع أن يساهم في احتواء التضخم عند مستوى 2,8% في عام 2022، وذلك بالرغم من بعض الضغوط التضخمية المتوقعة نتيجة تضخم أسعار العملة الذي وصل إلى مستوى الرقمين وتزايد تكاليف الشحن.

ولا تزال البنوك تتمتع بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة، كما شهد عام 2021 انتعاشاً قوياً في مستويات الربحية – التي تراجعت أثناء جائحة كوفيد-19 – نتيجة تحسن صافي هوامش أسعار الفائدة. وقد ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص في 2021 بنسبة قدرها 15,4%، مدفوعاً في الأساس بالقروض العقارية وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وحققت الأسواق المالية السعودية طفرة في مرحلة مبكرة من العام الجاري، رغم انعكاس مسار الجانب الأكبر من هذه الطفرة على مدار الشهرين الماضيين تماشياً مع التطورات العالمية الأخيرة.

وقد ارتفع رصيد المالية العامة الكلي بحوالي 9 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليصل العجز إلى 2,3% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، وهو ما يرجع إلى زيادة كل من الإيرادات النفطية وإيرادات الضرائب غير النفطية نتيجة استمرار

1 تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

الانتعاش الاقتصادي وأثر سنة كاملة من رفع ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام 2020 إلى ثلاثة أضعاف قيمتها لتصل إلى 15%.

وأدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه إلى تحسن الحساب الجاري بمقدار 8,5 نقطة مئوية في 2021، مسجلاً فائضاً بنسبة 5,3% من إجمالي الناتج المحلي، حيث تجاوزت الصادرات القوية المدفوعة بالنفط الواردات المتنامية والتدفقات الخارجة الكبيرة من تحويلات العاملين. ورغم زيادة الاحتياطيات، فقد تراجع صافي الأصول الأجنبية، وإن ظل عند مستويات جيدة للغاية بواقع 22 شهراً من الواردات في عام 2021، ومن المتوقع ارتفاعه بدرجة كبيرة على أثر تزايد عائدات الصادرات النفطية على المدى المتوسط.

وتتسم المخاطر المحيطة بالأفاق الاقتصادية بالتوازن. فعلى الصعيد الإيجابي، سيؤدي نجاح الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وإصلاحات سوق العمل، أو زيادة إنتاج النفط مجدداً، إلى المزيد من التحسن في الأفاق. وعلى الصعيد السلبي، تنشأ المخاطر الأساسية عن الضغوط لإنفاق عائدات النفط الاستثنائية والانحراف عن المسار المحدد في جدول أعمال الإصلاحات، والضغوط التضخمية، وظهور موجة أخرى من فيروس كوفيد-19 (محلياً أو في الخارج)، وانخفاض أسعار النفط بسبب تراجع النشاط العالمي إذا ما أسفرت الحرب في أوكرانيا عن آثار طويلة الأمد، وحوادث تباطؤ اقتصادي مفاجئ في الصين.

تقييم المجلس التنفيذي²

اتفق المديرين التنفيذيون مع أبرز النقاط التي تضمنها تقييم خبراء الصندوق. ورحبوا بالانتعاش الكبير في معدلات النمو الذي تشهده المملكة، وباحتواء التضخم، وزيادة صلابة المركز الخارجي بفضل سرعة استجابة السياسات الحكومية للجائحة، وزخم الإصلاحات القوي، وارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. وعلى خلفية الأفاق الاقتصادية الإيجابية وتوازن المخاطر المحيطة بها، أكد المديرين على ضرورة الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في ظل رؤية 2030، والذي سيساهم في تنويع الاقتصاد وضمان تحقيق نمو قوي وشامل وأكثر خضرة.

وأعرب المديرين عن ترحيبهم بالتزام الحكومة بالانضباط المالي وبسقوف الميزانية لعام 2022 على الرغم من ارتفاع أسعار النفط. ولدعم الضبط المالي والتحول إلى اقتصاد أكثر خضرة، أكد المديرين على الحاجة إلى مواصلة إصلاحات أسعار الطاقة، بما في ذلك إعادة النظر في السقف المحدد لأسعار البنزين، ورحبوا بالتزام الحكومة بالوصول إلى مستوى أسعار الطاقة في السوق بحلول عام 2030. ودعوا إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تدابير السياسة الضريبية – بما في ذلك الحفاظ على المعدل الحالي لضريبة القيمة المضافة – وتحسين إدارة الإيرادات. وأثنى المديرين على الإصلاحات الحكومية الجارية لتقوية شبكات الحماية الاجتماعية من خلال البرامج الموجهة للفئات المستحقة، مما سيساعد على استمرارية إصلاحات أسعار الطاقة.

ورحب المديرين بالتحسن المستمر في الإدارة المالية العامة، وحثوا على بذل المزيد من الجهود لزيادة شفافية المالية العامة. ونظراً لتزايد دور صندوق الاستثمارات العامة، فقد شجع المديرين الحكومة على سرعة استكمال العمل الجاري لوضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية. كذلك رحب المديرين بالجهود الحكومية الهادفة إلى وضع قاعدة للمالية العامة تقوم على ركيزة طويلة المدى، وشجعوا على توسيع نطاق تغطية القطاع العام للمساعدة في تعزيز التزام الحكومة بالاستدامة المالية.

² في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات من خلال الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <https://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

وأعرب المديرين عن ترحيبهم باستمرار صلابة القطاع المالي والدور الرقابي القوي للبنك المركزي. ورحبوا أيضاً بالتقدم المحرز نحو تنفيذ معايير بازل 3 وفق الإطار الزمني الدولي المتفق عليه، وحثوا على مواصلة تعزيز التدقيق الرقابي لمخاطر الائتمان حسب الاقتضاء، بما فيها المخاطر الناجمة عن زيادة الإقراض العقاري، وعلى استمرار الجهود لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واتفق المديرين على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال النظام الأنسب للمملكة نظراً لهيكلها الاقتصادي.

وهنا المديرين حكومة المملكة على التقدم الكبير الذي أحرزته في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية الطموحة. ورحبوا بوتيرة الإصلاحات المبهرة في سوق العمل، ولا سيما مضاعفة نسب مشاركة المرأة في القوى العاملة، وحثوا على مواصلة العمل في هذا الصدد. وأشار المديرين بأهمية بذل المزيد من الجهود لتحسين البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وتعزيز الإنتاجية، والتصدي للفساد. ورحبوا بما جاء في مبادرة السعودية الخضراء من التزامات حكومية طموحة لمواجهة تغير المناخ وأعربوا عن تطلعهم إلى الخطوات التي حددتها المبادرة في سبيل تحقيق أهدافها. وأكد المديرين كذلك على أهمية مواصلة العمل على تحسين جودة البيانات وزيادة توافرها.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الاعتيادية البالغة 12 شهراً.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2020-2023

تعداد السكان: 34,1 مليون نسمة (2021)
 حصة العضوية: 9992,6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (2,10% من
 المجموع)
 أهم المنتجات والصادرات: النفط والمنتجات النفطية (73%)
 أهم أسواق التصدير: آسيا والولايات المتحدة وأوروبا

توقعات 2023	توقعات 2022	2021	2020	
				النتائج
3,7	7,6	3,2	4,1-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
3,8	4,2	4,9	2,5-	نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
				الأسعار
2,2	2,8	3,1	3,4	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط، %)
				مالية الحكومة المركزية
32,0	31,8	30,9	29,6	الإيرادات (% من إجمالي الناتج المحلي)
27,1	26,4	33,2	40,8	المصروفات (% من إجمالي الناتج المحلي)
4,9	5,5	2,3-	11,2-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
24,5	24,3	30,0	32,4	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
22,0-	24,8-	29,0-	37,6-	الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
				النقود والائتمان
7,6	8,5	7,4	8,3	النقود بمعناها الواسع (التغير %)
12,8	13,4	15,4	14,0	الائتمان المقدم للقطاع الخاص (التغير %)
				ميزان المدفوعات
13,8	17,2	5,3	3,2-	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
0,8	0,8	2,3	0,8	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
26,8	25,3	22,1	25,3	الاحتياطيات (بما يعادل شهور الواردات) ¹
29,0	28,5	34,4	33,8	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
				سعر الصرف
...	4,8	0,9	1,0	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %) ²
				معدل البطالة
...	6,0	6,9	7,4	الكلي (% من مجموع القوى العاملة) ²
...	10,1	11,0	12,6	المواطنون (% من مجموع القوى العاملة) ²

المصادر: الحكومة السعودية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
¹ الواردات من السلع والخدمات.
² بالنسبة لعام 2022، تعكس الأرقام أحدث البيانات المتاحة.

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢

١٤ يوليو ٢٠٢٢

أهم القضايا

السياق: تشهد المملكة العربية السعودية تعافيا قويا في الوقت الحالي من حالة الركود الناجمة عن الجائحة. ويتيح ارتفاع أسعار النفط فرصة لتسريع وتيرة الإصلاحات القوية التي يجري تنفيذها في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الآفاق والمخاطر: يُتوقع أن يسجل النمو ارتفاعا ملحوظا هذا العام، مدفوعا بزيادة إنتاج النفط واستمرار التعافي القوي في القطاع غير النفطي، كما أمكن احتواء التضخم بالرغم من ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأولية. وعلى خلفية استمرار إنتاج النفط، سيساهم ارتفاع أسعار النفط عن مستوياتها المتوقعة سابقا وتنفيذ الإصلاحات القوية في دعم النمو غير النفطي على المدى المتوسط. وتحيط بالآفاق الاقتصادية احتمالات متوازنة.

ويُتوقع أن يسجل **المركز الخارجي** تحسنا ملحوظا. ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي هو النظام الأنسب للمملكة في ظل هيكلها الاقتصادي الحالي.

سياسة المالية العامة: يُتوقع أن تتجاوز نتائج المالية العامة لعام ٢٠٢٢ الموازنة، ولا تزال سقوف الإنفاق المقررة في إطار المالية العامة متوسط الأجل ملائمة لدعم مسار التصحيح المالي مع السماح في الوقت نفسه بزيادة الإنفاق الاجتماعي الموجه. وينبغي استمرار جهود الضبط المالي من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية، وإصلاحات أسعار الطاقة، ومواصلة الإصلاحات المالية الهيكلية التحولية التي بدأ تنفيذها بالفعل في إطار رؤية ٢٠٣٠. وسيساعد تنفيذ قاعدة مالية في دعم ركائز المالية العامة على المدى المتوسط. ومن شأن بناء إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم أن يساعد الحكومة في تقييم موقف المالية العامة ومركزها في المملكة.

القطاع المالي: يواجه النظام المالي الكلي مخاطر محدودة، وإن كان من المهم مواصلة العمل على تحسين الإطار التنظيمي للقطاع المالي في المملكة.

الإصلاحات الهيكلية: تم اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص عمل في القطاع الخاص. ولدعم بناء اقتصاد أكثر خضرة وشمولا، تتضمن الأولويات المضي قدما نحو زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، وضمان اضطلاع صندوق الاستثمارات العامة بدور تحفيزي من خلال مختلف مشروعاته، وتعزيز الحوكمة، وتفعيل مبادرة "السعودية الخضراء".

اعتمد هذا التقرير زين زيدان وديليا فيلكوليسكو

عُقدت المناقشات في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٣ مايو إلى ٦ يونيو ٢٠٢٢. وضم الفريق أمين ماتي (رئيس الفريق) وجيروم فاكر وسيدرا رحمان وفوزان فريد ونور الدين عبيدي (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وفلايان مورو (من إدارة المالية). كذلك انضم إلى البعثة زين زيدان (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) لحضور عدد من الاجتماعات الافتتاحية، كما شارك جهاد أزور (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية. ورافق البعثة محمد أحمد الراشد المدير التنفيذي المناوب للممثل للمملكة العربية السعودية، كما حضر عبد الله بن زرعه المدير التنفيذي الممثل للمملكة العربية السعودية الاجتماعات الختامية. والتقى الفريق بمعالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان، ومعالي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك محافظ البنك المركزي السعودي "ساما"، ومعالي وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ومعالي وزير الاستثمار الأستاذ خالد بن عبد العزيز الفالح، والدكتور فهد تونسي المستشار بالديوان الملكي السعودي والأمين العام لمكتب الإدارة الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠، ولفيف من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين من مجلس الشورى والقطاع الخاص والأكاديميين. وقدم كل من أوليفيه بادوفون (من إدارة شؤون المالية العامة) وإستر جورج وتيان زانغ (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الدعم من المقر الرئيسي للصندوق، بالإضافة إلى مساهمتهم في إعداد التقرير.

المحتويات

٤	خلفية
٥	آخر التطورات
٩	الآفاق والمخاطر
١٤	السياسات
١٤	ألف - سياسة المالية العامة
٢٢	باء - السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف
٢٣	جيم - سياسات القطاع المالي
٢٦	دال - الإصلاحات الهيكلية
٣٢	هاء - قضايا إحصائية
٣٢	تقييم خبراء الصندوق
	الأطر
١٣	١- تداعيات الحرب في أوكرانيا على المملكة
١٩	٢- شبكات الأمان الاجتماعي
٣١	٣- مبادرة السعودية الخضراء

الأشكال البيانية

- ٣٥ ١- جائحة كوفيد-١٩ والمؤشرات الاقتصادية قصيرة الأجل
- ٣٦ ٢- إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي
- ٣٧ ٣- نتائج النمو والمالية العامة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين
- ٣٨ ٤- تطورات التضخم والأسواق المالية
- ٣٩ ٥- التطورات النقدية
- ٤٠ ٦- تطورات القطاع الخارجي
- ٤١ ٧- تغير المناخ
- ٤٢ ٨- تطورات سوق العمل
- ٤٣ ٩- تطورات قطاع العقارات
- ٤٤ ١٠- أسعار النفط - سيناريو تجاوز التوقعات والتطورات السلبية

الجدول

- ٤٥ ١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٧
- ٤٦ ٢- عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠١٩-٢٠٢٧
- ٤٨ ٣- ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٧
- ٤٩ ٤- المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٧
- ٥٠ ٥- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٦-٢٠٢١

المرفقات

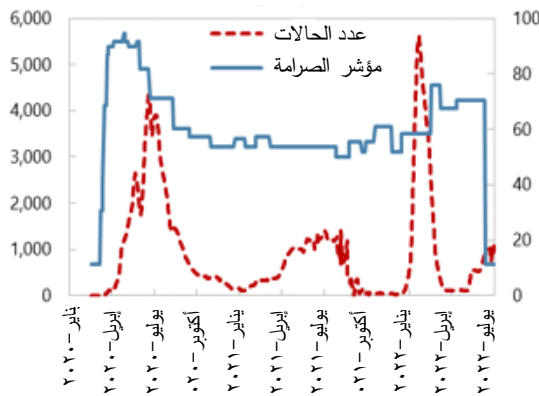
- ٥١ الأول: حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١
- ٥٢ الثاني: تطورات التضخم وتحليل انتقال آثار العامل الخارجي
- ٥٩ الثالث: مصفوفة تقييم المخاطر
- ٦١ الرابع: دعم الطاقة في المملكة العربية السعودية
- ٦٨ الخامس: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين
- ٧٠ السادس: تقييم القطاع الخارجي
- ٧٢ السابع: التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧
- ٧٤ الثامن: التنوع في المملكة العربية السعودية

خلفية

١- يشهد اقتصاد المملكة تعافيا قويا في الوقت الحالي من حالة الركود العميق الناجم عن الجائحة. فقد نجحت المملكة في التعافي سريعا وتحقيق معدلات نمو أكثر استدامة نتيجة الدعم المقدم من خلال السيولة والمالية العامة الذي تجاوز أو ضاهى مستواه في الاقتصادات الصاعدة بمجموعة العشرين، وزخم الإصلاحات، وارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. ويفضل معدلات التطعيم المرتفعة، انحسر انتشار الموجة الأخيرة من سلالة أوميكرون المتحورة من فيروس كوفيد-١٩ سريعا، مما سمح للحكومة برفع القيود عن الحركة المحلية والسفر الدولي. ولا تزال الندوب الاقتصادية محدودة، كما أدى ارتفاع معدلات مشاركة المواطنين في القوى العاملة إلى موازنة التحولات التي شهدتها سوق العمل نتيجة خروج العمالة الوافدة في نروة موجة كوفيد-١٩.

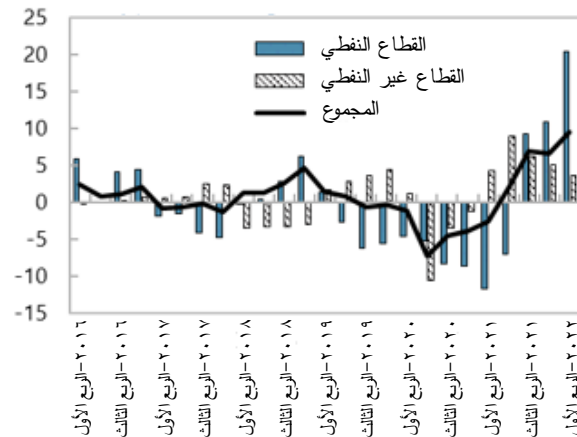
المملكة العربية السعودية - السياق الاقتصادي

عدد حالات الإصابة بكوفيد ومؤشر الصرامة



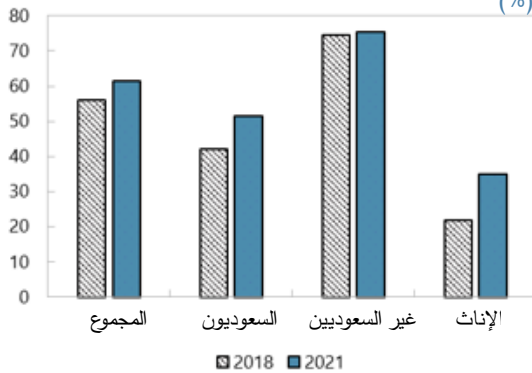
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٦ - الربع الأول ٢٠٢٢

(التغير % على أساس سنوي)



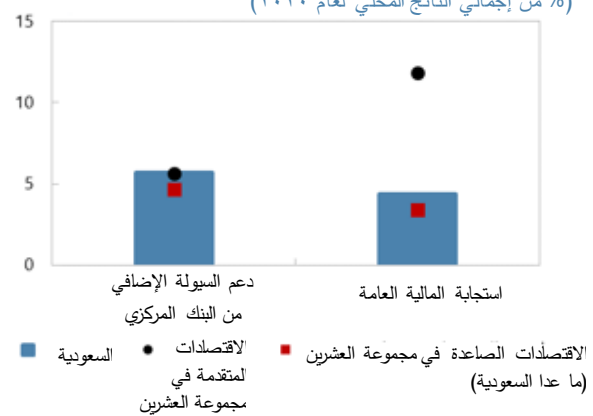
معدلات المشاركة في القوى العاملة

(%)



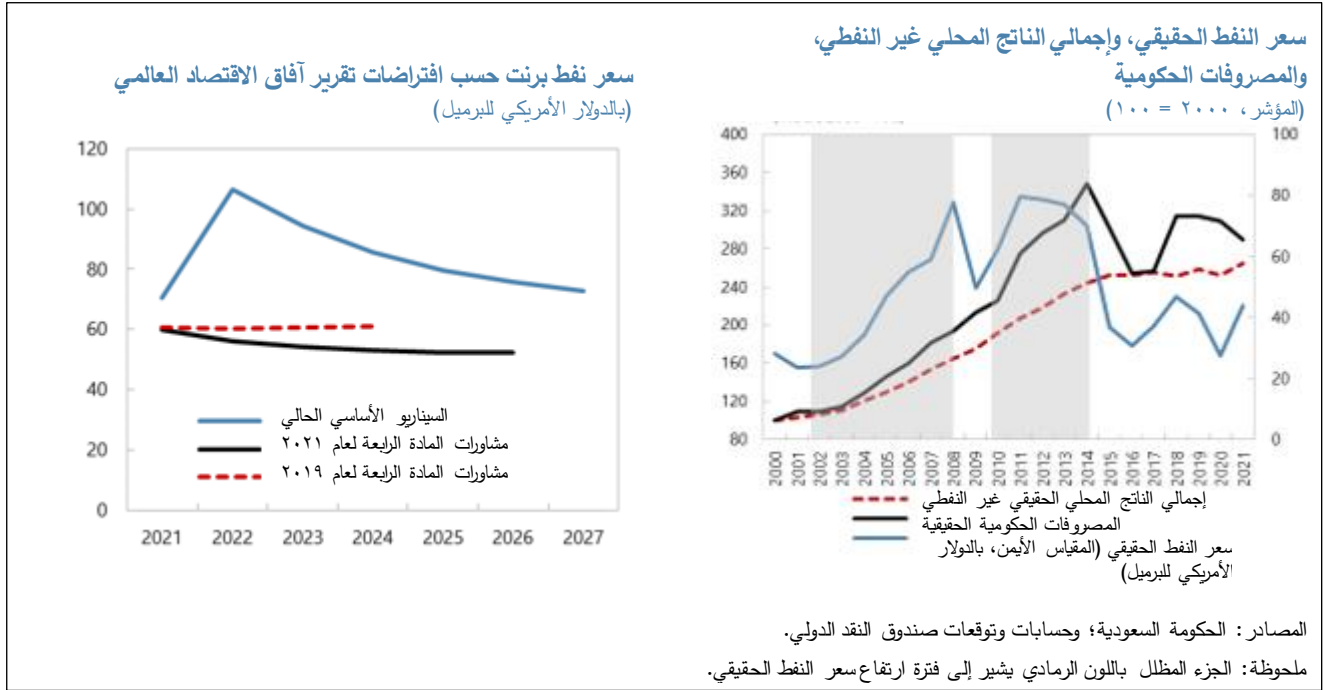
دعم السياسات

(% من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠)



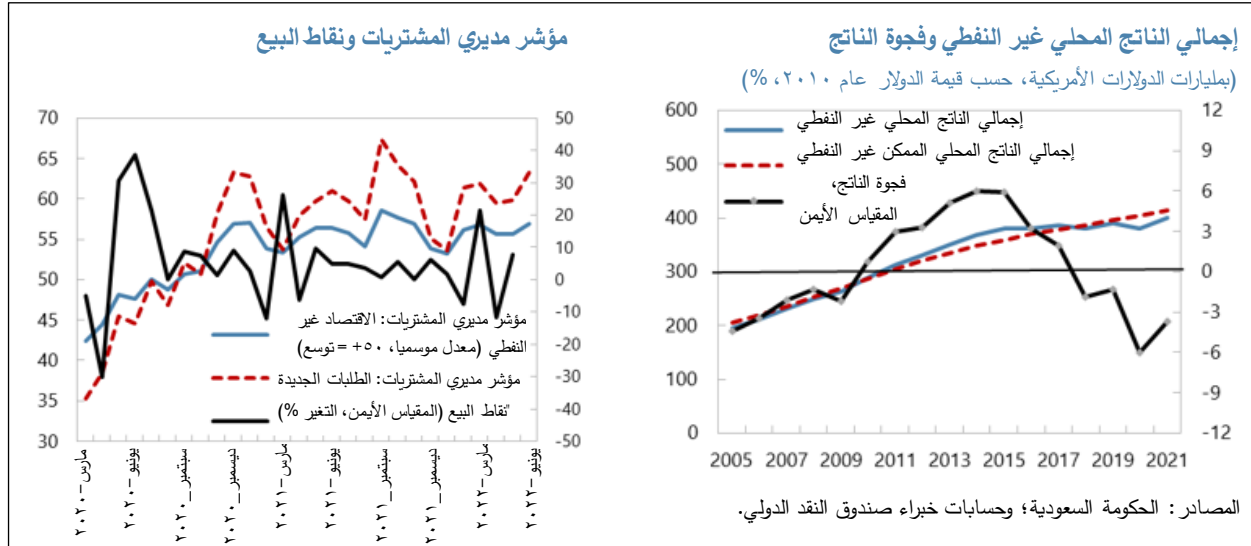
المصادر: الحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢- وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية مجدداً، وإن كان من غير المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إبطاء وتيرة الجهود التي تقوم بها المملكة لمواصلة تنويع أنشطتها الاقتصادية أو انعكاس مسارها. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط التي تتجاوز كثيراً التوقعات السابقة على المدى المتوسط، فإن تنفيذ سياسات تهدف إلى فتح الاقتصاد وتنويعه وفق "رؤية ٢٠٣٠" - بدعم من استراتيجية الاستثمار الوطنية - سيساعد على تجنب مسايير الاتجاهات الدورية التي اقترنت بدورات الانتعاش والركود السابقة المرتبطة بالنفط. كذلك يعكس تنفيذ أحدث التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة هذه الجهود - التي استفادت أيضاً من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي (المرفق الأول).

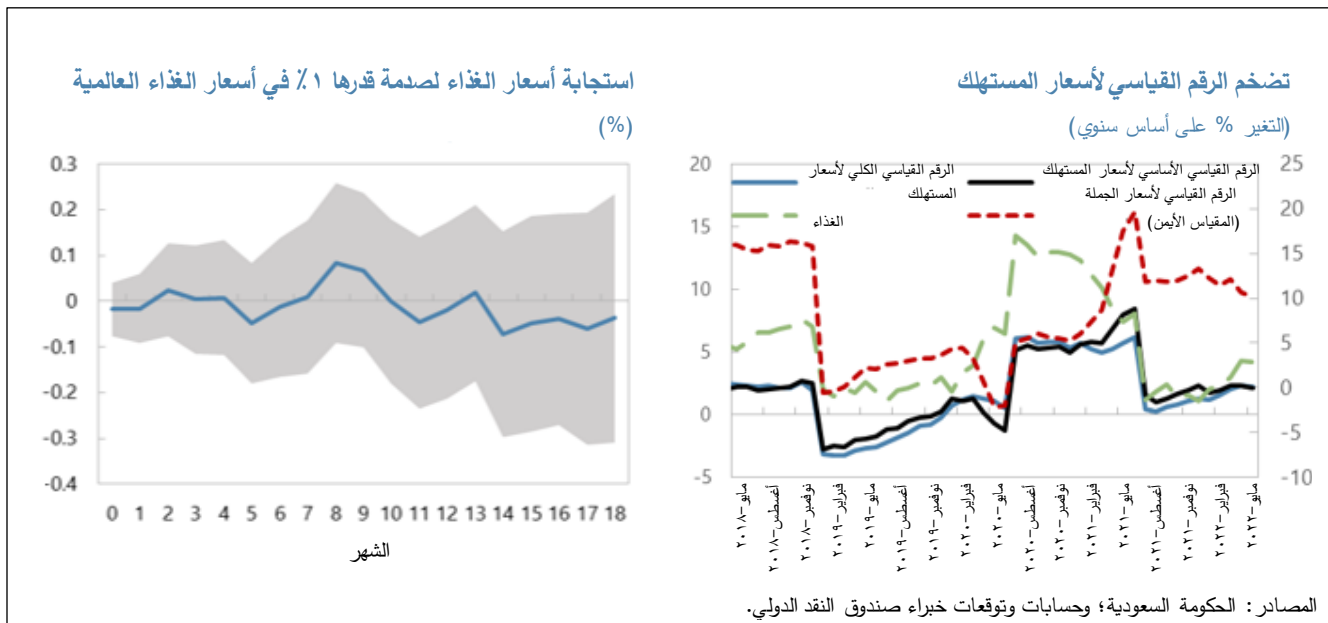


آخر التطورات

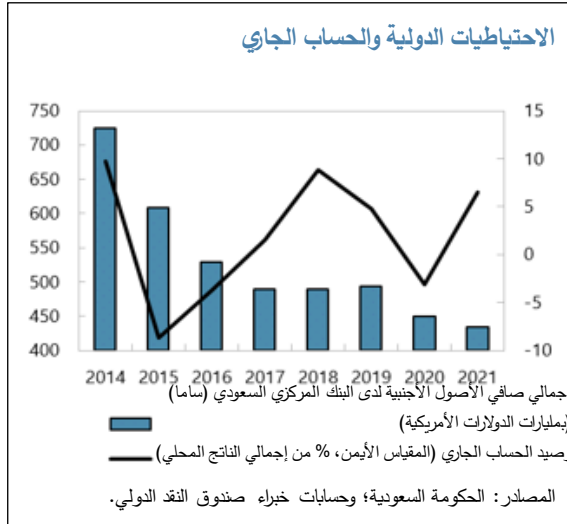
٣- يستمر التعافي في عام ٢٠٢٢ مدفوعاً بزخم دوري قوي. وأدت التدابير السريعة والحاسمة التي تم اتخاذها مع بداية الجائحة إلى تعاف في النشاط غير النفطي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ استمر في عام ٢٠٢١ (الشكل البياني ١ والشكل البياني ٢). فقد سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نمواً قدره ٤,٩٪ عام ٢٠٢١ - مدفوعاً في أغلبه بنشاط التجزئة (بما في ذلك التجارة الإلكترونية)، والتجارة والصناعة التحويلية، بينما ظلت مستويات الإنتاج النفطي ثابتة نسبياً نظراً لأن الزيادات التي شهدتها النصف الثاني من عام ٢٠٢١ لم تكن كافية لموازنة الانخفاض في الإنتاج الناتج عن تباطؤ الطلب العالمي في عام ٢٠٢٠ وأوائل عام ٢٠٢١. ولا تزال المؤشرات عالية التواتر - ومعدلات النمو التي سجلت ٩,٩٪ على أساس سنوي مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٢ - تعكس حتى الآن تعافياً قوياً. ونتيجة لذلك، تراجع معدل البطالة في المملكة إلى ١٠,١٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ - وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١,٦ نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢١ يرجع أساساً إلى زيادة معدلات توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص، ولا سيما بفضل مجموعة من المبادرات الفعالة (راجع أدناه) الهادفة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.



٤- وقد أمكن احتواء تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك حتى الآن، ولكن الضغوط التضخمية تتزايد على ما يبدو (المرفق الثاني). فقد بلغ متوسط التضخم ٣,١٪ في عام ٢٠٢١ وظل منخفضاً منذ منتصف ذلك العام، حيث تلاشى تأثير سنة الأساس الناتج عن ارتفاع ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام ٢٠٢٠، وذلك بالرغم من بعض الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء والبنزين، مما أدى إلى تحديد سقف لأسعار البنزين المحلية في يوليو ٢٠٢١. وما يفسر بقاء التضخم منخفضاً عند مستوى ٢,٢٪ (على أساس سنوي) في مايو ٢٠٢٢ هو محدودية انعكاس أسعار الأغذية والسلع الأولية في الأسواق العالمية على الأسعار المحلية، نظراً لدعم الأسعار إلى حد ما، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، إلى جانب ثبات الإيجارات (التي تمثل حوالي ٢١٪ من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك). ومع ذلك، يشير تضخم أسعار الجملة ثنائي الرقم وتساعد أسعار السلع الأولية، واستمرار زيادة تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية إلى ارتفاع التضخم في الجزء الأخير من عام ٢٠٢٢.

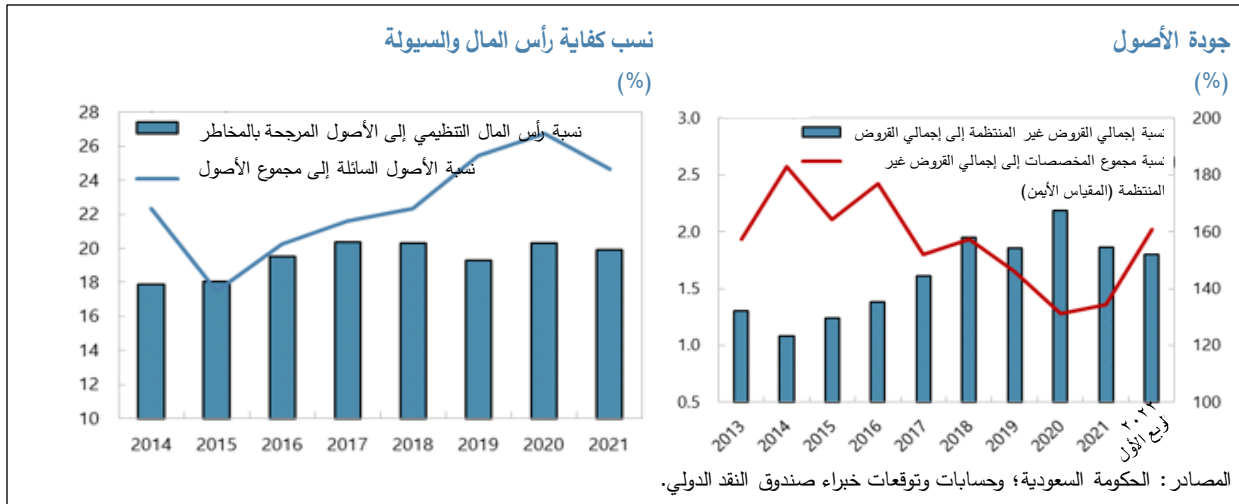


٥- وتحسنت أوضاع الحساب الجاري بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي. فقد سجل الحساب الجاري فائضاً قدره ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١، حيث تجاوزت الصادرات القوية المدفوعة بالنفط الواردات المتنامية والتدفقات الخارجة الكبيرة من تحويلات العاملين. وبينما ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية بمقدار ١,٧ مليار دولار أمريكي، تراجع صافي الأصول الأجنبية بمقدار ١١ مليار دولار أمريكي، وهو ما يرجع أساساً إلى زيادة الخصوم الأجنبية، حيث بلغ مركز صافي الأصول الأجنبية ٢٢,١ شهر من الواردات (مقابل ٢٥,٣ شهر عام ٢٠٢٠).^١



٦- ولا يزال النظام المصرفي محتفظاً بصلابته. وتتمتع البنوك بمستويات جيدة من السيولة ورأس المال. وبالنسبة لمستويات الربحية - التي تراجعت خلال جائحة كوفيد-١٩ - فقد تحسنت بقوة خلال عام ٢٠٢١ مع بدء تعافي هوامش الفائدة الصافية. وقد استمر نمو الودائع، بينما ارتفع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بنسبة ١٣,٩٪ (على أساس سنوي) في مايو ٢٠٢٢ مدفوعاً في الأساس بالإقراض العقاري وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة - التي لا تزال منخفضة، حيث بلغت ١,٨٪ في نهاية مارس ٢٠٢٢، بينما تجاوزت المخصصات ١٦٠٪ - فلم تسجل أي ارتفاع على الإطلاق حتى بعد انتهاء برنامج تأجيل مدفوعات القروض الذي تم تنفيذه بهدف تقديم الدعم في مواجهة كوفيد-١٩ وألغى تدريجياً في مارس ٢٠٢٢ (٣٪ من إجمالي الناتج المحلي). كذلك تم تمديد العمل ببرنامج "التمويل المضمون" الذي يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) حتى مارس ٢٠٢٣.

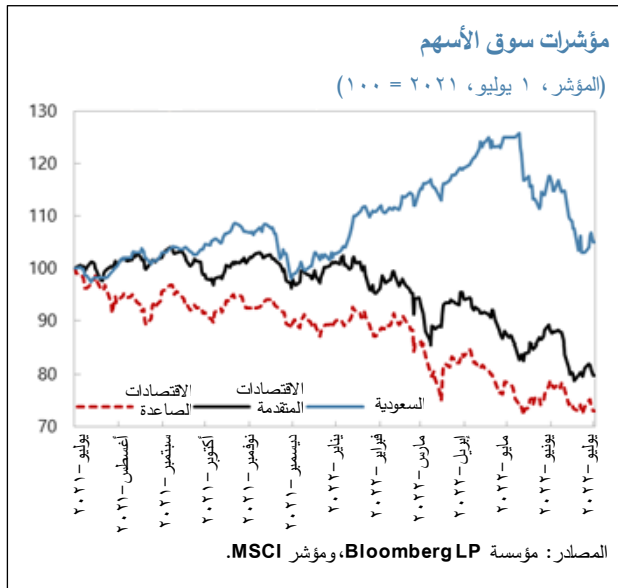
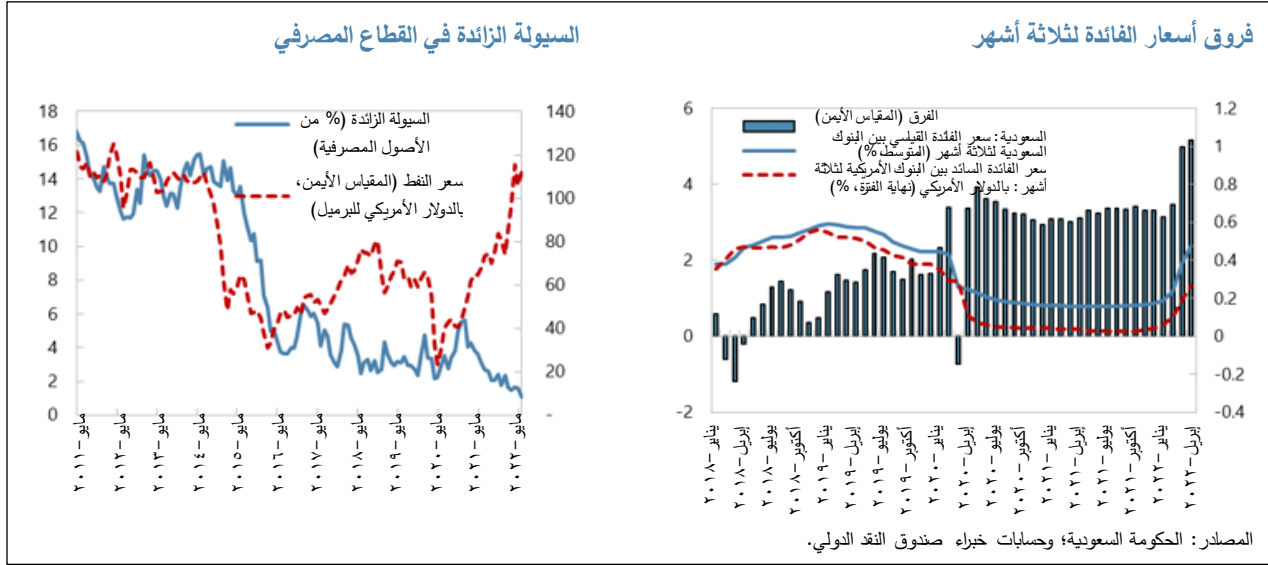
بينما ارتفع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بنسبة ١٣,٩٪ (على أساس سنوي) في مايو ٢٠٢٢ مدفوعاً في الأساس بالإقراض العقاري وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة - التي لا تزال منخفضة، حيث بلغت ١,٨٪ في نهاية مارس ٢٠٢٢، بينما تجاوزت المخصصات ١٦٠٪ - فلم تسجل أي ارتفاع على الإطلاق حتى بعد انتهاء برنامج تأجيل مدفوعات القروض الذي تم تنفيذه بهدف تقديم الدعم في مواجهة كوفيد-١٩ وألغى تدريجياً في مارس ٢٠٢٢ (٣٪ من إجمالي الناتج المحلي). كذلك تم تمديد العمل ببرنامج "التمويل المضمون" الذي يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) حتى مارس ٢٠٢٣.



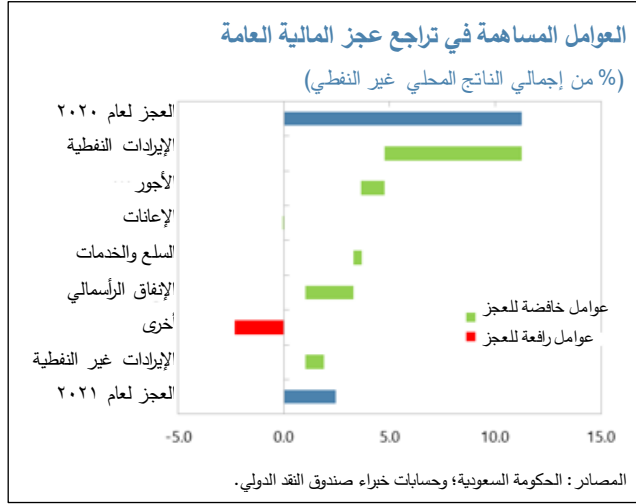
٧- وبينما لا تزال السيولة كافية، تراجعت مستويات السيولة الزائدة في الجهاز المصرفي مؤخراً رغم تزايد أسعار النفط. وسجلت الودائع نمواً قدره ٨,٩٪ (على أساس سنوي) في نهاية مايو ٢٠٢٢، وهو مستوى مقارب لمتوسط عام ٢٠٢١. ولكن يبدو أن الرابط بين السيولة الزائدة وأسعار النفط قد تراجع مؤخراً، ولا سيما في ظل حفاظ الحكومة على انضباط المالية العامة. وقد ساهم

^١ تحتفظ المملكة بالتوزيع الخاص لحقوق السحب الخاصة ضمن احتياطياتها. وقد تعهدت بتخصيص جزء منه في صورة مساهمات بقيمة ٥٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لدعم موارد القروض لدى "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر"، إلى جانب النظر في تقديم مساهمات طوعية إضافية لدعم البلدان الضعيفة.

ذلك في ارتفاع العلاوة بين سعر الفائدة في سوق المال، أي سعر الفائدة القياسي بين البنوك السعودية لثلاثة أشهر وسعر الفائدة السائد بين البنوك الأمريكية لثلاثة أشهر، عن مستوياتها التاريخية. وحسب التقارير المتاحة، استجاب البنك المركزي السعودي في يونيو بإيداع ٥٠ مليار ريال سعودي (١٣ مليار دولار أمريكي) لدى البنوك التجارية، وتمديد أجل استحقاق أدوات إعادة الشراء الصادرة عنه.



٨- وشهدت الأسواق المالية السعودية ارتفاعا كبيرا في مطلع العام الجاري انعكس مساره لاحقا خلال الشهرين الأخيرين نتيجة التطورات العالمية أساسا. فقد سجل مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) زيادة ملحوظة تجاوزت ٣١٪ مع نهاية إبريل (على أساس سنوي) مدعوما بعدد من عمليات الطرح العام الأولية الجديدة والارتفاع غير المسبوق في تدفقات غير المقيمين الوافدة الموجهة نحو الأسهم والذي يعكس قوة الأسس الاقتصادية في المملكة، وعودة التوازن إلى الحوافز المدرجة في مؤشر MSCI عقب استبعاد روسيا. ولكن على مدار الشهرين الماضيين، انعكس مسار معظم هذه المكاسب نتيجة زيادة مخاوف المستثمرين حيال التباطؤ الاقتصادي العالمي المحتمل. وبالرغم من الاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية، بلغت فروق العائد على السندات السيادية ٩٥-١٢٥ نقطة أساس تقريبا على مدار العام الماضي.

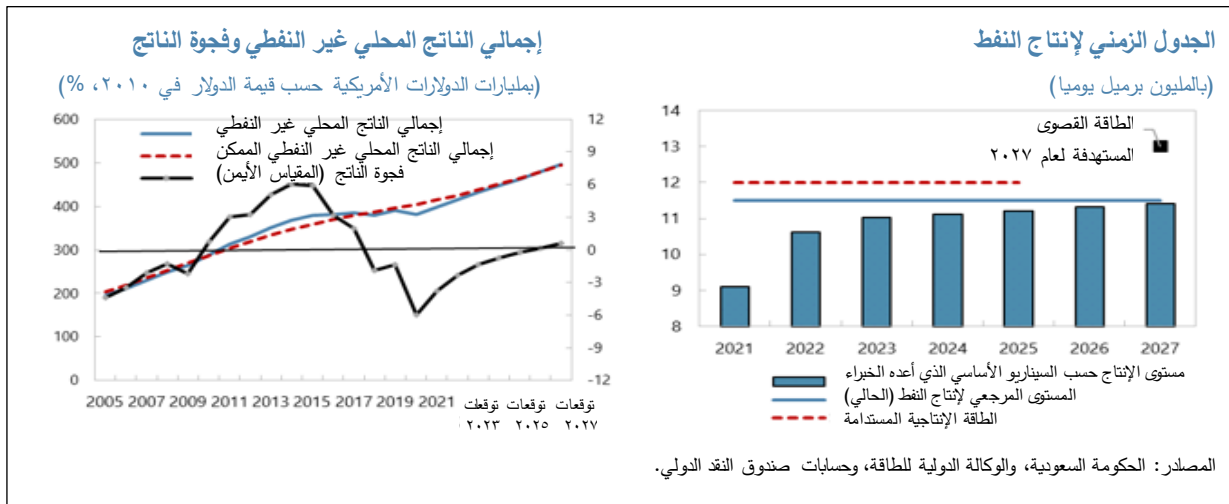


٩- كذلك سجل مركز المالية العامة تحسنا سريعا نتيجة انحسار آثار الجائحة وتزايد أسعار النفط وتعزيز الاقتصاد. فقد ارتفع رصيد المالية العامة الكلي بحوالي ٩ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ليصل العجز إلى ٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١، وهو ما يعكس أساسا الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية غير النفطية المدعومة بالانتعاش الاقتصادي وتأثير عام كامل من تطبيق ضريبة القيمة المضافة عقب زيادتها بثلاثة أضعاف إلى ١٥٪ في منتصف عام ٢٠٢٠. وتراجع مجموع المصروفات بسبب انخفاض المصروفات الرأسمالية، بينما ظلت المصروفات الجارية ثابتة. ولكن مقارنة بموازنة عام ٢٠٢١، ارتفعت المصروفات الكلية بمقدار ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي تقريبا، وهو ما يعكس زيادة الإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ عن المتوقع، ودعم أسعار النفط والغذاء المرتفعة (بما في ذلك تكلفة التخزين المسبق للقمح)، وزيادة وتيرة تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

الآفاق والمخاطر

١٠- تتسم الآفاق المتوقعة بالقوة بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية وتنفيذ الإصلاحات.

- من المتوقع أن يسجل النمو ارتفاعا قويا هذا العام. فبالرغم من دورة تشديد السياسات النقدية العالمية التي يفترضها السيناريو الأساسي (تقرير القضايا المختارة الثاني)، يُتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ٧,٦٪ عام ٢٠٢٢ نتيجة زيادة الإنتاج النفطي وفق الجدول الزمني الذي حددته اتفاقية أوبك+، والانتعاش القوي في تجارة الجملة والتجزئة، والسيولة الوفيرة، والزمخ الناتج عن عودة المعتمدين والحجاج. وسيزداد النمو غير النفطي إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٢ قبل أن يعود إلى مستواه الممكن على المدى المتوسط مع سد فجوة الناتج واستمرار تحقيق عوائد من المشروعات الاستثمارية والإصلاحات.



- ويُتوقع ارتفاع التضخم الكلي إلى ٤٪ (على أساس سنوي) في النصف الثاني من العام دون أن يتجاوز متوسطه ٢,٨٪، بينما يظل مستوى التضخم الأساسي ثابتاً عند ٢,٤٪. ومما يساعد في احتواء الضغوط الناجمة عن صدمات سلاسل الإمداد ارتفاع قيمة الدولار، والدعم والحدود القصوى المفروضة على أسعار بعض المنتجات (مثل بعض المنتجات الغذائية والمياه والكهرباء والبنزين)، وتراجع الإيجارات في ظل نمو العرض وزيادة ملكية المساكن، واستمرار الركود في سوق العمل. وعلى المدى المتوسط، يتراجع التضخم إلى حوالي ٢٪ - وهو ما يتسق مع التنبؤات المجمعة (وهي المؤشر البديل الوحيد لتوقعات التضخم في المملكة) - في ظل تراجع الضغوط التضخمية العالمية.
- **ومن المتوقع أن يسجل المركز الخارجي تحسناً كبيراً، نظراً لأن صادرات النفط يفوق تأثيرها ارتفاع الواردات، ويُتوقع بالتالي زيادة فائض الحساب الجاري بثلاثة أضعاف ليصل إلى حوالي ١٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢ - وهو مستوى لم يسبق تحقيقه منذ عام ٢٠١٢ عندما تجاوزت أسعار النفط ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل. ويُتوقع استمرار الفائض على المدى المتوسط رغم تراجعه تدريجياً. كذلك يُتوقع زيادة صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٢٢٪ عام ٢٠٢٢ بحيث يغطي ٢٥,٣ شهر من الواردات، وهو ما يعادل ٥٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع استقرار الاحتياطيات الوقائية في نهاية المطاف عند مستوى ٢٧ شهراً من الواردات تقريباً على المدى المتوسط.**

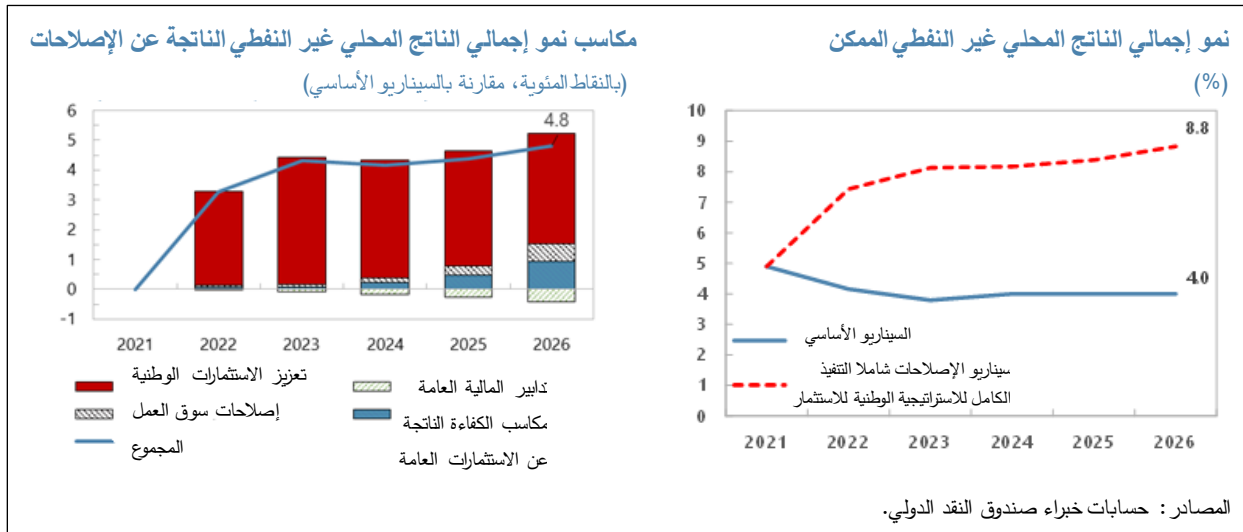
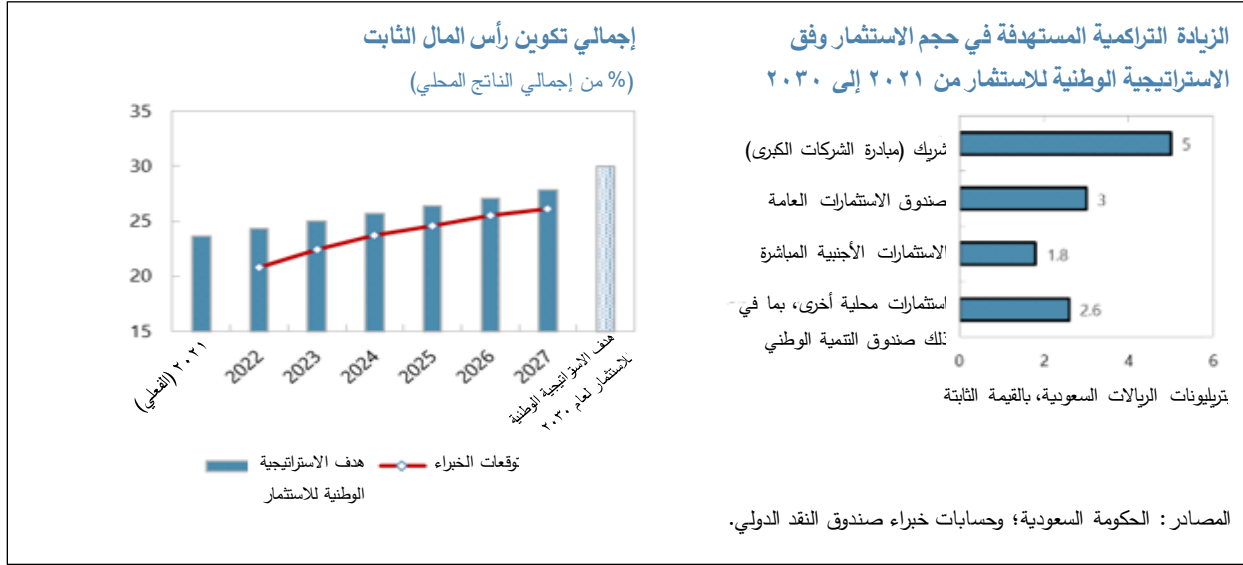
المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٢٧					
(، %، مالم يذكر خلاف ذلك)					
توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
٧,٦	٣,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
٤,٢	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي					
٢,٨	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المتوسط)					
١٧,٢	١٣,٨	١٠,٨	٧,٩	٥,٤	٢,٩
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٥٣٥,٥	٦١٠,٣	٦٨٥,٥	٧٤٣,١	٧٨٠,٦	٨٠٠,٧
مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الدولارات الأمريكية)					
٢٥,٣	٢٦,٨	٢٨,٠	٢٨,١	٢٧,١	٢٦,٨
بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات ^١					

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ الاثنا عشر شهراً التالية.

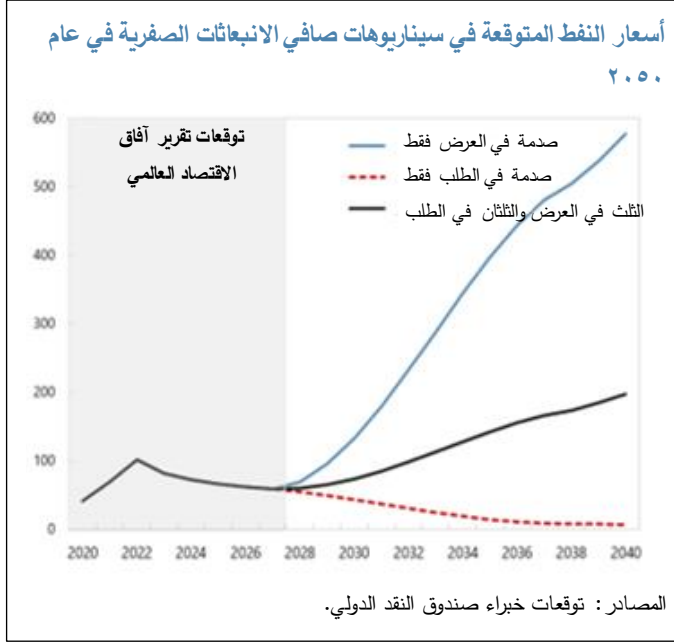
١١ - **وتحيط بالأفاق الاقتصادية احتمالات متوازنة، حيث تساعد السياسات التي تنفذها الحكومة ويؤيدها الخبراء - لا سيما الضبط المالي والإدارة المالية العامة والإصلاحات الهيكلية - في التخفيف من مخاطر التطورات السلبية التي تم الكشف عنها (المرفق الثالث):**

- **فعلى جانب التطورات الإيجابية، من الممكن تحسن الآفاق مجدداً في ظل زيادة الإنتاج النفطي عن المتوقع وتسارع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاستثمارات في إطار رؤية ٢٠٣٠. ولا يزال السيناريو الأساسي الذي أعدته البعثة متحفظاً نسبياً نظراً لأنه لا يراعي التأثير المحتمل الكلي للاستراتيجية الوطنية للاستثمار على الاقتصاد. وإذا ما تم تنفيذ هذه الاستراتيجية على النحو الأمثل، فإن تعزيز حجم الاستثمارات في إطار الاستراتيجية لنصل إلى ١٢,٤ تريليون ريال سعودي، مقترناً بتحسين كفاءة الاستثمارات العامة وزيادة المحدودة في رصيد المالية ومكاسب النمو نتيجة تعميق الإصلاحات الجارية في سوق**

العمل، سيمكن معه تحقيق زيادة مستدامة في نمو إجمالي الناتج المحلي الممكن غير النفطي إلى حوالي ٨,٨٪ بحلول عام ٢٠٢٥ (تقرير القضايا المختارة الثالث).

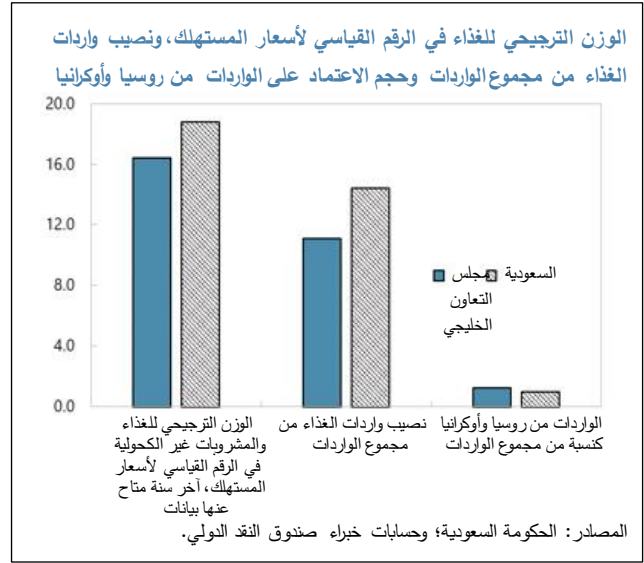
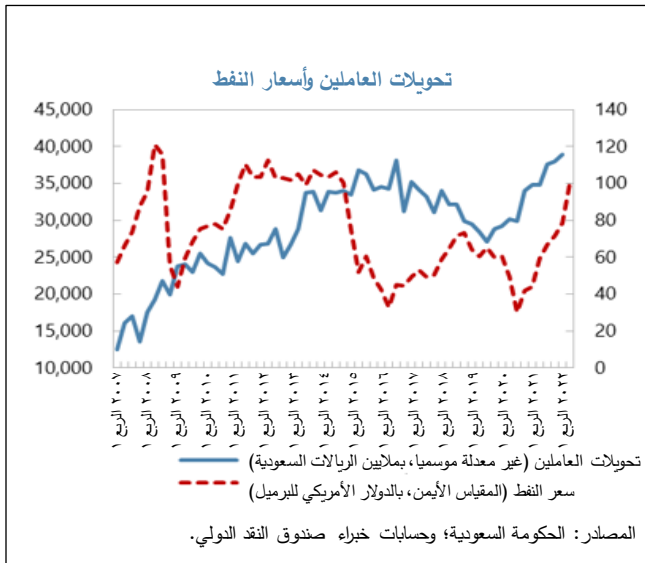


وعلى جانب التطورات السلبية، تتضمن المخاطر تفشي موجة جديدة من جائحة كوفيد، بالداخل أو الخارج، وانخفاض أسعار النفط نتيجة تراجع النشاط العالمي في حالة تمخض الحرب في أوكرانيا عن تداعيات دائمة، وزيادة تشديد الأوضاع المالية العالمية عن المتوقع، ومخاطر التباطؤ الحاد في الصين، والضغط لإنفاق عائدات النفط الاستثنائية والانحراف عن مسار الحيلة المالية (بما في ذلك من خلال صندوق الاستثمارات العامة أو صندوق التنمية الوطني)، والمخاطر التي تهدد خطة الإصلاح، بما في ذلك الناتجة عن الضغوط التضخمية. كذلك فمن شأن زيادة الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية تقييد عمليات الاستيراد الاستثمارية وبالتالي إعاقة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.



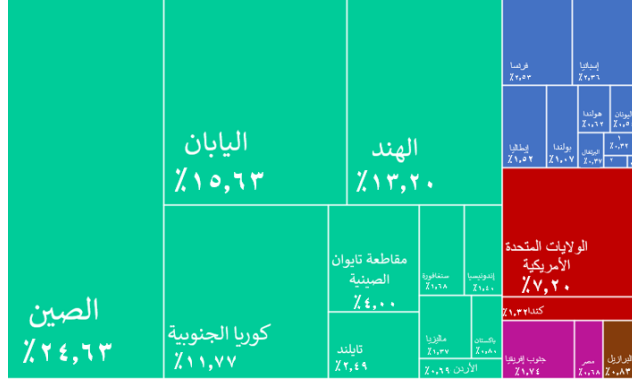
- **مخاطر تغير المناخ:** بينما أعربت شركة النفط الوطنية السعودية (أرامكو) عن التزامها بتنفيذ استثمارات ضخمة لدعم استقرار سوق النفط وضمان أمن الطاقة، تواجه المملكة عددا من المخاطر نتيجة التحول الذي يشهده قطاع الطاقة (إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالمناخ، مثل الجفاف) في الوقت الذي يستهدف فيه العالم تخفيض صافي الانبعاثات إلى الصفر. ويستلزم تحقيق هذا الهدف على الأرجح مزيجا من سياسات العرض (بهدف تقييد التدفقات الاستثمارية في قطاع النفط دون احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه) والطلب (كتخفيض استهلاك الكربون على سبيل المثال)، وهو ما قد يتطلب أن يكون سعر النفط أكثر ملائمة لتوفير حيز أكبر في المالية العامة (انظر الرسم البياني في نص التقرير).

١٢ - ولن يكون للحرب في أوكرانيا سوى تداعيات مباشرة محدودة على السعودية. فزيادة أسعار النفط تنشأ عنها آثار إيجابية على المملكة، لا سيما من خلال الإيرادات النفطية والتدفقات الرأسمالية، بينما لا تربطها بروسيا وأوكرانيا سوى روابط تجارية ومالية مباشرة محدودة، وانكشافات مباشرة ضئيلة من خلال استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في الأسهم وغيرها من الأنشطة الاستراتيجية، دون وجود أي روابط مباشرة تقريبا مع القطاع المالي (الإطار ١). غير أن الحرب في أوكرانيا ستكون لها تبعات على بعض الشركاء التجاريين للمملكة، مما قد يؤثر على الطلب على النفط في المدى القصير، أو ربما يؤدي إلى التعجيل بالتحول عن استخدام الموارد الهيدروكربونية. غير أن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية سيؤثر على الاقتصاد رغم محدودية الواردات من أوكرانيا وروسيا.



الإطار ١ - تداعيات الحرب في أوكرانيا على المملكة

المملكة العربية السعودية: صادرات النفط الخام حسب البلد
(% من المجموع، ٢٠١٩)

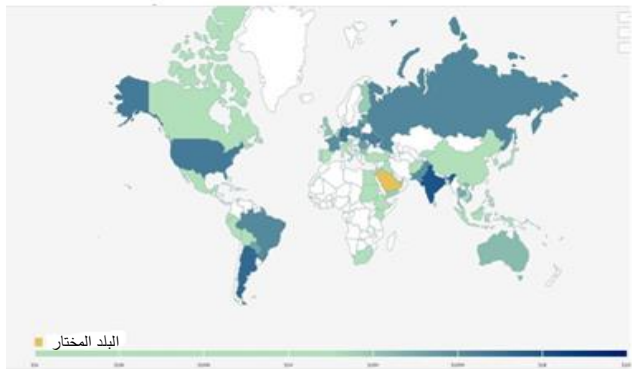


المصادر: أطلس التعقيد الاقتصادي، وجامعة هارفارد، وصندوق النقد الدولي.

يتمثل التأثير الرئيسي للحرب في أوكرانيا على المملكة في تداعيات ارتفاع أسعار النفط. فحسب التقديرات الأولية - في ضوء أنماط الإنفاق الحكومي السابقة - يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط العالمية بمقدار ١٠ دولارات للبرميل إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحوالي نصف نقطة مئوية، وإن كان هذا التأثير قد ينحسر لاحقاً إذا ما أصبحت المصروفات المالية أقل استجابة للتحويلات في أسعار النفط عن السابق. ويمكن أن تنتشأ عن الآثار الثانوية في المدى القريب تداعيات سلبية على الطلب على النفط الخام السعودي من خلال تعميق حالة التباطؤ وتوسيع نطاقها في الاقتصادات الكبرى. وسيشهد مركز المالية العامة تحسناً ملحوظاً، حتى وإن جاء مصحوباً بزيادة الدعم "الضمني" على الطاقة، حيث تخضع منتجات الوقود لضوابط تنظيمية تحد من أثر التداعيات على المستهلكين (انظر المرفق الرابع).

وتعد واردات الحبوب والسلع الأولية المماثلة من أوكرانيا وروسيا - وكلا البلدين ليسا من الشركاء التجاريين الرئيسيين للسعودية - محدودة نسبياً.

المملكة العربية السعودية: واردات الحبوب حسب البلد (٢٠١٩)



المصادر: أطلس التعقيد الاقتصادي، وجامعة هارفارد، وصندوق النقد الدولي.

فواردات القمح تمثل ٢,٧% فقط من جميع الواردات السعودية، وبلغ نصيب كل من روسيا وأوكرانيا حوالي ٢% و٣% على الترتيب من مجموع الواردات الزراعية والغذائية السعودية عام ٢٠٢١ (غير أن نصيبهما المشترك يصل إلى ٤١% من واردات القمح، و٢٥% من واردات الشعير، و٢٠% من واردات الذرة). وفي نهاية عام ٢٠٢١ بوجه عام، جاءت أوكرانيا في المرتبة رقم ٥٨ بين البلدان المستوردة من السعودية، بينما جاءت روسيا في المرتبة رقم ٦٨. كذلك تأتي روسيا في المرتبة رقم ١٩ بين البلدان المصدرة للسعودية (١,٥% من مجموع الواردات، وتمثل المعادن البخسة نصف هذه النسبة تقريباً)، وأوكرانيا في المرتبة رقم ٣٢ (٠,٧% من مجموع الواردات، ومعظمها من المنتجات الزراعية). وبالنسبة لصادرات المملكة من السلع غير النفطية، يمكن أن يكون هناك تأثير أيضاً (إيجابي في معظمه) على إنتاج الفوسفات وصناعة الأسمدة.

ورغم أن المملكة ليست بمعزل تماماً عن تطورات الأسعار العالمية، أمكن احتواء تضخم أسعار الغذاء حتى الآن (حيث وصل إلى ٤,٥% في مايو). ويمثل الغذاء ١,٨% من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وتغطي الضوابط السعرية المفروضة على السلع الغذائية ثلاثة بنود أساسية، وهي دقيق القمح، والشعير، وحبوب الأطفال (وقد تم إطلاق برامج موجهة مؤخراً لتوفير حليب الأطفال بدلاً من إخضاعه للضوابط السعرية). وتطبق المملكة في الوقت الحالي مجموعة من آليات الدعم لمساعدة منتجي القمح المحليين، ويبلغ مجموع دعم الغذاء والزراعة ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي. وخلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١، ترجع زيادة دعم الغذاء والزراعة في معظمها إلى إبرام صفقة لشراء القمح مسبقاً اعتمدت عليه المملكة لاحقاً كمخزون احتياطي.

وتعد الروابط المالية محدودة - ومعظمها من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية السعودي. ف منذ عام ٢٠١٥، تربط صندوق الاستثمارات العامة علاقات استثمارية مع روسيا (كانت معظمها في البداية مع صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي) لا تزال في مرحلة مبكرة، حيث يبلغ حجم الانكشاف لروسيا أقل من ٠,٥% من الأصول التي يديرها الصندوق. وتبدو الروابط من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلة أيضاً (وإن كانت المعلومات الواردة في المسح المنسق للاستثمار المباشر محدودة). وأخيراً، فإن السعودية لا تضم أي بنوك روسية وليست من البلدان التي تتيح ملاذاً لأصول روسية ضخمة. ولم تشهد الأسواق المالية المحلية (بورصة تداول) أي تداعيات ملموسة بسبب اندلاع الصراع (على العكس، فقد ارتفعت الأسهم في البداية نتيجة ارتفاع أسعار النفط).

آراء الحكومة

اتفقت الحكومة مع الخبراء حول توقعاتهم بشأن النمو لعام ٢٠٢٢، مشيرة إلى أن قوة زخم الإصلاحات وإلغاء كافة القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ سينشأ عنهما انتعاش مستمر في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وعلى المدى المتوسط، لا تزال الحكومة على ثقة بأن التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية للاستثمار واستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة، إلى جانب مواصلة العمل بقوة على تنفيذ خطة الإصلاحات في إطار رؤية ٢٠٣٠ التي لم تتأثر بجائحة كوفيد-١٩، سيسهمان في تعزيز النمو غير النفطي بصورة ملحوظة ليتجاوز تنبؤات السيناريو الأساسي المتحفظ الذي أعده الخبراء. كذلك اتفقت الحكومة مع الخبراء على أن التضخم - مقيسا على أساس السلة الحالية - سيظل قيد السيطرة، مع التأكيد على التحسن الملحوظ الذي يُتوقع أن يشهده المركز الخارجي هذا العام وعلى المدى المتوسط. وفيما يتعلق بالعلاقة المتزايدة بين سعر الفائدة القياسي بين البنوك السعودية لثلاثة أشهر وسعر الفائدة السائد بين البنوك الأمريكية لثلاثة أشهر، أشارت الحكومة إلى أنها ظاهرة مؤقتة، وأن مستويات السيولة الوفيرة لم تتأثر نتيجة انتهاء العمل ببرنامح تأجيل مدفوعات القروض الذي تم إطلاقه لمواجهة تداعيات الجائحة.

السياسات

ركزت المناقشات بشأن السياسات على أن إدارة ارتفاع الإيرادات النفطية على نحو مستدام يتيح إرساء اقتصاد أكثر تنوعا وخضرة. وتتضمن الأولويات (١) الحفاظ على انضباط المالية العامة من خلال ضبط أوضاع المالية العامة على مختلف الأصعدة، و(٢) ضمان الاستقرار المالي في مرحلة ما بعد كوفيد، و(٣) تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم تحقيق نمو قوي يتسم بالاستدامة والشمول.

ألف - سياسة المالية العامة

١٣- من المتوقع أن يتجاوز أداء المالية العامة الميزانية خلال عام ٢٠٢٢. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣، يُتوقع أن تسجل المالية العامة فائضا قدره ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢. ويعكس ذلك زيادة مستويات إنتاج النفط وارتفاع أسعاره،

عمليات الحكومة المركزية حسب الميزانية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي (بمليارات الريالات)		
الميزانية	٢٠٢٢	٢٠٢١
الإيرادات	١٢٢٩	٩٦٥
الإيرادات الضريبية غير النفطية	٣٠٥	٢٨٣
إيرادات أخرى	٩٢٤	٦٨٢
النفقات	١٠١٨	١٠٣٩
المصروفات	٩١٢	٩٢٢
منها:		
تعويضات العاملين	٥٠١	٤٩٦
استخدام السلع والخدمات	١٨٠	٢٠٥
إعانات الدعم	٣٥	٣٠
المنافع الاجتماعية	٧٣	٧٠
صافي اقتناء الأصول غير المالية	١٠٦	١١٧
صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-)	٢١١	٧٣-
صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-) (% من إجمالي الناتج المحلي)	٥,٥	٢,٣-

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وانتعاش الاقتصاد غير النفطي الذي أدى إلى تحسن الإيرادات، لا سيما إيرادات ضريبة القيمة المضافة، واستمرار القيود المفروضة على المصروفات الرأسمالية (وهو ما ساعد عليه استكمال عدد من المشروعات الاستثمارية الكبرى الممولة مباشرة من خلال الحكومة المركزية) وتخفيض الإنفاق الجاري نتيجة الوفورات المحققة من زيادة مشاركة القطاع الخاص وتحسين الكفاءة، بما في ذلك من خلال فاتورة الأجور وسحب التدابير المرتبطة بالجائحة. وحسب تقييم الخبراء، تتيح المالية العامة حيزا يمكن معه تنفيذ بعض التدابير المالية المفيدة لفترة مؤقتة (كزيادة الإنفاق الاجتماعي

الذي يُفضل توجيهه إلى الفئات المستحقة). وفي ظل ارتفاع أسعار النفط، سيظل فائض المالية العامة أعلى كثيرا من المتوقع في

الميزانية، حتى بعد مراعاة تأثير القرار الصادر في يوليو بتوسيع نطاق صرف مخصصات شبكات الأمان الاجتماعي، وزيادة دعم

الغذاء وتعزيز مخزون السلع الأساسية (يساوي التأثير الكلي ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي، راجع الجدول في نص التقرير).

الإجراءات الصادرة بموجب مراسيم ملكية لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية

(يوليو ٢٠٢٢، % من إجمالي الناتج المحلي)

الدعم	المنافع الاجتماعية
٠,٢٦	٠,٠٥
تعزيز مخزون السلع الأساسية	صرف راتب إضافي لمرة واحدة لمستفيدي الضمان الاجتماعي
٠,٠١	٠,٢١
دعم إضافي لبرنامج حساب المواطن	دعم إضافي لبرنامج صغار مربحي الماشية

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٤- ويعتمد السيناريو الأساسي الذي أعدته البعثة على السياسات التي يستند إليها بيان الميزانية الصادر عن المملكة وسقوف الإنفاق المقررة في إطار المالية العامة متوسط الأجل. ونظرا لأن معدل ضريبة القيمة المضافة قد تمت زيادته بالفعل بثلاثة أضعاف، فإن التصحيحات المالية غير النفطية المتوقعة سيكون معظمها في صورة تخفيضات في المصروفات، وسيتركز نصف هذه التخفيضات على مدار العامين التاليين ويعكس أساسا سحب تدابير الإنفاق المرتبطة بالجائحة وإتمام عدد من المشروعات غير المتكررة وزيادة الكفاءة في

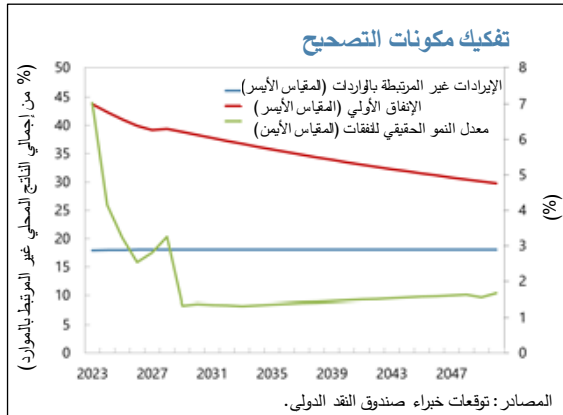
عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٧

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)							
٤٦,٠	٤٧,١	٤٨,٩	٥١,٥	٥٤,٨	٥٧,٢	٤٨,٣	٤١,٠
٢٧,١	٢٨,٢	٣٠,١	٣٢,٦	٣٦,٠	٣٨,٤	٢٨,١	٢١,٦
١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٨	١٨,٨	١٨,٨	٢٠,٢	١٩,٣
١٤,٤	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	٩,٩
٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٦,٠	٩,٤
٤٠,١	٤١,٢	٤٢,٥	٤٣,٨	٤٥,٤	٤٧,٣	٥٢,٠	٥٦,٤
٣٥,٢	٣٦,٣	٣٧,٥	٣٨,٩	٤٠,٤	٤٢,٣	٤٦,١	٤٨,٢
منها:							
١٨,٧	١٩,٤	٢٠,٣	٢١,٢	٢٢,٢	٢٣,٢	٢٤,٨	٢٥,٩
٦,٨	٧,١	٧,٣	٧,٦	٧,٩	٨,٣	١٠,٢	١٠,٦
١,٠	١,١	١,٢	١,٣	١,٤	١,٦	١,٥	١,٥
٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٦
٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٥,٩	٨,١
٥,٩	٥,٩	٦,٤	٧,٦	٩,٤	١٠,٠	٣,٧-	١٥,٤-
٢٠,٧-	٢١,٨-	٢٣,١-	٢٤,٥-	٢٦,٠-	٢٧,٨-	٣١,٤-	٣٩,٧-

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

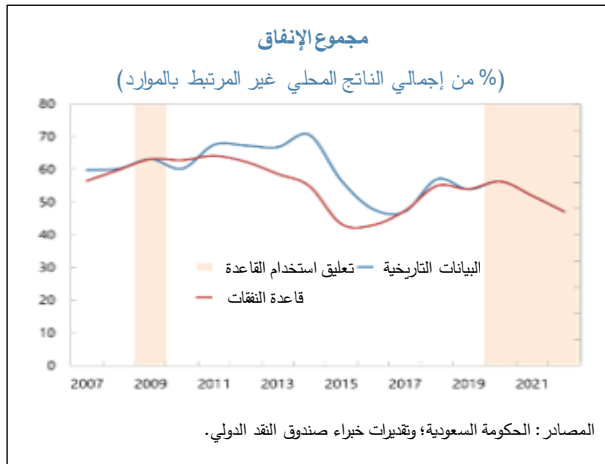
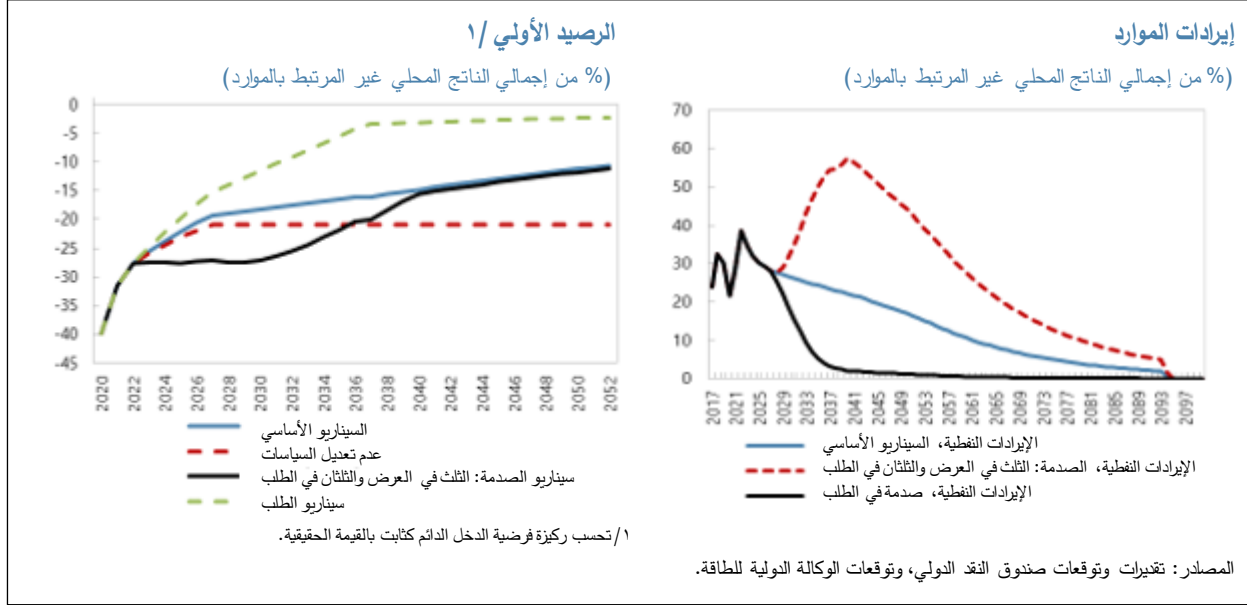
مجموعة من المجالات. ومواصلة هذه الجهود على المدى المتوسط تتطلب استمرار العمل على ترشيد فاتورة الأجور على النحو الموضح في خطط الأجل المتوسط التي أعدتها الحكومة، بما في ذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة ومراجعتها تحت إشراف لجنة معنية بترشيد فاتورة الأجور، وتخفيض القوة العاملة وكبح الأجور تدريجيا، وزيادة كفاءة الاستثمارات والنفقات في القطاع العام من خلال تطبيق مبادئ "تقييم إدارة الاستثمار العام" ومراجعة الإنفاق بصورة دورية والاستفادة الكاملة من منصة "اعتماد" المتاحة عبر الإنترنت في تطوير أعمال التوريد.

١٥- ولا يزال موقف المالية العامة على المدى المتوسط يهدف إلى الحفاظ على استقرار صافي الأصول المالية لدى الحكومة



المركزية وتحقيق العدالة بين الأجيال. وبوجه عام، تتسق السياسات الحكومية المعلنة مع تحقيق العدالة بين الأجيال وفق فرضية الدخل الدائم على المدى المتوسط. ويُتوقع أن يصل العجز الأولي غير النفطي إلى حوالي ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام ٢٠٢٧ وأن يصبح صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية موجبا بحلول عام ٢٠٢٤ (ليستقر لاحقا بالقيمة الحقيقية). ولكن بعد عام ٢٠٢٧، سيلزم إجراء تصحيح تدريجي بنسبة ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي سنويا لبلوغ معيار فرضية الدخل الدائم وضمان استمرار الالتزام به (والذي يُحسب كدخل سنوي ثابت بالقيمة

الحقيقية). ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض حدود قصوى لنمو المصروفات ومراكمة وفورات كبيرة خلال فترات ارتفاع الإيرادات النفطية (راجع أدناه وتقرير القضايا المختارة الأول). وتشير سيناريوهات القدرة على تحمل الضغوط - بما في ذلك في حالة تراجع أسعار النفط (الشكل البياني ١٠) - إلى ضرورة استخدام افتراضات احترازية في إعداد الميزانية.

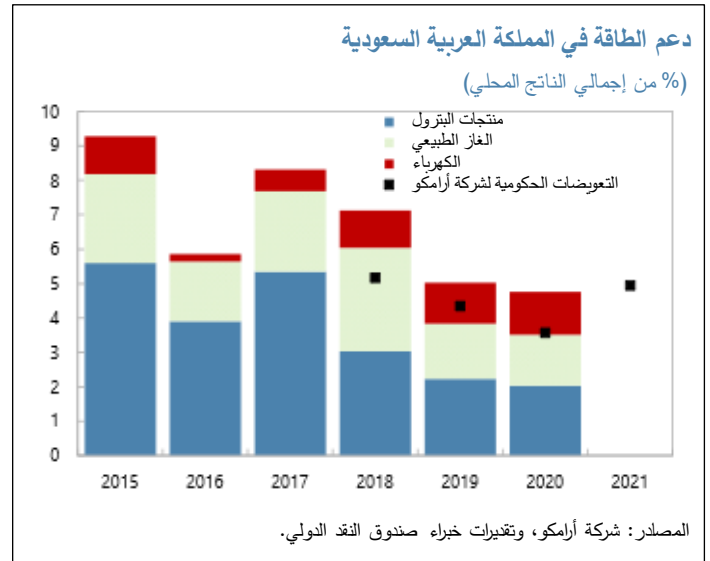
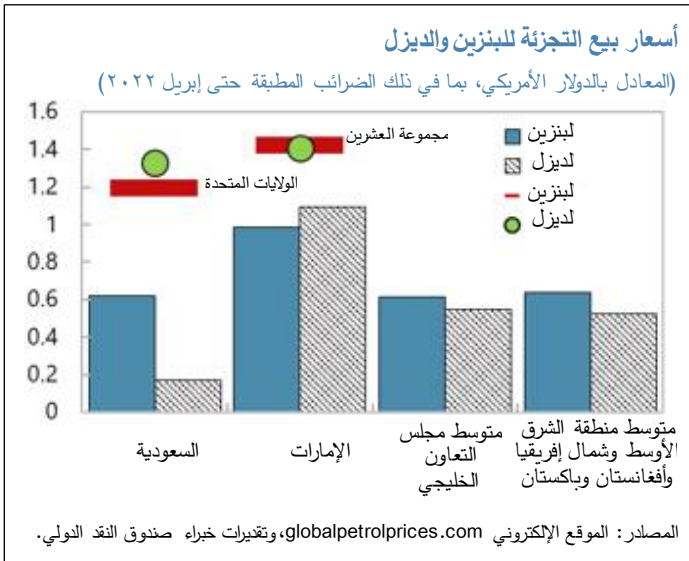


١٦- ولدعم بناء مسار ملائم على المدى المتوسط والطويل، يقترح الخبراء قاعدة مالية تسمح بتحديد سقف للإنفاق بمعزل عن تقلبات أسعار النفط. وتحدد قاعدة النفقات التي اقترحها الخبراء النمو الحقيقي في الإنفاق بنسبة ١,٥% إلى ٢%، وذلك بناء على ركيزة مالية مستمدة من فرضية الدخل الدائم. وإستخدام الخبراء مجموعة من الافتراضات الاحترازية في حساب هذا المعيار. وقاعدة المصروفات تلك مثالية من وجهة نظر الخبراء، ذلك أنها مستمدة من ركيزة مالية طويلة الأجل تتيح لصناع السياسات والوحدات الاقتصادية إرشادات أكثر وضوحاً بشأن أهداف سياسة المالية العامة على المدى الطويل. وربما كانت هذه القاعدة لتحقيق أداء جيداً أيضاً في ظل تطورات أسعار

النفط خلال العامين الماضيين (فهذه القاعدة كانت لتضع سقفاً للإنفاق مقارنة للمستويات الفعلية وكانت لتحول دون نمو الإنفاق المسامر للاتجاهات الدورية خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط - انظر الرسم البياني في نص التقرير). ويمكن للمملكة تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه القاعدة في التوفيق بين أهداف النمو والاستقرار والحفاظ على صافي الثروة ومصداقية الميزانية في الوقت نفسه (راجع تقرير القضايا المختارة الأول).

١٧- غير أن تقييم موقف المالية العامة أو تنفيذ قاعدة مالية عامة لن يؤتي ثماره ما لم يكن مصحوباً بتوسيع نطاق التغطية المؤسسية. ففي ظل الدور المتزايد لصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني وغيرهما من الكيانات في المصروفات الرأسمالية (فعلى سبيل المثال، يُتوقع للعام الثاني على التوالي أن يتولى صندوق الاستثمارات العامة تنفيذ عدد أكبر من الاستثمارات

- وكان لإصلاحات أسعار الطاقة التي بدأت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ دور مهم في تخفيض إعانات الدعم إلى النصف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط الدولية والحدود القصوى التي تم فرضها على أسعار البنزين في يوليو، تزداد التعويضات على منتجات الطاقة، حيث تتضمن القوائم المالية لشركة أرامكو بالفعل تعويضات بقيمة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي تقريبا عام ٢٠٢٠ - وقد تراجع هذا المستوى في ٢٠٢٠ عقب انخفاض أسعار النفط في نزوة الجائحة. ويرحب الخبراء بالتدابير المتخذة في نهاية عام ٢٠٢١، مثل زيادة أسعار وقود الديزل (زيادة تدريجية بنسبة ٢١٪) والأسفلت، وكلاهما يحظى بنصيب كبير من الدعم، ويؤيدون تماما الزيادات الإضافية المتوقعة على أربعة منتجات خلال عام ٢٠٢٢. وكجزء من رؤية ٢٠٣٠، يُستهدف الوصول تدريجيا بالأسعار المحلية لجميع منتجات الطاقة إلى أسعارها السوقية بحلول عام ٢٠٣٠ - وهي خطوة أصبحت أكثر صعوبة في الوقت الحالي بسبب ارتفاع الأسعار الدولية مؤخرا. ويوصي الخبراء بمواصلة هذه الإصلاحات من خلال إلغاء الحد الأقصى المفروض على أسعار البنزين وتعديل الصيغة المطبقة حاليا للسماح بالتعجيل بزيادة أسعار أنواع الوقود الأخرى، إلى جانب المياه والكهرباء، بغرض تخفيض الفجوة بين أسعار النفط المحلية والدولية. وينبغي أيضا مراقبة تقديرات العائد من إصلاحات أسعار الطاقة والإفصاح عنها بصفة منتظمة في الميزانية.



- **تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي:** بالتوازي مع إصلاحات أسعار الطاقة والضرائب، ينبغي مواصلة زيادة الإنفاق الاجتماعي الموجه، بما في ذلك من خلال برنامج "ضمان" الذي تم إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢١ لتوفير حد أدنى من الدخل وبرنامج "حساب المواطن" (راجع الإطار ٢). ورحب الخبراء بالجهود المبذولة للكشف عن الفجوات وأوجه التداخل مع برامج الدعم الأخرى لإيجاد نظام أبسط كجزء من الاستراتيجية الكلية - التي تم عرضها على مجلس الوزراء. وتعد الخطط الجارية لتوفير دعم الغذاء من خلال الوجبات المدرسية وبنوك الطعام بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني موضع ترحيب أيضا.

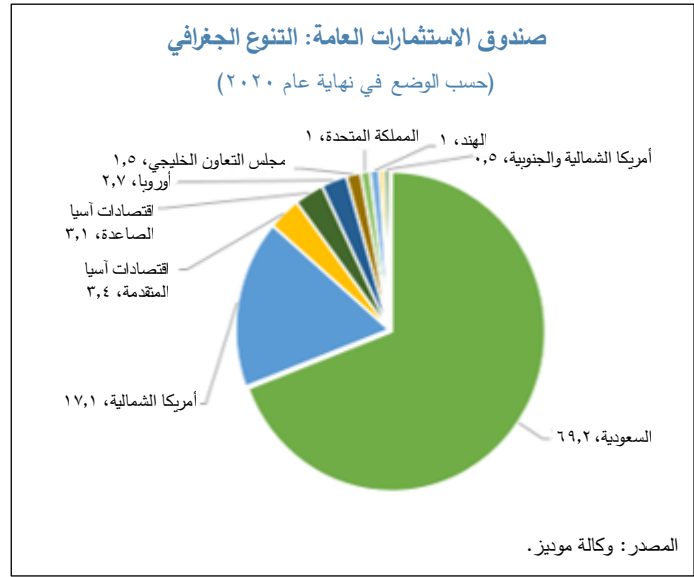
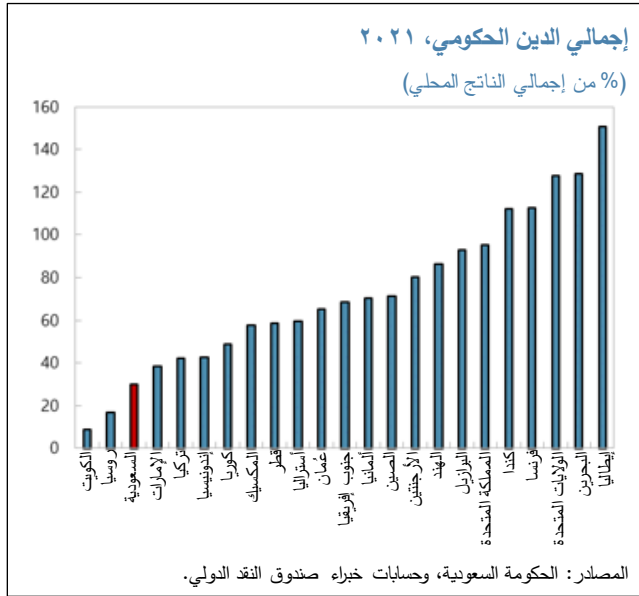
الإطار ٢ - شبكات الأمان الاجتماعي

تم تنفيذ عدد من شبكات الأمان الاجتماعي. وتهدف الاستراتيجية الحالية إلى الكشف عن الفجوات وأوجه التداخل مع برامج الدعم الأخرى لإيجاد نظام أبسط. ويساهم تصميم سجل اجتماعي خاص لضمان ربط دعم الدخل بالاحتياجات في توسيع نطاق شبكة الأمان وتوليد مكاسب مالية في الوقت نفسه.

وقد عرضت الحكومة على مجلس الوزراء استراتيجية تم تعديلها مؤخراً بشأن مزايا الدعم الاجتماعي (وتستخدم الاستراتيجية التصنيف الصادر عن صندوق النقد الدولي ورموز إحصاءات مالية الحكومة). وأرست الاستراتيجية إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر للكشف عن الفجوات في البرامج الحالية واعتماد نهج شامل لمواجهة الفقر ومواطني الضعف. وسيساعد ذلك في الحد من أخطاء الإدراج وضمان وضع معايير دقيقة لتحديد أهلية المستفيدين من البرنامج. وتسعى الاستراتيجية ككل إلى الحد من أي فروق في سوق العمل قد تنشأ عن فرض شروط وحدود على المشاركين فيها. وإلى جانب برامج دعم الصحة والتعليم المجانية، تم إنشاء البرامج "الموجهة" التالية:

- **برنامج حساب المواطن**، وهو برنامج وطني يوفر تحويلات نقدية غير مشروطة بهدف دعم المواطنين السعوديين لتخفيف أي تداعيات مباشرة وغير مباشرة عن كاهلهم قد تنشأ عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الحكومية، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم الوافدين. ويتم إيداع التحويلات النقدية شهرياً في حسابات المستفيدين مباشرة. ويصل عدد المستفيدين إلى ٢,٨ مليون أسرة تضم ١٣,١ مليون مواطن. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة المستفيدين من البرنامج ٧٧٪ هقط من المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط الأهلية، وتم صرف ٢٣ مليار ريال سعودي من خلال البرنامج.
 - برنامج "ضمان" المطور، وهو برنامج يقدم تحويلات نقدية مشروطة تم إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢١ لتوفير حد أدنى مضمون من الدخل للمساعدة على تحمل تكلفة الاحتياجات الأساسية وانتشال المواطنين من براثن الفقر. ويعد ذلك بمثابة تحول عن النهج الفئوي السابق الذي حدد المستفيدين على أساس الحالة الاجتماعية، كالأرامل أو المطلقات، والأيتام، وكبار السن، وأصحاب الإعاقات. وفي الوقت الحالي، يستهدف البرنامج ٣٩٤٣٠١ أسرة، ويُتوقع تنفيذه بشكل كامل بناء على مجموعة جديدة من معايير الأهلية بحلول منتصف عام ٢٠٢٣. ويتضمن البرنامج مجموعة من إجراءات المتابعة والتقييم المدعومة ببرنامج معلومات متكامل وسجل بالمستفيدين.
 - "حافز"، وهو برنامج مبتكر يقوم على تقديم حوافز بهدف دعم الباحثين عن فرص عمل، بما في ذلك من خلال تزويد المستفيدين بالمهارات والموارد اللازمة.
 - "ساند" هو نظام للتأمين ضد البطالة، وهو جزء من نظام الحماية الاجتماعية، ويستهدف المستفيدين السعوديين دون سن التاسعة والخمسين الذي قدوا وظائفهم. ويهدف البرنامج إلى سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة من خلال توفير الحد الأدنى من الدخل الذي يسمح بعيش حياة كريمة، إلى جانب تقديم التدريب اللازم.
- وبالنسبة لغير المواطنين، فيمكنهم الاستفادة من نظام الأخطار المهنية الذي يقدم تغطية لخدمات الرعاية الصحية، وبدلات يومية، وتعويضات عن الإعاقة، وغير ذلك من المزايا. ورغم التقدم المحرز، سيكون من المفيد نشر بيانات عن الفقر لمتابعة التقدم المحرز وفق أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الأداء الحكومي الرئيسية.

١٩- وينبغي الاستمرار في الإدارة السليمة للدين لدعم سياسة المالية العامة وتطوير سوق رأس المال. ولا تزال مستويات الدين العام منخفضة وفي حدود يمكن تحملها. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن تظل مستويات الدين العام مستقرة بالقيمة الاسمية، حيث تخطط المملكة لإعادة تمويل الدين الحالي بدلا من استخدام الأرباح الاستثنائية في سداد الدين، كما حدث خلال طفرة أسعار النفط في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ (المرفق الخامس). ويؤيد الخبراء هذه الاستراتيجية، والتي تتضمن تمديد آجال الدين، وتخفيض تكلفة إعادة التمويل، والتمويل المسبق في ظل الأوضاع المواتية، وبناء منحى عائد في الأسواق المحلية والدولية. ويرحب الخبراء بخطط المملكة لوضع إطار لتقييم ومراقبة الضمانات الصادرة عنها والخصوم الاحتمالية الأخرى الناتجة عن زيادة مشاركة القطاع الخاص. وبينما يراقب صندوق الاستثمارات العامة نسب الرفع المالي والسيولة وتغطية الفائدة كل على حدة، ينبغي أن تضمن استراتيجية التنويع تجاوز العائد تكلفة الدين التي تتحملها المملكة.



٢٠- ولضمان استدامة مركز المالية العامة وقاعدة المالية العامة، يتعين مواصلة تنفيذ إصلاحات المالية العامة الهيكلية المتضمنة في برنامج الإصلاحات ضمن رؤية ٢٠٣٠. وفيما يلي عدد من الخطوات التي تمثل في معظمها شروطا مسبقة لضمان فعالية قاعدة المالية العامة المطبقة:

- ارتكاز سياسة المالية العامة على إطار مالية عامة متوسط الأجل: يعد التقدم الذي أحرزته الحكومة في هذا الصدد موضع ترحيب، حيث نجحت في إعداد إطار مالية عامة متوسط الأجل يتسم بالصلابة ويتضمن بوضوح مبادرات الإيرادات متعددة السنوات التي يتم التخطيط لها في الوقت الحالي وأولويات الإنفاق (بما في ذلك خطط الإنفاق الرأسمالي المعلنة في الوقت الحالي والمبادرات التي يجري النظر فيها حاليا لتحقيق وفورات في التكلفة). وسيساهم البدء في إعداد الميزانية وفق إطار متوسط الأجل في تحديد أولويات الإنفاق بدقة أكبر وتطبيق ميزانية الأداء بحلول عام ٢٠٢٧ - وسيسهل العمل الجاري إعداد دليل حسابات موحد لأداء هذه المهمة.
- تعزيز إصلاحات الإدارة المالية العامة: أدى تطبيق حساب الخزانة الموحد إلى إلغاء ١٠ آلاف حساب مصرفي منذ عام ٢٠١٩. وسيساعد إدراج ١٨٨ جهة في حساب الخزانة الموحد بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ في إدارة النقدية وتعزيز التنسيق مع عمليات إدارة الدين. وارتفع عدد المستخدمين النشطين لمنصة "اعتماد" بنسبة ٨٠٪ خلال العام الماضي، وينبغي أن تستمر الحكومة في إلزام جميع الجهات باستخدام المنصة، مما سيساعد في زيادة الشفافية وإتاحة رؤية أوضح حول الوضع الفعلي

منصة اعتماد: الإنجازات

القطاع العام:

- انتظام الصرف والعمل المستمر على إطلاق مشروعات تنموية
- عرض جميع المناقصات حسب النشاط
- زيادة الكفاءة من حيث التكلفة والوقت بفضل أتمتة الإجراءات
- نماذج إلكترونية موحدة لإعداد طلبات تقديم العروض وتقييم العروض

القطاع الخاص

- بوابة موحدة لمراجعة جميع المناقصات الحكومية مجاناً
- زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها في المناقصات الحكومية لتعزيز المنافسة
- إيلاء الأولوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناقصات التي تتلاءم مع نشاط المنشأة
- الاعتماد المسبق للميزانيات من جانب وزارة المالية قبل الإعلان عن طلبات تقديم العروض وإبرام العقود رقمياً
- تقديم المطالبات المالية وإدارتها إلكترونياً

أهم المؤشرات

- ٤٥٠+ منشأة حكومية، و٥٠ ألف+ مستخدم من القطاع الخاص
- ٣٢٦ ألف+ مناقصة، و٨٦٠ ألف+ عرض، و٦٤٢ ألف+ عقد وتعميد
- ٣,٣ مليون+ أمر دفع، وأوامر دفع بقيمة ٢,٨ تريليون +
- ٩٥% من أوامر القطاع الخاص يتم تنفيذها خلال ١٥ يوماً.

المصادر: البيانات الحكومية، والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، ومنصة اعتماد.

لتنفيذ الميزانية. ولتعزيز المصداقية وتحسين توقعات الوحدات الاقتصادية، سيكون من المفيد التواصل بصفة منتظمة حول إدارة الإيرادات النفطية على مدار العام المالي وكيفية معالجتها في الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي، وتأثيرها على الاحتياطات والسيولة المحلية.

• **الإقرار عن مخاطر المالية العامة:** يرحب الخبراء بالتقرير الداخلي الذي تعده الحكومة حول مخاطر المالية العامة، وهو خطوة مهمة للمساعدة في مراقبة المخاطر - بما في ذلك الناتجة عن الخصوم الاحتمالية المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والضمانات الائتمانية.

• **تعزيز متطلبات الإفصاح عن الميزانية:** تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بزيادة شفافية المالية العامة من خلال توسيع نطاق بيان الميزانية والنشر الدوري للبيان التمهيدي للميزانية، وتقارير الميزانية ربع السنوية، ومراجعة منتصف العام، وتقارير نهاية العام. ويحث الخبراء الحكومة على مواصلة هذه الجهود، بما في ذلك من خلال توفير المزيد من التفاصيل حول بنود الإيرادات والمصروفات، والاستمرار في توسيع نطاق التغطية المؤسسية تدريجياً، وإعداد تقارير تتضمن تفسيراً منهجياً

وشاملاً للانحرافات بين نتائج الميزانية والخطط (والتي تراجعت إلى حد كبير في السنوات القليلة الماضية). ومن شأن زيادة الإفصاح عن مخاطر المالية العامة في بيان الميزانية (مثل مختلف سيناريوهات الإيرادات التي تم عرضها للمرة الأولى في بيان الميزانية لعام ٢٠٢٢)، في صورة تحاليل كمية أكثر تفصيلاً على سبيل المثال، أن تعزز الإصلاحات الحالية أيضاً وأن تعكس صورة حقيقية عن الموارد العامة.

آراء السلطات

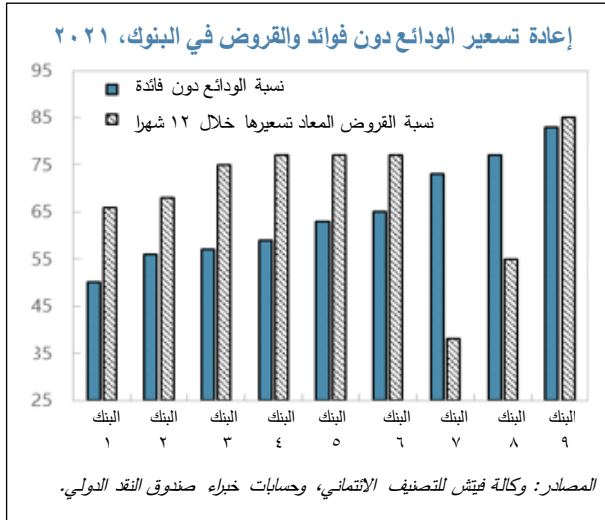
أكدت الحكومة أن الانضباط المالي لا يزال محور التركيز الأساسي لاستراتيجيتها، مع التأكيد على أن دورات رواج وكساد أسعار النفط غير مؤثرة على إطار المالية العامة متوسط الأجل. واتفقت على تسريع وتيرة العمل على إطار إدارة الأصول والخصوم، وقد أحرزت تقدماً كبيراً في هذا الصدد حتى الآن. وأشارت الحكومة إلى أنها تعمل حالياً على وضع قاعدة مالية بغرض فرض حدود قصوى للمصروفات بمعزل عن أسعار النفط وإرساء معايير واضحة لتوزيع الفوائض، وإلى أن تعبئة الإيرادات غير النفطية لا تزال من أهم ركائز استراتيجية استدامة المالية العامة. وتتفق الحكومة على أن العام المالي الجاري سيشهد فائضاً بالرغم من الزيادات الطفيفة المقررة في بعض بنود الميزانية، مثل دعم الغذاء لموازنة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء العالمية والتعجيل بتنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية في إطار رؤية ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن الخطط الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة غير معتمدة على الإيرادات النفطية وأن أي زيادة في نفقات صندوق الاستثمارات العامة/صندوق التنمية الوطني ينبغي النظر إليها باعتبارها استثمارات خاصة لا وسيلة للتحايل على الانضباط المالي. وأكدت أن تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز آليات الإفصاح عن الميزانية - بما في ذلك الإفصاح عن مخاطر المالية العامة، وإنشاء حساب الخزانة الموحد، وبدء تطبيق إطار مالية عامة متوسط الأجل، جميعها عوامل ستسهم في استمرارية الاستدامة المالية.

وفيما يتعلق بدعم الطاقة، أشارت الحكومة إلى أن الإصلاحات مستمرة بقوة من خلال تنفيذ الزيادات المقررة في الأسعار تدريجياً حتى إلغاء الدعم بحلول عام ٢٠٣٠. غير أنها عارضت إلغاء الحد الأقصى على أسعار البنزين، مشيرة إلى أهمية الحفاظ على التماسك الاجتماعي وضمان استمرار قدرة الصناعات على تحمل التكلفة في الوقت الذي تسعى فيه المملكة إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص. كذلك أشارت الحكومة إلى أن العمل مستمر على تطوير برامج شبكة الأمان الاجتماعي الموجهة وإلى أن الآليات اللازمة للحد من تسرب المزايا مطبقة بالفعل، غير أنه لا يزال من المبكر للغاية توسيع نطاق هذه البرامج لأسباب تتضمن عدم اتخاذ قرار حتى الآن بشأن الفئات السكانية التي سيتعين حصولها على التعويضات.

باء - السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

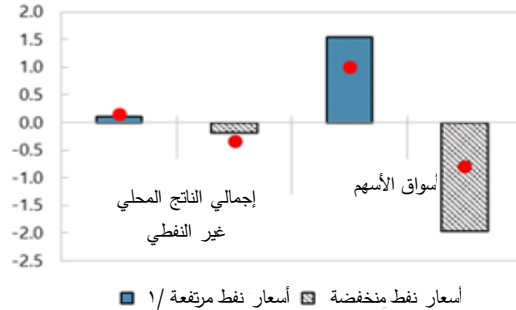
٢١- يُتوقع أن يكون تأثير تشديد أوضاع السياسة النقدية العالمية موجبا بالنسبة للقطاع المصرفي عموما ومحدودا بالنسبة للاقتصاد بوجه أعم في ظل مستويات السيولة وأسعار النفط المرتفعة ورفع البنك المركزي السعودي أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ١٢٥ نقطة أساس منذ مارس ٢٠٢٢، ومن المتوقع إجراء زيادات إضافية لمسايرة دورة تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. ويتسم الهيكل المصرفي بتدني مستويات التمويل بالجملة، كما تمثل الودائع غير المدرة للفائدة ٦٥٪ من مجموع الودائع، ويُتوقع بالتالي تحسن هوامش الفائدة الصافية لدى البنوك، لا سيما وأن القروض الممنوحة لقطاع الشركات تخضع لأسعار متغيرة يجري تحديثها كل ٣ إلى ٦ أشهر. وإلى جانب تزايد مستويات الربحية، يرجح التحليل الذي أجراه الخبراء

أن زيادة تشديد الأوضاع ستكون ذات تأثير محدود على نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الممكن والنمو الائتماني وجودة الأصول في ظل ارتفاع أسعار النفط التي تساهم في تحسين مستويات السيولة في النظام (تقرير القضايا المختارة الثاني).



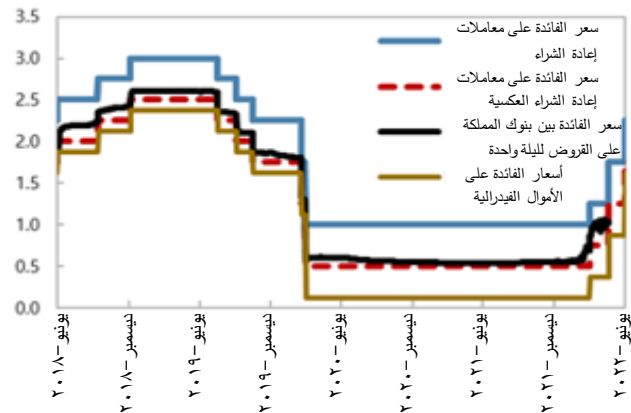
تأثير رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ١٠٠ نقطة

أساس على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وأسواق الأسهم



سعر الفائدة الأساسي وأسعار الفائدة بين البنوك

(%)



المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يُقصد بأسعار النفط المرتفعة البلدان التي تتجاوز أسعارها الحقيقية للنفط ٤٥ دولارا أمريكيا للبرميل.

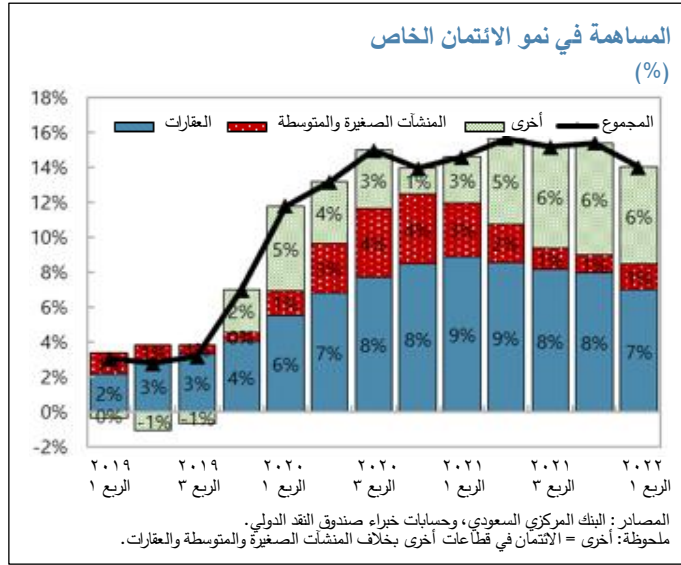
٢٢- ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ملائماً نظراً لهيكل الاقتصاد في الوقت الحالي. وقد استفادت المملكة من هذه السياسة في دعم الاستقرار النقدي. غير أنه ينبغي الاستمرار في مراجعة ربط سعر الصرف بصفة منتظمة للتأكد من ملاءمته وعدم تأثيره على التنافسية. كذلك ينبغي مواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تعميق أسواق المال ورأس المال وتعزيز إطار السياسة النقدية لضمان قدرة المؤسسات على دعم تنفيذ سياسات نقدية أكثر استقلالية في المستقبل إذا أصبح ذلك خياراً ملائماً. ولا يزال المركز الخارجي للمملكة متسقاً عموماً مع الأسس الاقتصادية على المدى المتوسط والسياسات المرغوبة، كما تتوفر لها احتياطات كافية لمواصلة ربط عملتها بالدولار الأمريكي (المرفق السادس). وسيساهم الضبط المالي والإصلاح الهيكلي الهادف إلى تقوية التنافسية في تعزيز قوة المركز الخارجي.

آراء السلطات

اتفقت الحكومة مع آراء الخبراء حول تأثير تشديد الأوضاع المالية العالمية على المملكة في ظل مستويات أسعار النفط والسيولة المرتفعة. وأشارت إلى أن أسعار الفائدة الأساسية المحلية يجري تعديلها حسب دورة تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي للحفاظ على مصداقية ربط سعر الصرف الذي يعد سياسة ملائمة من وجهة نظر الحكومة باعتبارها ركيزة نقدية موثوقة. وأكدت الحكومة أن ربط سعر الصرف لا يزال خياراً ملائماً لتحقيق النمو الشامل والاستقرار الاقتصادي الكلي.

جيم - سياسات القطاع المالي

٢٣- يواجه النظام المالي الكلي مخاطر محدودة، وإن كان يتعين الاستمرار في توخي اليقظة. ويعد مستوى القروض غير المنتظمة متدنياً في الوقت الحالي، دون تدهور جودة قروض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برامج تأجيل مدفوعات القروض وإعادة هيكلتها حتى بعد انتهاء العمل بهذه البرامج. وقد سجل الإقراض العقاري نمواً بنسبة ٤١٪ خلال العام الماضي - وهو العام الثالث الذي يشهد نمواً ملحوظاً - وأمكن الحد من المخاطر من خلال تشديد المتطلبات الاحترازية، بما في ذلك فرض حدود قصوى لمدفوعات خدمة الدين على المقترضين، وتدني نسبة



القرض إلى القيمة، فضلاً عن أن الجزء الأكبر من هذه القروض يتم سدادها من خلال تحويل رواتب موظفي القطاع العام. ولاحتواء المخاطر بشكل أكبر منعا لتحقيقها، يؤيد الخبراء الجهود المبذولة من جانب الحكومة في المجالات التالية:

- **تشديد الفحص الرقابي على مخاطر الائتمان المصرفي**، بما في ذلك من خلال إجراء عمليات تفتيش متخصصة على البنوك وتقييمات متعمقة لمحافظ القروض وممارسات تكوين المخصصات بصفة منتظمة. وتشجع البعثة أيضاً على إعداد تقارير دورية حول أرصدة برامج التمويل المعاد هيكلته أو المضمون التي تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكان قد تم تطبيق برنامج التمويل المضمون (حوالي ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) أثناء الجائحة ومن المقرر انتهاءه عام ٢٠٢٣. وينبغي تقييم الحاجة إلى استمراره بصفة دورية في ضوء أحدث المعلومات المالية المتاحة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- مواصلة الرقابة الوثيقة على مستويات الإقراض العقاري المتزايدة، بما في ذلك من خلال وضع نظام رقابي متخصص للمساعدة في الكشف عن مواطن الضعف المتراكمة.
- تصميم نهج رقابي قائم على المخاطر، من خلال الاعتماد المستمر على نتائج التقييم الداخلي الدوري لكفاية رأس المال. كذلك رحب الخبراء بسيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغوط التي تعدها الحكومة، بما في ذلك مجموعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية الشاملة.

٢٤- ويخضع الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع المالي السعودي لمزيد من المراجعات في الوقت الحالي ليصبح أكثر توافقاً مع أفضل الممارسات الدولية (المرفق السابع). وإلى جانب إطار تسوية أوضاع البنوك، والقوانين المنظمة لنظم وخدمات الدفع، والمؤسسات المالية المؤثرة على النظام، وقانون البنك المركزي، تم إحراز تقدم ملحوظ في المجالات التالية:

- إصلاحات ما بعد الأزمة في إطار اتفاقية بازل ٣: انتهى البنك المركزي السعودي من إصدار السياسات ذات الصلة قبل تاريخ السريان المقرر. وقد صدرت أطر الرفع المالي ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، بينما صدرت متطلبات مخاطر الائتمان ومخاطر ائتمان الطرف المقابل والإفصاح في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، مما يتيح للبنوك متسعاً زمنياً لتنفيذ سياساتها ونظمها الداخلية وتحديثها قبل تاريخ التنفيذ الفعلي المقرر (أوائل عام ٢٠٢٣).
- تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للبنوك الإسلامية: اتساقاً مع المعايير التي حددها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أصدر البنك المركزي السعودي إطار الحوكمة الشرعية عام ٢٠٢٠ وتلاه إطار إدارة المخاطر للمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة في ديسمبر ٢٠٢١. ويرحب الخبراء بالعمل الجاري على مواصلة تعزيز معايير كفاية السيولة ورأس المال وفق توصيات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تهدف الحكومة إلى التصدي لجميع المخاطر الاحترازية الرئيسية، بما في ذلك مخاطر رأس المال والسيولة والإدارة السليمة لعمليات نافذة الأعمال المصرفية الإسلامية بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٣.
- تحديث نظام مراقبة البنوك: يجري العمل حالياً في هذا الصدد، حيث يخضع مشروع النظام لمراجعات داخلية في الوقت الحالي قبل إجراء مشاورات عامة بشأنه. ويتوقع أن يساعد إقرار هذا النظام في الحد من الأحكام المتكررة التي تتضمنها التشريعات، وإلغاء الإعفاءات التي تسمح للبنوك بعدم الالتزام بالنظام، حتى في الظروف الاستثنائية.^٢
- تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: منذ أن حصلت المملكة على عضوية كاملة في فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في يونيو ٢٠١٩، أحرزت تحسناً ملحوظاً في مستوى الامتثال الفني للمعيار الدولي، فضلاً عن امتثالها كلياً أو إلى حد كبير لثمانٍ وثلاثين توصية من التوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل. ويرحب الخبراء بالتقدم المحرز في مجال تبادل المعلومات مع الأطراف المقابلة والسلطات المعنية الأجنبية، وإنشاء وحدات متخصصة في مجال التحقيقات المالية وملاحقة المتورطين في جرائم غسل الأموال. غير أن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتعزيز فعالية إطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومما سيساعد في هذا الصدد التعجيل بتنفيذ خطة العمل الحكومية الجارية التي تستهدف معالجة أوجه القصور التي كشفت عنها التقييم المشترك لعام ٢٠١٨. وتحديداً، ينبغي أن تنتهي الحكومة من تحديث تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن تقيّم في السياق ذاته مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأسول الافتراضية. ويلزم القيام بمزيد من الجهود لتعزيز إطار مصادرة عائدات الجرائم وقدرات مختلف الأطراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك وحدة التحريات المالية.

^٢ لم يتم الإعلان عن أي حالات فعلية استخدمت فيها المادة رقم (٢١) من نظام مراقبة البنوك لإعفاء أي بنك من تطبيق النظام.

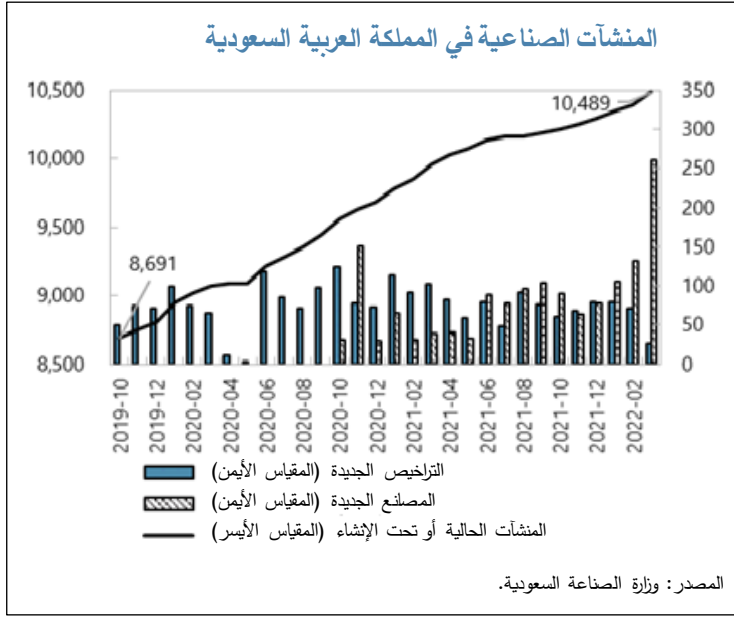
٢٥- ويشهد القطاع المالي تحولاً رقمياً سريعاً يفوق الأهداف المقررة في إطار رؤية ٢٠٣٠. فقد ارتفع عدد شركات التكنولوجيا المالية العاملة في المملكة بحوالي ٣٧٪ عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٨٢ شركة تقريباً، وأصدر البنك المركزي السعودي تراخيص لثلاثة بنوك رقمية بالفعل، كما تجاوز نصيب المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة ٥٧٪ من مجموع المعاملات المنفذة خلال عام ٢٠٢١. وقد ساهمت هذه التطورات - إلى جانب الارتفاع الملحوظ في عدد الحسابات الرقمية الجديدة - في تعزيز الشمول المالي، حيث أصبح ٨٣٪ من البالغين يمتلكون حساباً مصرفياً في الوقت الحالي (مقابل ٧١٪ عام ٢٠١٩). وينبغي الاستمرار في إيلاء الأولوية لتصميم إطار تنظيمي ملائم لمواكبة منظومة التكنولوجيا المالية، بما في ذلك من خلال ضمان توفير حماية كافية للمستهلكين دون تضيق الخناق على الابتكارات. كذلك فإن مشروع عملة البنك المركزي الرقمية الذي أطلقه البنك المركزي السعودي ولا يزال في مرحلة مبكرة حتى الآن يتطلب المراقبة الدقيقة للمخاطر المصاحبة لانعكاسات السياسة النقدية (الناجمة عن إصدار البنك المركزي لعملة رقمية غير مدرة للفائدة) والمعوقات التقنية (المخاطر السيبرانية) والتحديات الاجتماعية-الاقتصادية (تدني نسبة الاستخدام والأمية المالية).

٢٦- وواصلت سوق رأس المال تطورها عقب تأثرها بجائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠. وساعد عدد من المبادرات التنظيمية التي تم إطلاقها عام ٢٠٢١، مثل برنامج تطوير القطاع المالي وتحديث إطار السوق المالية لهيئة السوق المالية، في زيادة عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين. وتشهد أسواق الائتمان تطوراً في الوقت الحالي أيضاً، حيث أصبحت المملكة أكبر مصدر للصكوك على مستوى العالم، وارتفع حجم الإصدارات بحوالي ١٩٪ (على أساس سنوي) عام ٢٠٢١. ومما سيساعد بدرجة أكبر في جذب المزيد من المستثمرين الخطة الهادفة إلى وضع مؤشر لصناديق الاستثمار، وتفعيل الربط مع شركة "يوروكير" الذي سيتيح للمستثمرين المشاركة في سوق الصكوك السيادية، وتنفيذ الإطار القانوني لمؤسسات البنية التحتية للسوق المالية.

آراء السلطات

أكدت الحكومة أن المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي محدودة، ويواصل البنك المركزي السعودي دوره الفعال في مراقبة المخاطر الائتمانية والتوسع في نشاط الإقراض العقاري. وسيضمن تنفيذ الإصلاحات الموصى بها في اتفاقية بازل الثالثة حسب الإطار الزمني الدولي المتفق عليه استمرار توافق الإطار التنظيمي للمملكة مع المعايير الدولية. وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أشارت الحكومة إلى التقدم المحرز الذي تم عرضه على الاجتماع الأخير لفرقة العمل للإجراءات المالية، وأكدت أن مختلف المؤسسات، بما في ذلك وحدة التحريات المالية، قد نجحت في تعزيز قدراتها إلى حد كبير. كذلك أشارت الحكومة إلى أن مبادرات التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز الشمول المالي وإلى ضرورة وضع إطار تنظيمي لهذه المبادرات لضمان استمراريتها.

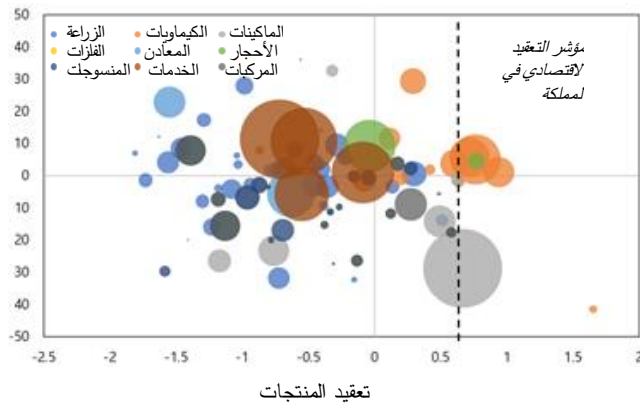
دال - الإصلاحات الهيكلية



٢٧- يتعين مواصلة تنفيذ خطة الإصلاحات الهيكلية الطموحة في إطار رؤية ٢٠٣٠ بغرض تنويع الاقتصاد السعودي ودفع النمو. وقد تم اتخاذ خطوات مهمة لتحسين البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك إطلاق ما يزيد على ٣٠٠ مبادرة ونظام منذ بداية تنفيذ الرؤية. ويركز المركز الوطني للتنافسية على عدة مجالات، منها الحد من تكلفة تأسيس الشركات وتعزيز التنافسية من خلال وضع السياسات المالية اللازمة لدعم الاستثمار. وقد ساعدت هذه المبادرات، إلى جانب الجهود المبذولة على نطاق واسع لتحسين

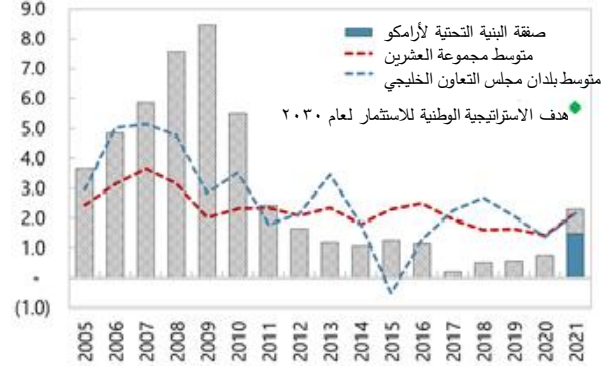
الحوكمة وإصلاح أسواق العمل، في زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة سهولة ممارسة الأعمال (المنصة الموحدة التي تتيح تسجيل الشركات في ٣ دقائق)، وكذلك زيادة عدد المنشآت الصناعية، وتوسيع نطاق العمليات الحكومية الرقمية، وزيادة الاستثمارات حسب أهداف استراتيجية الاستثمار الوطنية. ولكن بالرغم من الارتفاع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام ٢٠٢١ (التي تعكس أيضا صفقة أرامكو المبرمة عام ٢٠٢١)، فإنها لا تزال متدنية حتى الآن، كما أن وتيرة التنويع الاقتصادي من خلال التحول إلى سلة منتجات أكثر تطورا لا تزال محدودة (المرفق الثامن).

٢/ ديناميكيات نمو الصادرات وتعقيد المنتجات في المملكة العربية السعودية



١/ الاستثمار الأجنبي المباشر

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: أطلس التعقيد الاقتصادي، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

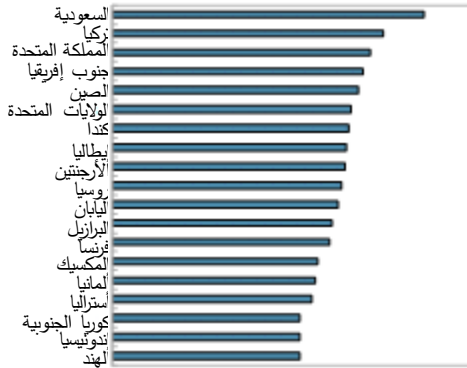
١/ تُعزى الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى صفقة البنية التحتية التي أبرمتها شركة أرامكو مع مجموعة استثمارية عالمية بقيمة ١٢,٤ مليار دولار أمريكي.
٢/ يوضح المحور الرأسي معدل نمو الصادرات السنوي لكل قطاع (دائرة)، بينما يعرض المحور الأفقي مؤشر تعقيد المنتجات. ويعبر حجم الدائرة عن التجارة العالمية في هذا القطاع، ولونها عن اللغة القطاعية الأوسع نطاقا (انظر المفتح).

٢٨- ولمواصلة تعزيز وتيرة التطور في القطاع الخاص وتحسين الثقة، يتعين اتخاذ خطوات حاسمة في المجالات التالية:

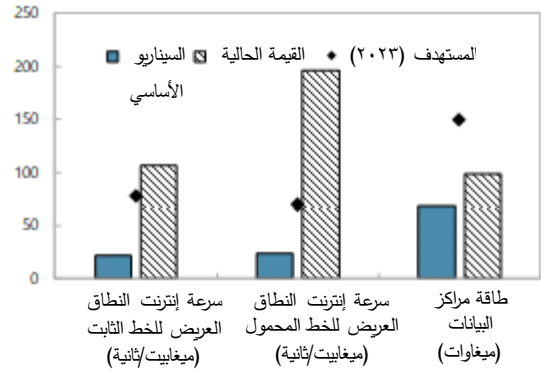
- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص وعمليات بيع الأصول:** دخل برنامج "مشاركة القطاع الخاص" الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٧ في طور التوسع، حيث تم وضع "استراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية" المنتظر اعتمادها والتي يُتوقع أن تساهم في توضيح الرؤية بخصوص عمليات التخصيص وبيع الأصول. وتم الاتفاق حتى الآن على ٢١١ مشروعاً في مراحل مختلفة من التنفيذ بمشاركة القطاع الخاص (ومعظمها في صورة شراكات بين القطاعين العام والخاص). ويرحب الخبراء بالحدود القصوى المفروضة على حجم الالتزامات في كل من هذه العقود، وهو ما سيساعد في الحد من الخصوم الاحتمالية. وينبغي التعجيل بالجهود الجارية لبناء إطار لمراقبة الخصوم الاحتمالية واحتوائها لضمان تفعيل هذا الإطار في الوقت الذي يشهد فيه حجم الاستثمارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص زيادة كبيرة.
- **تدخلات صندوق الاستثمارات العامة:** بالرغم من الدور التحفيزي الذي يمكن لصندوق الاستثمارات العامة الاضطلاع به في إطلاق قطاعات جديدة، وأهمية مبادراته في زيادة مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال خطط الخارج، من المحتمل أن تقضي تدخلات الصندوق إلى بيئة تجارية تفتقر إلى عدالة المنافسة. لذلك ينبغي إخضاع تدخلات صندوق الاستثمارات العامة - بما في ذلك مشروعاته الكبرى - لتحليل دقيق للتكلفة والمنافع بحيث تظل عائداته المعدلة حسب المخاطر مرتفعة بما يضمن زيادة مشاركة القطاع الخاص.
- **تعزيز تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع نسبة المحتوى المحلي،** بما في ذلك من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل (من خلال برنامج التمويل المضمون ومبادرات تمويل سلاسل الإمداد على سبيل المثال)، ودمج جميع مبادرات التمويل المدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإقرار نظام الشركات للمساعدة في تسهيل متطلبات التسجيل، وتبسيط الرسوم التي تفرضها مختلف الهيئات الحكومية، والجهود المهدفة إلى دعم التحول الرقمي لنظم التوريد والدفع. غير أنه يتعين تجنب التكاليف غير المبررة التي يتحملها المستهلك، حيث يرى الخبراء عدم جدوى الزيادات الأخيرة في الرسوم الجمركية التي تم فرضها على عدد من القطاعات الوليدة خلال العام الماضي وفي يونيو ٢٠٢٢ (حتى وإن ظلت هذه الزيادات ضمن الحدود المنصوص عليها في القواعد واللوائح الصادرة عن منظمة التجارة العالمية). وبدلاً من ذلك، فإنه من الأفضل العمل مباشرة على تعزيز تنافسية الإنتاج المحلي، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات توريد محلية إلى جانب عدد من السياسات المكتملة، كتلك الهادفة إلى تذليل العقبات أمام المنافسة الأجنبية وضمان إتاحة الظروف الملائمة، بما في ذلك توافر رصيد كبير من رأس المال البشري والبنية التحتية اللازمة (المرفق الثامن).
- **تعزيز الحوكمة:** رحب الخبراء بالجهود الحكومية الجارية لمكافحة الفساد من خلال هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"، والتي أدت إلى زيادة التحقيقات والملاحقات القضائية. وحثت البعثة على التعجيل بإقرار استراتيجية مكافحة الفساد التي يجري إعدادها حالياً، وأشارت إلى أن الخطوات المتخذة لتعزيز شفافية المشتريات الحكومية - والتي تتضمن عدداً من التدابير لجمع المعلومات عن الملاك المستفيدين - وعمليات الحكومة الإلكترونية بوجه عام تمثل مساهمة مهمة في حرب المملكة ضد الفساد. ومن المنتظر اعتماد النظام الأساسي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد التي تعكف حالياً على إعداد آلية لتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بكبار المسؤولين من شاغلي الوظائف التي يزداد فيها خطر الفساد، ووضع نظام لحماية المبلغين عن الفساد والذي سيساهم في سن قواعد تنظيمية جديدة وتعزيز القواعد التنظيمية الحالية. ويرحب الخبراء بالمبادرات الدولية التي أطلقتها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، لا سيما دورها القيادي في إنشاء "شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد" وعزمها على المشاركة في الجولة التي ينظمها صندوق النقد الدولي العام القادم للتقييم الطوعي لحجم الفساد على جانب العرض وإخفاء عائدات الفساد.

- **التحول الرقمي:** من شأن الدور المتنامي للتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية تعزيز الإنتاجية في ظل زيادة أعداد المواطنين الشباب الذين يمتلكون مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية وإنشاء هيئة وطنية مؤخرًا معنية بتنظيم القطاع الحكومي الرقمي. وساهم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تسريع خطى التحول الرقمي أثناء الجائحة وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الرئيسية، كما أدى إلى إطلاق الخدمة الصحية الإلكترونية "صحتي" والمحكمة الافتراضية "ناجز" ومنصة التعلم من بعد "مدرستي" ومنصات تسهيل ممارسة الأعمال (اعتماد وفسح). وتتضمن أهم أولويات العام القادم تعزيز قطاع الحكومة الرقمية باعتباره من أهم العوامل المحفزة للتحول الرقمي الوطني (٩٧٪ من الخدمات الحكومية يتم تقديمها عبر الوسائل الرقمية في الوقت الحالي)، ومراقبة امتثال الهيئات الحكومية، ورفع الوعي بشأن التحول الرقمي وتعزيز المهارات الرقمية، وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت عالي السرعة (تستخدم ٧٠٪ من الأسر في الوقت الحالي خدمات الإنترنت عبر الألياف الضوئية) وتفعيل المشاركة الإلكترونية عبر جميع الشرائح السكانية.

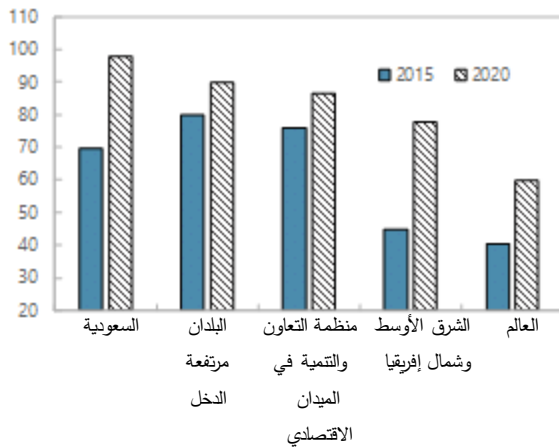
الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات % من حجم السوق التجاري، ٢٠٢١



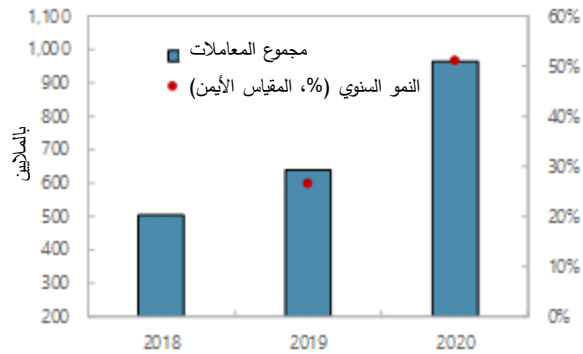
البنية التحتية الرقمية



استخدام الإنترنت (% من السكان)

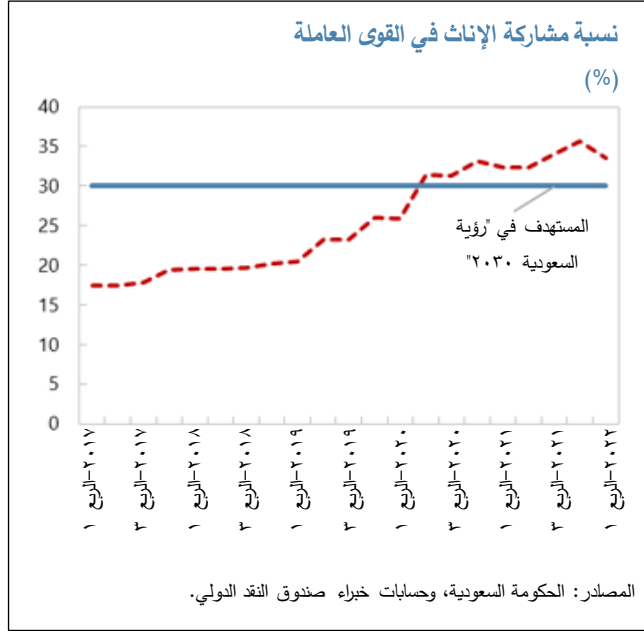


عدد المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت



المصادر: البيانات الحكومية الصادرة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الحكومة الرقمية، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، ومسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي.

٢٩ - ولا يزال من الضروري تعميق إصلاحات سوق العمل. وتستهدف سياسة سوق العمل الوطنية إحداث تحول في رأس المال البشري اعتماداً على سياسات السعودية. وفيما يلي عدد من الأولويات المهمة:

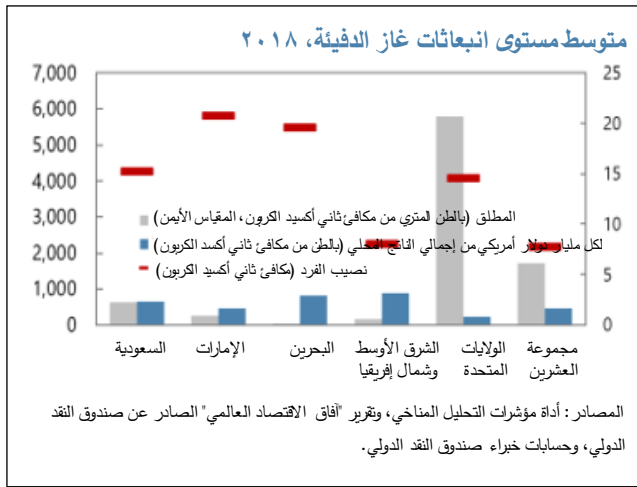
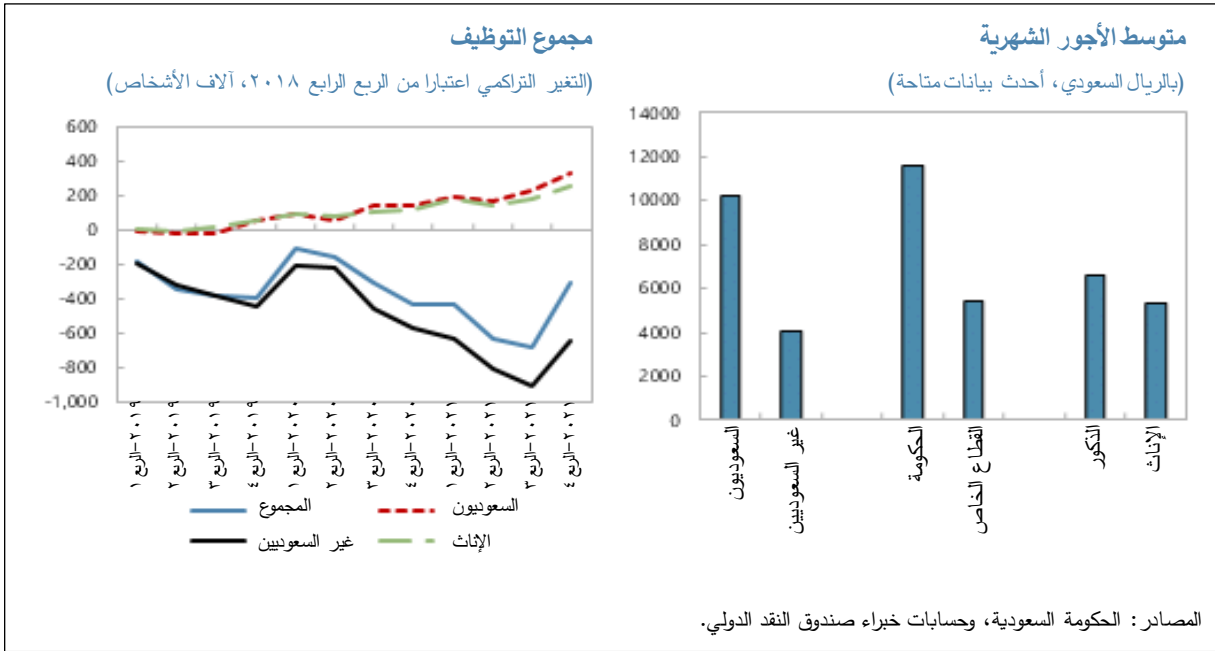


- زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة: إلى جانب إزالة القيود الرسمية وسن التشريعات التي تضمن المساواة في الحصول على فرص العمل، ساهمت مجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها على مدار الأعوام القليلة الماضية - بما في ذلك تقديم مزايا لدعم خدمات النقل برنامج "وصول"، وتقديم حوافز لأصحاب الأعمال، واحتساب عدد أكبر من نقاط السعودية عند توظيف الإناث، ومنح الإناث إجازة وضع بأجر كامل ودعم خدمات رعاية الأطفال - في زيادة مشاركة الإناث من المواطنات بنسبة ٣٣,٦% بحلول الربع الأول من ٢٠٢٢ - وهو ما يمثل مضاعفة أعداد النساء العاملات خلال

الأعوام الثلاثة الماضية، مما ساعد في تجاوز النسبة المستهدفة في إطار رؤية ٢٠٣٠ البالغة ٣٠٪، فضلاً عن ترقى المزيد من النساء إلى مناصب عليا في القطاعين العام والخاص للمساعدة في زيادة الزخم.

- مواصلة احتواء حجم التوظيف في القطاع العام، بما في ذلك من خلال الحد من الفرص المتاحة في القطاع، مع تشديد القواعد التي تتطلب توافر الخبرة كشرط أساسي، مما سيساعد في إعادة تشكيل التوقعات بشأن أجور القطاع العام وربطها بالإنتاجية. كذلك فإن تعديل البرامج التعليمية للحد من الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل وتوفير المزيد من برامج التدريب المهني من شأنهما المساهمة أيضاً في التحول الجاري نحو زيادة مستويات التوظيف في القطاع الخاص. وسيتمكن دعم هذه الجهود من خلال التقييمات الدورية لتطورات سوق العمل، وخدمات إدارة القوة العاملة الإلكترونية، وتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات للإناث وأصحاب المهن المتخصصة.

- إصلاح نظام توظيف الوافدين: سيساهم إصلاح نظام الكفالة في منح الوافدين قدراً أكبر من حرية الحركة بما يتيح لهم دخول المملكة والخروج منها بحرية والانتقال من صاحب عمل إلى آخر. ويجري العمل حالياً على وضع نظام لمنح التأشيرات للمهاجرين على أساس المهارات. وقد أصدر مركز الإقامة المميزة تصاريح للمتقدمين من ذوي المهارات المرتفعة، بما في ذلك الأطباء والمستثمرين. وسيكون لهذه التعديلات أثر إيجابي على أجور الوافدين وإنتاجيتهم، كما ستساعد في جذب المهاجرين الأعلى مهارة والحد من الحافز لدى الشركات على توظيف الوافدين على حساب المواطنين.



٣٠ - وتبذل المملكة جهوداً واعدة فيما يتعلق بسياسات التخفيف من تغيرات المناخ والتكيف معها، وإن كان هناك مجال لتعزيز هذه الجهود. ويتطلب تحقيق أهداف مبادرة السعودية الخضراء (راجع الإطار) إعداد رؤية مفصلة حول كيفية الوصول إلى هذه الأهداف، بما في ذلك حجم الاستثمارات اللازمة وإمكانية تنفيذها باستخدام التكنولوجيا. وتحديداً، سيساعد إعداد صيغة متماسكة وواضحة للاستراتيجية الوطنية للهيدروجين المقرر الإعلان عنها خلال العام الجاري في دعم المملكة في تحقيق طموحها للوصول إلى الريادة العالمية في هذا المجال. كذلك ستساهم الخطط الهادفة إلى

إرساء مفهوم اقتصاد الكربون الدائري في تحسين كفاءة استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات. ويتعين أن يقترن ذلك بجهود للتكيف مع تغيرات المناخ في ظل مواطن الضعف التي تجعل المملكة عرضة لتغيرات المناخ، لا سيما ندرة المياه التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة (٨٠٪ من استهلاك المياه) وأمن الغذاء. وفيما يتعلق بمجال التمويل الأخضر، وعقب منح أول قرض "أخضر" مقوم بالريال السعودي عام ٢٠٢١، يستهدف صندوق الاستثمارات العامة والحكومة المركزية إصدار سندات خضراء. كذلك أطلق صندوق الاستثمارات العامة "إطار التمويل الأخضر"، ويعمل في الوقت الحالي بالتعاون مع بورصة "تداول" على إنشاء سوق طوعية لتداول ائتمان الكربون داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأخيراً، من المهم أن تتضمن الاستراتيجية الكلية الهادفة إلى تخفيض الانبعاثات تدابير مكثفة لإصلاح أسعار الطاقة والمياه.

الإطار ٣ - مبادرة السعودية الخضراء

تم الإعلان عن مبادرة السعودية الخضراء في عام ٢٠٢١، وهي تتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية مدعومة بما يزيد على ٣٠ مبادرة (راجع الجدول أدناه). وتتضمن هذه الأهداف الطموحة إنتاج ٢٧,٣ غيغا وات من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥، و٥٧,٨ غيغا وات لاحقاً في عام ٢٠٣٠ (تم إنتاج ٠,٣ غيغا وات حتى عام ٢٠٢٠)، والوصول إلى الريادة العالمية في مجال توليد الهيدروجين، حيث تطمح المملكة إلى إنتاج ٤ ملايين طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المستهدف أيضاً زيادة نصيب الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة المستخدم لتوليد الكهرباء إلى ٥٠٪، والاعتماد على الغاز الطبيعي في توليد النسبة المتبقية. ويتوقع الإعلان عن المزيد من التفاصيل حول التقدم المحرز في إطار المبادرة خلال منتدى مبادرة السعودية الخضراء القادم المقرر انعقاده في نهاية عام ٢٠٢٢.

وفي نوفمبر ٢٠٢١، قامت المملكة بتحديث مساهماتها المحددة وطنياً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث تستهدف تخفيض الانبعاثات بما يعادل ٢٧٨ مليون طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون من خلال احتجازها والتخلص منها، وذلك بناء على سيناريو أساسي ديناميكي". وتهدف المملكة إلى الوصول بصافي انبعاثات غاز الدفيئة إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠، كما تطمح شركة أرامكو، وهي المنتج الرئيسي للنفط في المملكة، إلى الوصول بصافي انبعاثات النطاقين الأول والثاني إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال نهج اقتصاد الكربون الدائري. كذلك انضمت المملكة إلى التعهد العالمي بشأن الميثان بهدف تخفيض انبعاثات الميثان بنسبة ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وتسعى المملكة في الوقت الحالي إلى التعجيل بطرح المركبات الكهربائية من خلال ملكية صندوق الاستثمارات العامة لشركة لوسيد موتورز للمركبات الكهربائية التي يقع مقرها في كاليفورنيا وعقود المشتريات الحكومية. قد طلبت حكومة المملكة من شركة لوسيد موتورز توفير ١٠٠ ألف مركبة كهربائية خلال الأعوام العشرة القادمة، ومن المقرر أن تنتهي الشركة من إنشاء مصنعها في السعودية بحلول عام ٢٠٢٥ أو ٢٠٢٦ بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠ ألف مركبة كهربائية. وسيتم تصدير ٨٥٪ من الإنتاج. كذلك تبحث المملكة مجموعة من الحلول الأخرى في مجال النقل المستدام، حيث تم توقيع ثمان مذكرات تفاهم مع عدد من الجهات المنوطة بتنفيذ مشروعات تجريبية في مجال تطبيقات النقل القائمة على استخدام الهيدروجين والإنتاج المستدام لوقود الطائرات.

مجموعة مختارة من المبادرات	الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠
تعزيز برنامج كفاءة الطاقة (٢٠٢٥)	تخفيض انبعاثات الكربون بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنوياً
التحول إلى مزيج طاقة أكثر استدامة (توليد ٥٠٪ من الطاقة من خلال الموارد المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل أقل من ١٪ في الوقت الحالي، وزيادة المصروفات الرأسمالية السنوية بقيمة ٦٠-١٠٠ مليار دولار أمريكي) استخدام الكربون المحتجز في إنتاج المواد الكيميائية والوقود المصنع (٢٠٣٠) الوصول إلى الريادة العالمية في مجال إنتاج الهيدروجين وتصديره (٢٠٣٠)	من خلال أكثر من ٥ مبادرات
دراسة على برنامج زراعة ١٠ مليارات شجرة (٢٠٢٣) تشجير المساجد (٢٠٢٣) المشروع التجريبي لزراعة أشجار المانجروف في ميناء جدة الإسلامي (٢٠٢٣)	زراعة ١٠ مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة من خلال ٢٤ مبادرة
إنشاء المحميات الطبيعية (٢٠٢٣) مبادرة حماية الصحراء (٢٠٢٥) تحديد ١٠ مناطق لحماية التنوع البيولوجي بمساحة إجمالية تبلغ ٩٧٧ كيلو متر مربع (٢٠٢٥)	زيادة نسبة المناطق المحمية إلى أكثر من ٣٠٪ من إجمالي مساحة الأرض والمناطق البحرية
	من خلال ٤ مبادرات على الأقل

المصدر: مبادرة السعودية الخضراء.

آراء السلطات

أكدت الحكومة على استمرارها في تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ بوتيرة قوية بمعزل عن التطورات التي تشهدها أسواق النفط. وأشارت إلى التقدم الملموس في إزالة المعوقات أمام ممارسة الأعمال، وتحسين مستويات التوظيف بالقطاع الخاص، وزيادة عدد الشركات الصناعية الجديدة. ووصفت صندوق الاستثمارات العامة بأنه مؤسسة ذات غرض تجاري تعتمد على قاعدتها القوية من الأصول وشراكاتها الاقتصادية الاستراتيجية في إطلاق قطاعات جديدة، وتُخضع جميع الفرص الاستثمارية للتقييم الدقيق من خلال لجنة معنية باتخاذ

القرارات. وتبدو مخاطر المزامنة منعدمة من وجهة نظر الحكومة التي ترى في هذه الاستثمارات فرصة لتنمية صناعات جديدة في القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، أكدت الحكومة على الوفاء بالتزاماتها من خلال مبادرة السعودية الخضراء، بما في ذلك الوصول إلى هدف صافي الانبعاثات الصفرية. وأكدت مجدداً على أن التحول في قطاع الطاقة ينبغي ألا يتحقق على حساب أمن الطاقة، وأشارت إلى أن الحلول المؤثرة مثل "احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه" تعد أداة ضرورية للحد من انبعاثات الكربون وإعادة استخدامها.

هاء - قضايا إحصائية

٣١- تنطوي البيانات المقدمة إلى صندوق النقد الدولي على بعض جوانب القصور ولكنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة. ويرحب الخبراء بتحديث تصنيف الحسابات الوطنية لعرض الأنشطة النفطية وغير النفطية بمزيد من الدقة، بما في ذلك التقسيم القطاعي للأنشطة غير النفطية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي. وسيساعد استكمال التعداد خلال عام ٢٠٢٢ في تحديث المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية وتعديل سنة الأساس لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويؤيد الخبراء أيضاً الجهود المبذولة لإعداد المسوح (وإستخدام القوائم المالية) بهدف جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الهيئة العامة للإحصاء والتحول المزمع إلى إعداد الميزانية والتقارير ذات الصلة على أساس مبدأ الاستحقاق. وتتضمن التحسينات اللازمة في الإحصاءات الخارجية توسيع نطاق تغطية القطاع الخاص والتوزيع القطاعي لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي حسب المؤسسات الاستثمارية.

تقييم خبراء الصندوق

٣٢- نجحت الحكومة في تحقيق تعاف سريع عقب كوفيد-١٩ بفضل سياسات الاستجابة للجائحة وتنفيذ رؤية ٢٠٣٠ - مدعومة بأسعار السلع الأولية العالمية المواتية. ويشهد اقتصاد المملكة تعافياً سريعاً في الوقت الحالي من حالة الركود الناجمة عن الجائحة، حيث سجل النمو ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام الجاري، وأمكن احتواء التضخم وتعزيز المركز الخارجي - بدعم من زيادة الإنتاج النفطي وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية. وتبدو الآفاق الاقتصادية موجبة بوجه عام على المدى القريب إلى المتوسط، مع توازن المخاطر المحيطة بها.

٣٣- ولا يزال من الضروري توخي الحيطة المالية لضمان استدامة مسار التعافي. ويرحب الخبراء بالخطط الحكومية الهادفة إلى الحفاظ على انضباط المالية العامة من خلال الالتزام بسقوف ميزانية عام ٢٠٢٢ بالرغم من ارتفاع أسعار النفط. ومع تحسن أوضاع الميزانية، يؤيد الخبراء توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة أو زيادة دعم الغذاء إلى حد ما خلال العام الجاري لمد يد العون للأسر منخفضة الدخل.

٣٤- وينبغي دعم الضبط المالي من خلال تكثيف الجهود في مجال تعبئة الإيرادات غير النفطية وإصلاحات أسعار الطاقة بالتوازي مع مواصلة العمل على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. وقامت المملكة بجهود ملحوظة لمضاعفة الإيرادات غير النفطية، وإن كان ينبغي تكثيف هذه الجهود لسد الفجوة الضريبية المتبقية، بما في ذلك من خلال تثبيت معدل ضريبة القيمة المضافة الحالي وزيادة المكاسب المحتملة على جانب الإيرادات من خلال استحداث مجموعة من تدابير السياسة الضريبية وتعزيز إدارة الإيرادات. وينبغي تعجيل وتيرة إصلاحات أسعار الطاقة - التي استمرت هذا العام في بعض فئات المنتجات، بما في ذلك من خلال إلغاء الحد الأقصى على أسعار البنزين ومنتجات أخرى، وبالتالي تجنب الإشارات السعريّة التي تؤثر سلباً على جهود الحفاظ على الطاقة والتحول الأخضر. ويرحب الخبراء بالإصلاحات الجارية لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي - بما في ذلك من خلال البرامج الموجهة الجديدة التي توفر حداً أدنى مضموناً من الدخل - والتي ستساهم أيضاً في استمرارية إصلاحات أسعار الطاقة. وينبغي تكثيف زيادة الدعم من خلال هذه البرامج وبرنامج حساب المواطن بدلاً من الانتظار لحين تحقق التحول المأمول عقب تنفيذ جميع الإصلاحات المقررة.

٣٥- ويرحب الخبراء بالتزام الحكومة بالاستدامة المالية، وإن كان يتعين أن يقترن ذلك على المدى المتوسط بقاعدة مالية مدعومة بتغطية أوسع نطاقا للقطاع العام. ويؤيد الخبراء الجهود التي تبذلها الحكومة لتجنب مسايرة الاتجاهات الدورية، ويوصون بوضع قاعدة إنفاق تستند إلى ركيزة مالية طويلة الأجل يمكن للمملكة الاستفادة منها في تحقيق أهداف النمو والاستقرار، والاسترشاد بها في تصميم السياسات المالية الملائمة. ولا يزال العمل الجاري على وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية من الأولويات المهمة.

٣٦- كذلك يرحب الخبراء بالتحسن المستمر في الإدارة المالية العامة. وينبغي مواصلة الخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة لوضع إطار مالية عامة قوي متوسط الأجل، وبدء تطبيق ميزانية الأداء، والاستعداد لإنشاء حساب الخزانة الموحد، وتعزيز متطلبات الإفصاح في إطار الميزانية. ويتعين مراقبة الضمانات والخصوم الاحتمالية والإفصاح عنها بدقة، لا سيما في ظل الزيادة المتوقعة في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٣٧- ولا تزال الإدارة السليمة للدين تساهم في دعم سياسة المالية العامة وتطور سوق المال. ويظل الدين العام ضمن حدود يمكن تحملها، ويؤيد الخبراء الاستراتيجية الحكومية التي تتضمن تمديد آجال استحقاق الدين، وتخفيض تكلفة إعادة التمويل، وبناء منحى العائد. وتعد الجهود المبذولة لتطوير أسواق المال موضع ترحيب أيضا.

٣٨- ويظل ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي هو النظام الأنسب للمملكة في ظل هيكلها الاقتصادي الحالي. ويحتفظ البنك المركزي السعودي بمستويات مطمئنة من الاحتياطات، وكان المركز الخارجي في عام ٢٠٢١ متسقا إلى حد كبير مع الأسس الاقتصادية على المدى المتوسط والسياسات المرغوبة. وسيساعد الضبط المالي والإصلاح الهيكلي الهادف إلى زيادة التنافسية في تعزيز الاحتياطات الوقائية على نحو مستدام.

٣٩- ويواجه النظام المالي مخاطر محدودة، حيث تتمتع البنوك بمستويات جيدة من الربحية ورأس المال والسيولة. كذلك فإن انتهاء العمل ببرنامج تأجيل مدفوعات القروض لم تنتج عنه زيادة ملموسة في مستوى القروض غير المنتظمة كما كان يُخشى في البداية. ومما سيساعد في التخفيف من حدة المخاطر تشديد المتطلبات الاحترازية ووضع إطار تنظيمي يخضع للتحديث المستمر في ضوء أفضل الممارسات الدولية. غير أن مواصلة احتواء المخاطر تتطلب من البنك المركزي السعودي تشديد الفحص الرقابي باستمرار على مخاطر الائتمان ومراقبة نمو الإقراض العقاري عن كثب. ويرحب الخبراء بالجهود المبذولة لبدء تطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة، وتعزيز الإطار القانوني للبنوك الإسلامية، وزيادة التركيز على إدارة المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات.

٤٠- وينبغي مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بقوة لتحقيق نمو أوسع نطاقا وأكثر شمولاً واستمرارية. ويرحب الخبراء بالخطوات المتخذة لتحسين البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال، وضمان اتساق إجراءات ممارسة الأعمال مع المعايير الدولية، والحد من تكلفة تأسيس الشركات. وتتواصل مسيرة التحول الرقمي بوتيرة مذهلة - كما يتضح من الدور المتنامي للحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية - من شأنها تعزيز الإنتاجية والنمو. ويرحب الخبراء بالجهود الجارية لتوحيد وتبسيط مبادرات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤١- كذلك ينبغي مواصلة تنفيذ خطة الإصلاحات الهيكلية التي تقوم على النمو المدفوع بالقطاع الخاص بدعم من صندوق الاستثمارات العامة، مع التركيز على الكفاءة وتحفيز الاستثمارات الخاصة. ويلتزم صندوق الاستثمارات العامة بإطلاق قطاعات

جديدة اعتمادا على قاعدة أصوله القوية وشراكاته الاقتصادية الاستراتيجية. غير أن هذه التدخلات - بما في ذلك المشروعات الكبرى - ينبغي إخضاعها لتحليلات دقيقة ودورية لقياس التكلفة والمنافع لضمان تحقيق عوائد مرتفعة وتجنب مزاحمة الاستثمارات الخاصة. وينبغي أن يكون لتدخلات القطاع العام إطار زمني معلن واستراتيجية خروج واضحة، مع التركيز على الشفافية والمساءلة للحد من مخاطر الحوكمة قدر الإمكان.

٤٢- وسيساهم اعتماد استراتيجية مكافحة الفساد، وإطار للإقرار عن الذمة المالية، ونظام لحماية المبلغين عن الفساد، وجميعها قيد الإعداد في الوقت الحالي، في دعم جهود المملكة في مجال مكافحة الفساد. ونتجت عن الجهود الاستباقية لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" زيادة عدد التحقيقات والملاحقات القضائية. وينبغي مواصلة التقدم المحرز نحو تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال إدراج مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالأصول الافتراضية وتعزيز إطار مصادرة العائدات الضخمة التي يتم التحصل عليها من الجرائم.

٤٣- وينبغي أن تواصل الحكومة ما أحرزته من تقدم ملموس في إصلاح سوق العمل بغرض زيادة الإنتاجية. ويرحب الخبراء بالتحسن الملحوظ في معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بفضل إلغاء القيود الرسمية ومجموعة من المبادرات، بما في ذلك منح الإناث إجازة وضع بأجر كامل ودعم خدمات رعاية الأطفال. وستتيح إصلاحات نظام الكفالة قدرا أكبر من حرية الحركة للوافدين. وسيساعد الاستمرار في احتواء معدلات التوظيف بالقطاع العام وتقليص الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، والمضي قدما في رفع معدلات توظيف الإناث، على دفع وتيرة التحول الجاري نحو زيادة مستويات التوظيف في القطاع الخاص.

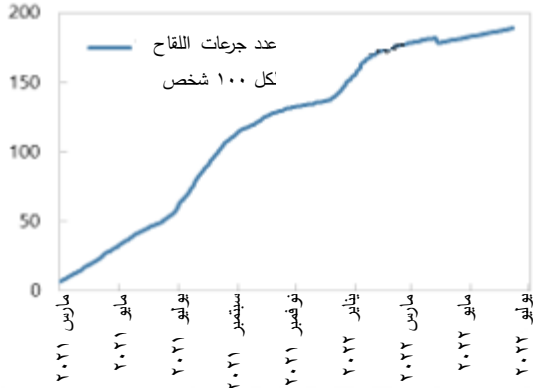
٤٤- ويرحب الخبراء بجهود المملكة فيما يتعلق بسياسات التخفيف من تغيرات المناخ والتكيف معها. وتعد الالتزامات الحكومية الطموحة المتضمنة في مبادرة السعودية الخضراء جديرة بالترحيب، بما في ذلك تخفيض الانبعاثات من خلال زيادة نصيب المصادر المتجددة في مزيج الطاقة وزيادة الغطاء النباتي، والخطط الهادفة إلى تبني استراتيجية اقتصاد الكربون الدائري. غير أن ذلك سيتطلب صياغة خارطة طريق مفصلة، بما في ذلك تقييم حجم الاستثمارات اللازمة وإمكانية تنفيذها.

٤٥- ويرحب الخبراء بالتحسن المحرز في جودة البيانات الاقتصادية، ولكن لا تزال هناك بعض الفجوات المهمة. وتتضمن الأولويات في هذا الصدد استمرار العمل على تحسين الحسابات القومية وإعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك والإحصاءات الخارجية. ويرحب الخبراء بالجهود الجارية لاستكمال تعداد عام ٢٠٢٢ وتحديث مسح الأسر.

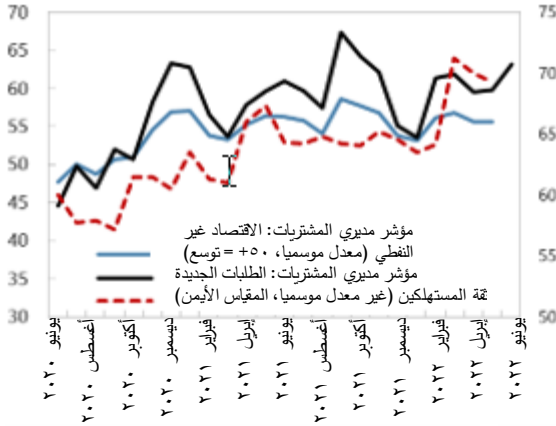
٤٦- ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.

الشكل البياني ١- المملكة العربية السعودية: جائحة كوفيد-١٩ والمؤشرات الاقتصادية قصيرة الأجل

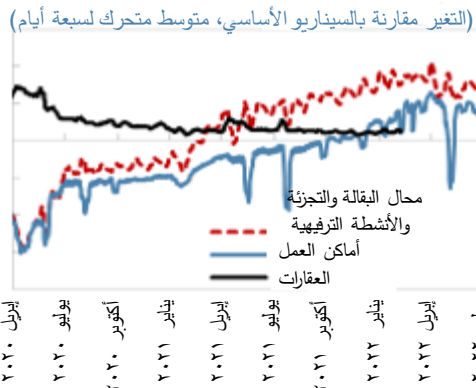
معدلات التطعيم



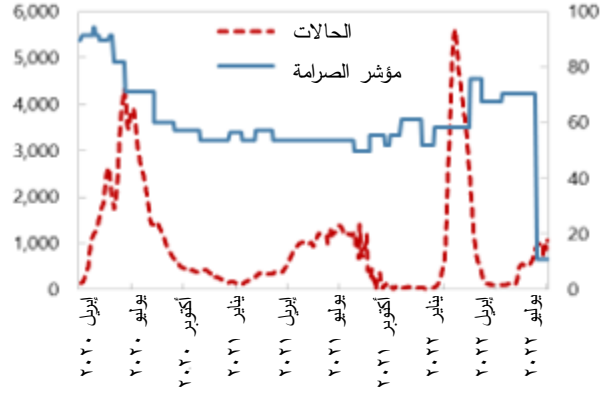
مؤشر مديري المشتريات وثقة المستهلكين



حركة المواصلات والتنقلات

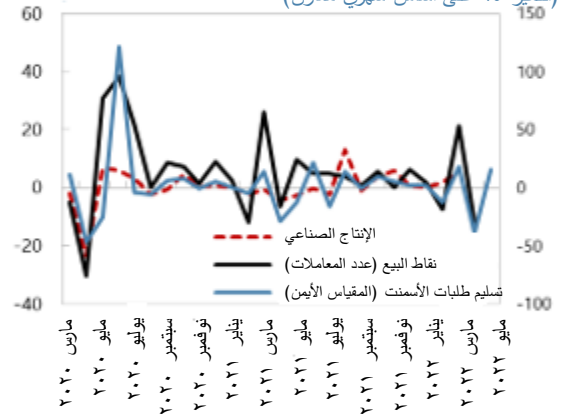


حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ ومؤشر الصرامة



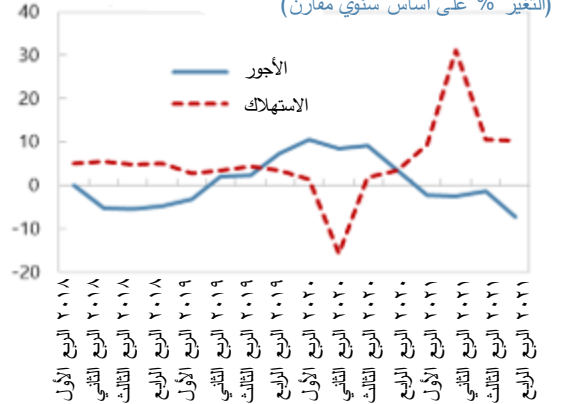
الإنتاج والاستهلاك

(التغير % على أساس شهري مقارنة)



الدخل من الأجور والاستهلاك الخاص

(التغير % على أساس سنوي مقارنة)

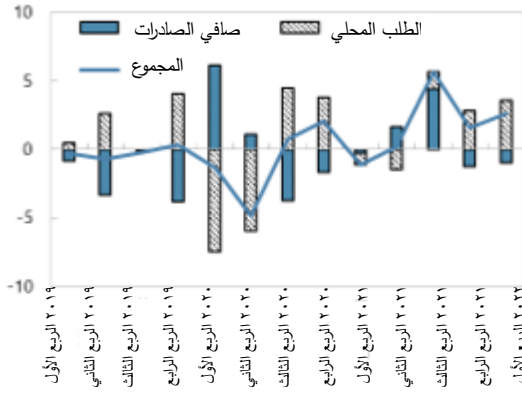


المصادر: المصادر: شركة غوغل، وجامعة أكسفورد، وجامعة جونز هوبكنز، ومؤسسة IHS Markit، ومؤسسة IPSOS، ومؤسسة Tomtom، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢- المملكة العربية السعودية: إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي

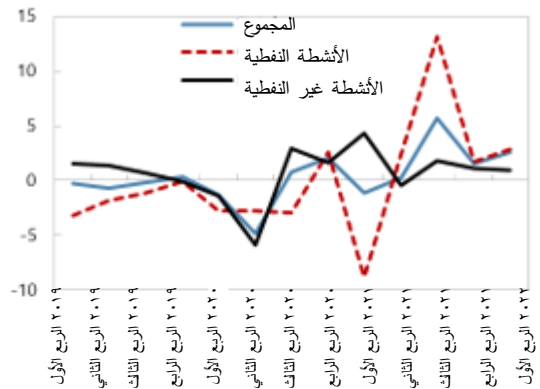
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمياً)



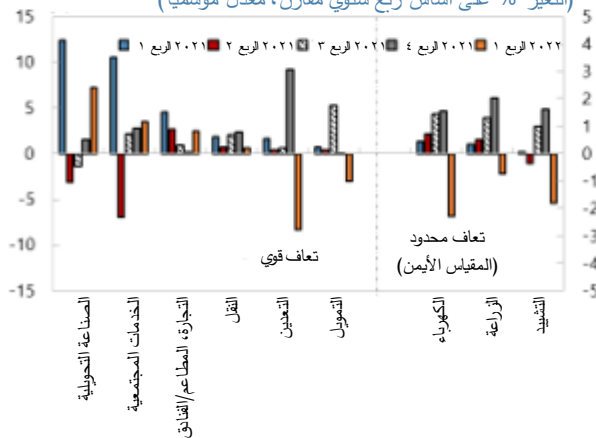
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمياً)



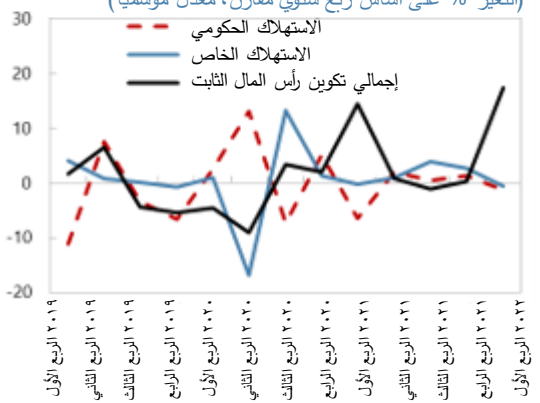
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمياً)



الطلب المحلي الحقيقي

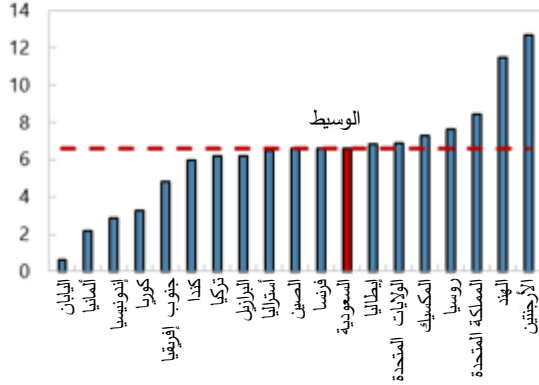
(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمياً)



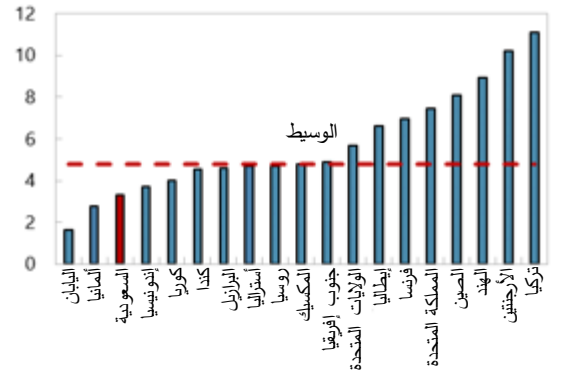
المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣- المملكة العربية السعودية: نتائج النمو والمالية العامة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين

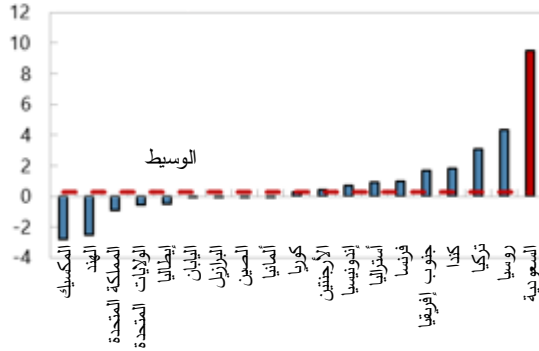
نمو الطلب المحلي الحقيقي لعام ٢٠٢١ (%)



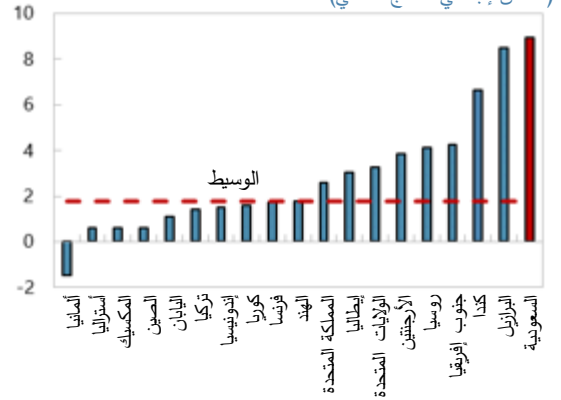
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٢١ (%)



التغير في رصيد الحساب الجاري بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (% من إجمالي الناتج المحلي)



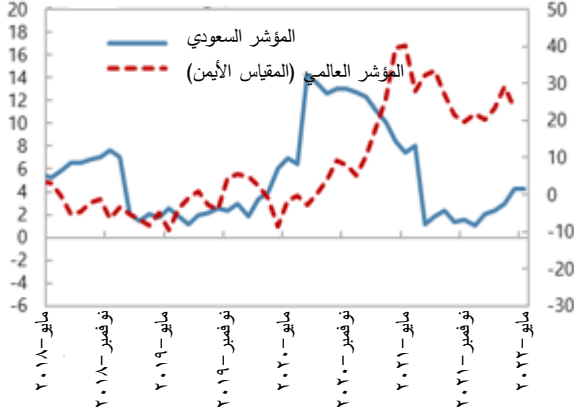
التغير في رصيد المالية العامة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (% من إجمالي الناتج المحلي)



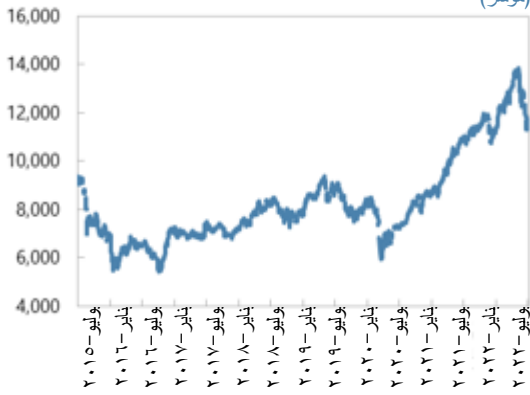
المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: تطورات التضخم والأسواق المالية

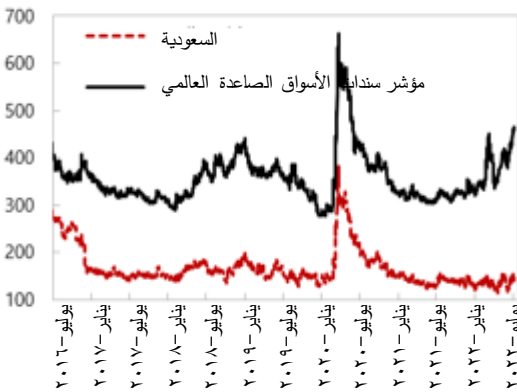
مؤشرات أسعار المواد الغذائية
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



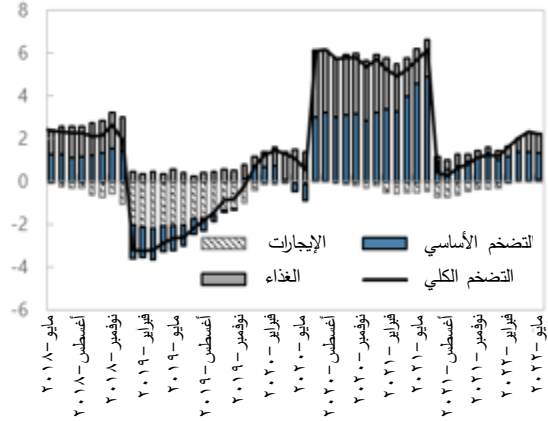
المؤشر العام لتداول الأسهم
(مؤشر)



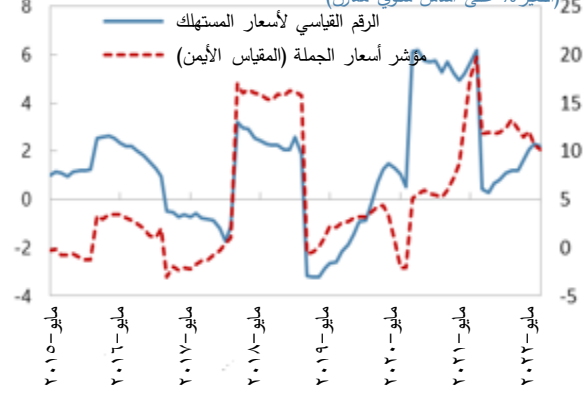
فروق العائد على السندات السيادية
(ينقاط الأساس)



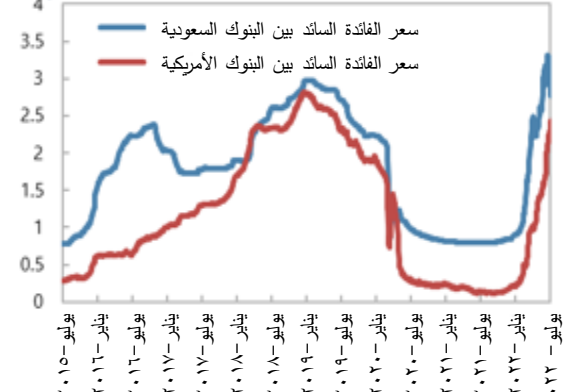
تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك
(التغير % على أساس سنوي مقارن أو المساهمة)



الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر أسعار الجملة
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



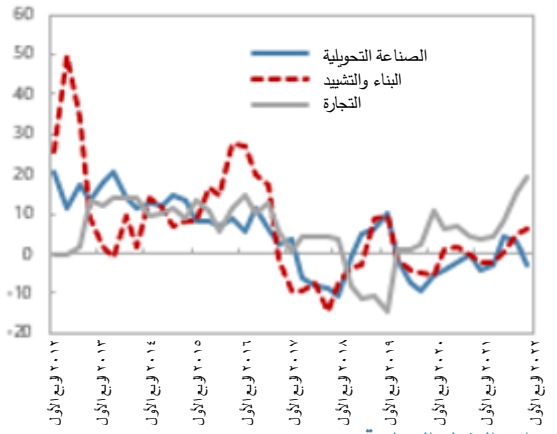
سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية والبنوك الأمريكية لثلاثة أشهر
(%)



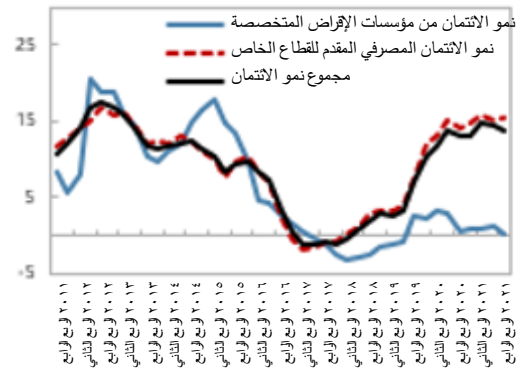
المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Analytics Haver، ومؤسسة Markit، ومؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥ - المملكة العربية السعودية: التطورات النقدية

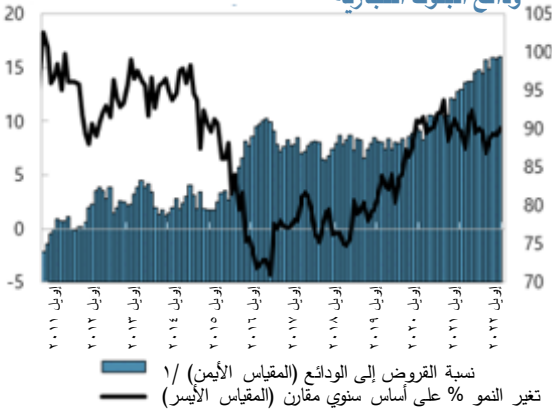
نمو الائتمان المصرفي في قطاعات مختارة
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



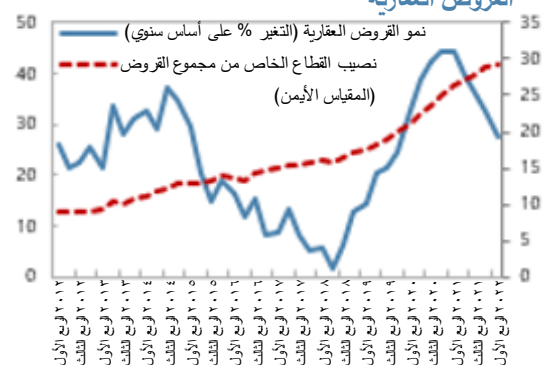
نمو الائتمان
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



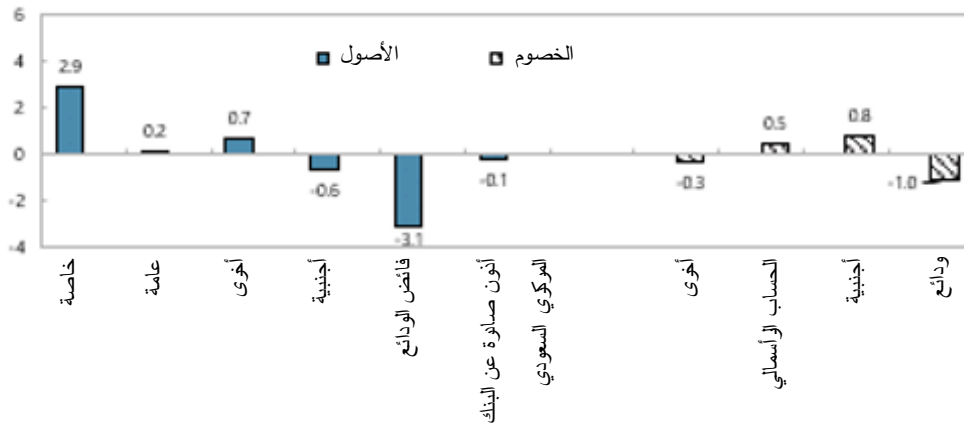
ودائع البنوك التجارية



القروض العقارية



التغير في عناصر الميزانيات العمومية للبنوك، ٢٠٢٠-٢٠٢١
(التغير بالنقاط المئوية في حجم العناصر كنسبة من مجموع الأصول)

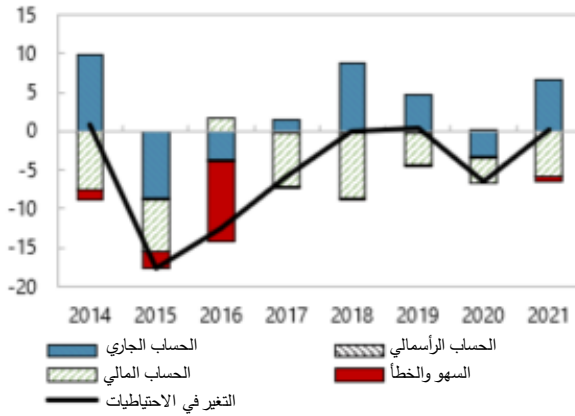


المصادر: مؤسسة Haver؛ ووكالة رويترز، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

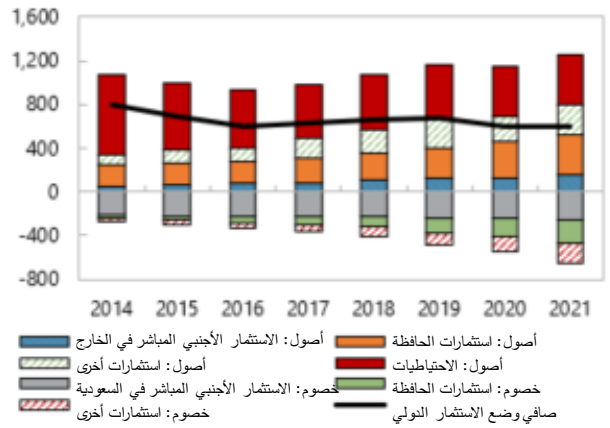
١/ بحسب الخبراء نسبة القروض إلى الودائع على أساس نسبة مجموع الائتمان المصرفي إلى مجموع الودائع المصرفية.

الشكل البياني ٦ - المملكة العربية السعودية: تطورات القطاع الخارجي

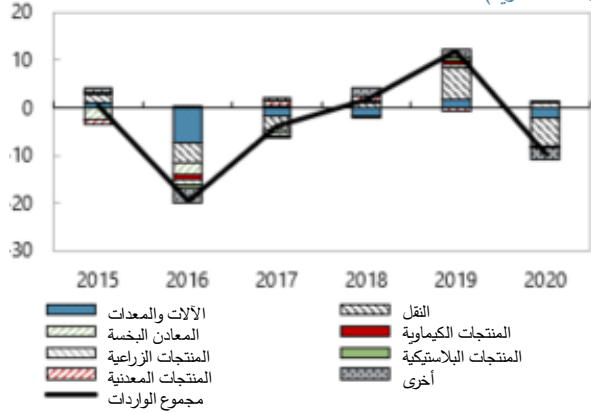
رصيد الحسابين الجاري والمالي
(من إجمالي الناتج المحلي)



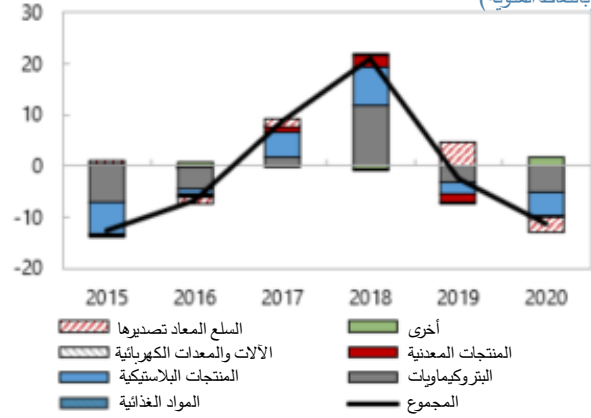
وضع الاستثمار الدولي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



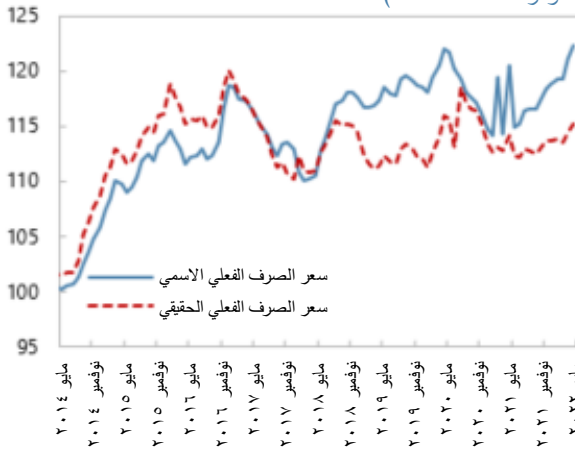
المساهمة في نمو الواردات
(بالنقاط المئوية)



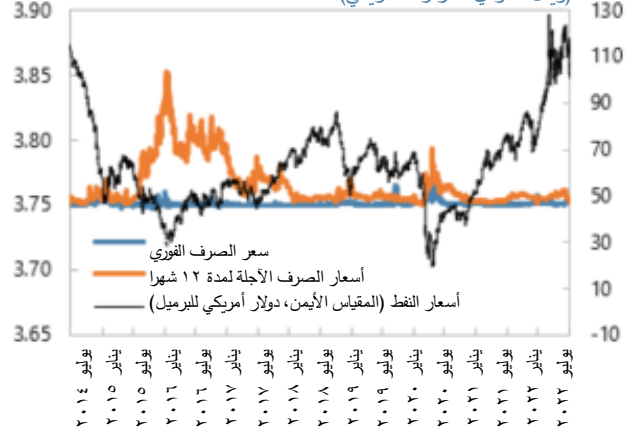
المساهمة في نمو الصادرات غير النفطية
(بالنقاط المئوية)



أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية
(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)



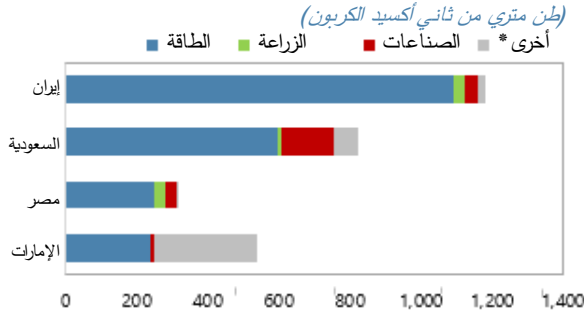
أسعار الصرف الفورية والآجلة وأسعار النفط
(ريال سعودي للدولار الأمريكي)



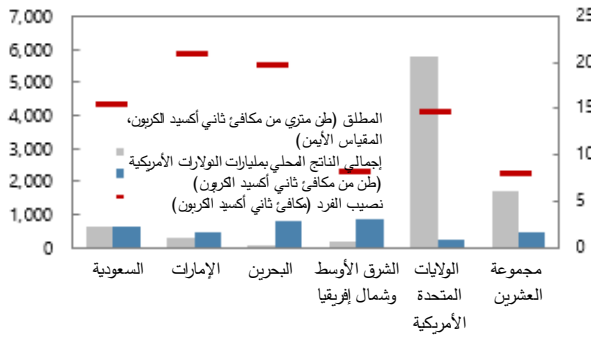
المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٧- المملكة العربية السعودية: تغير المناخ

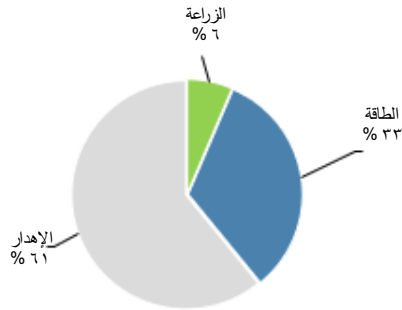
كبار مُصدري انبعاثات غازات الدفيئة ومصادرها، ٢٠١٨



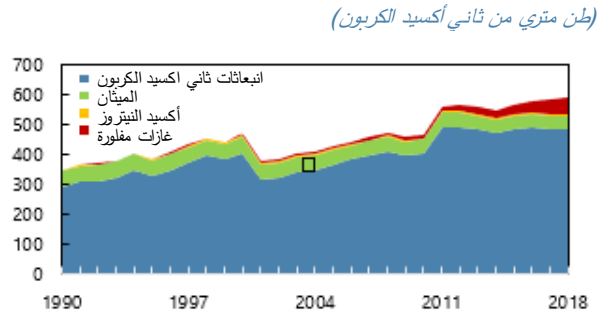
متوسط مستويات انبعاثات غازات الدفيئة، ٢٠١٨



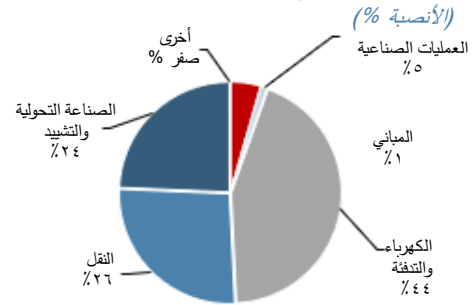
مصادر انبعاثات غاز الميثان، ٢٠١٨ (الأنصبة %)



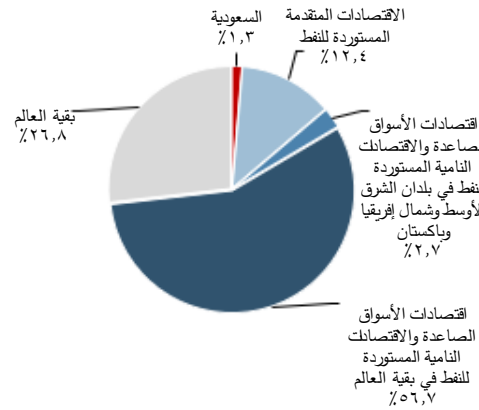
انبعاثات غاز الدفيئة: التغير والمكونات، ٢٠١٨-١٩٩٠



مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ٢٠١٨ (الأنصبة %)



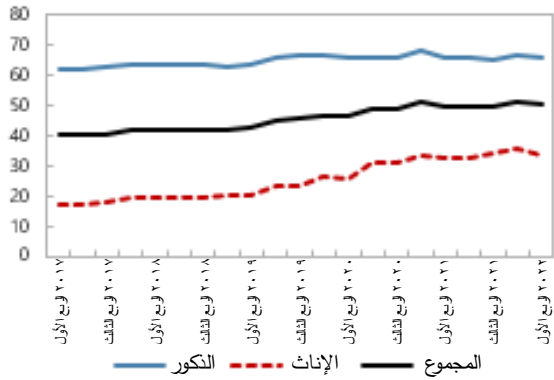
انبعاثات غاز الدفيئة على مستوى العالم (الأنصبة %)



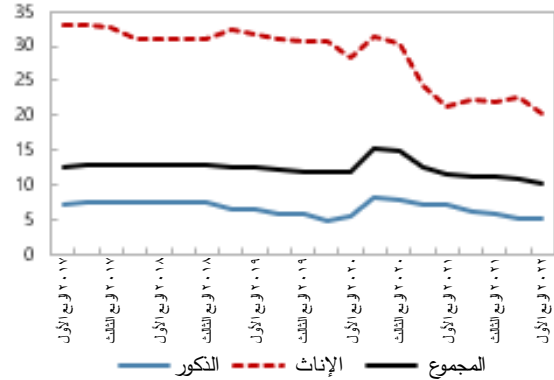
المصادر: أداة مؤشرات تحليل المناخ؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٨: تطورات سوق العمل

معدلات مشاركة المواطنين السعوديين في القوى العاملة (%)

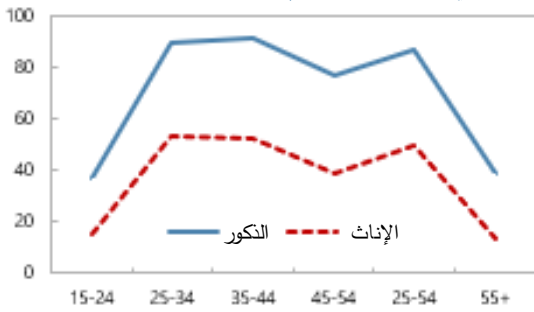


معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين (%)



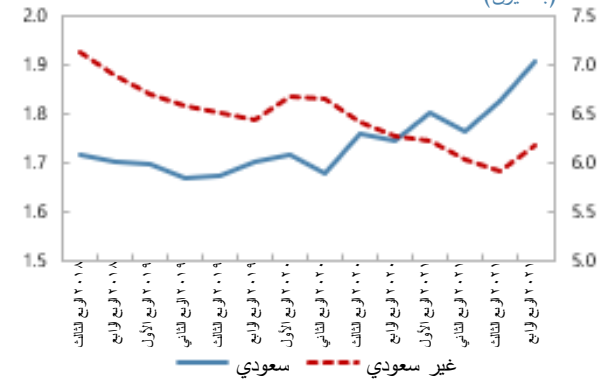
مشاركة المواطنين السعوديين في القوى العاملة حسب النوع والعمر، ٢٠٢١

(الفئة العمرية % من القوى العاملة)



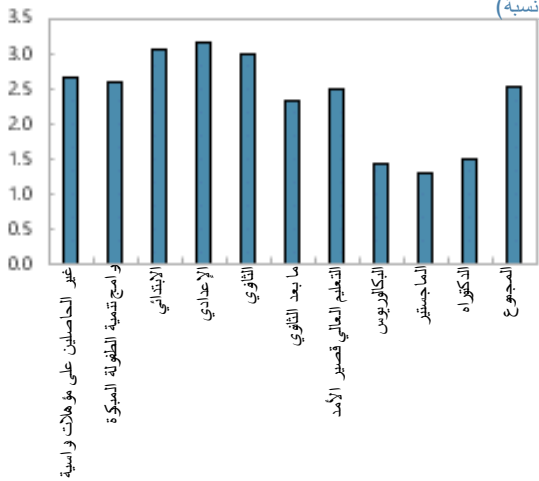
توظيف القطاع الخاص

(بالمليون)



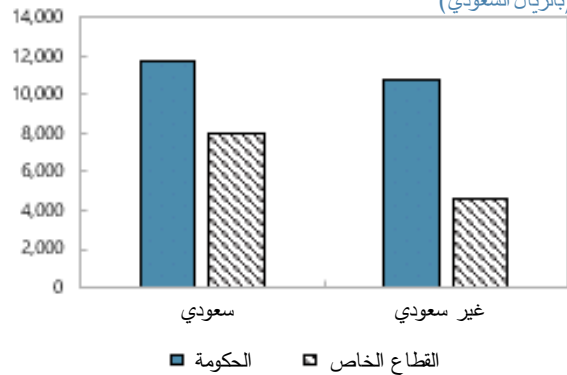
نسبة الأجور الشهرية للسعوديين مقابل غير السعوديين، حسب مستوى التعليم

(نسبة)



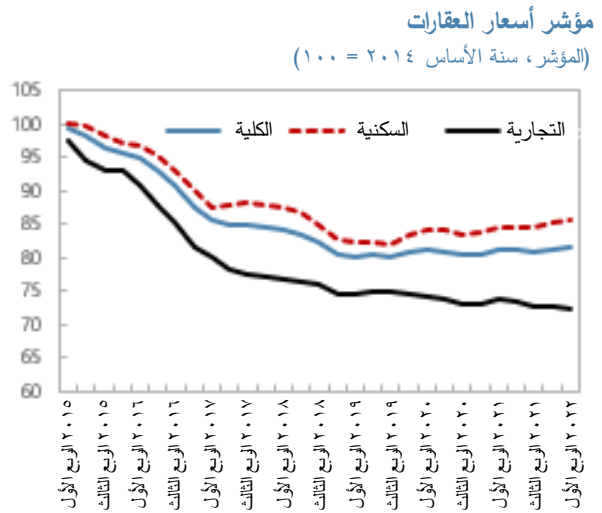
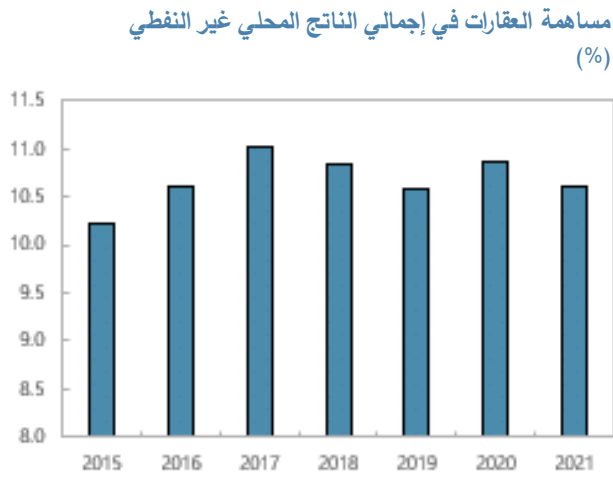
متوسط الأجور الشهرية حسب القطاع والجنسية، ٢٠٢١

(بالريال السعودي)

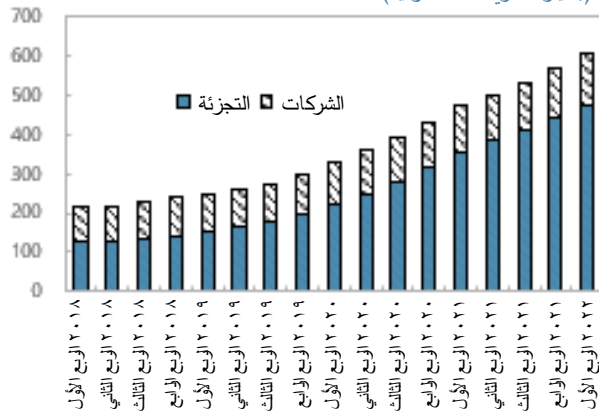


المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

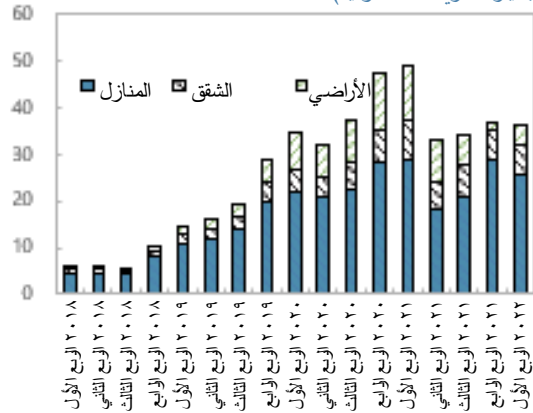
الشكل البياني ٩: تطورات قطاع العقارات



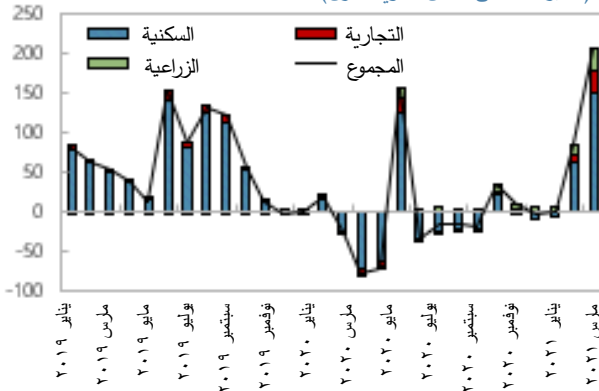
الإقراض العقاري من البنوك (بمليارات الريالات السعودية)



الإقراض العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من البنوك (بمليارات الريالات السعودية)

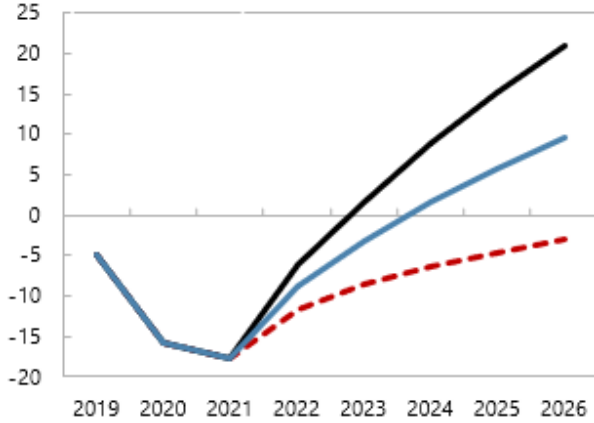


نمو المعاملات العقارية (التغير % على أساس سنوي مقارن)

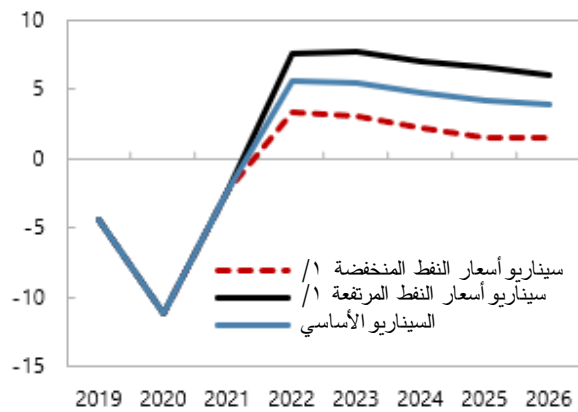


الشكل البياني ١٠: أسعار النفط - سيناريو تجاوز التوقعات والتطورات السلبية ١/

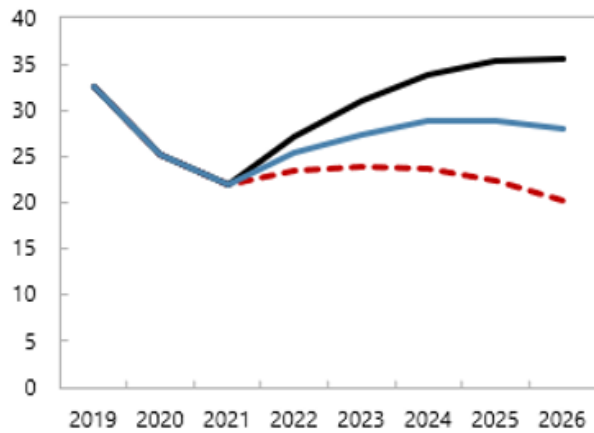
صافي الأصول المالية الحكومية
(% من إجمالي الناتج المحلي)



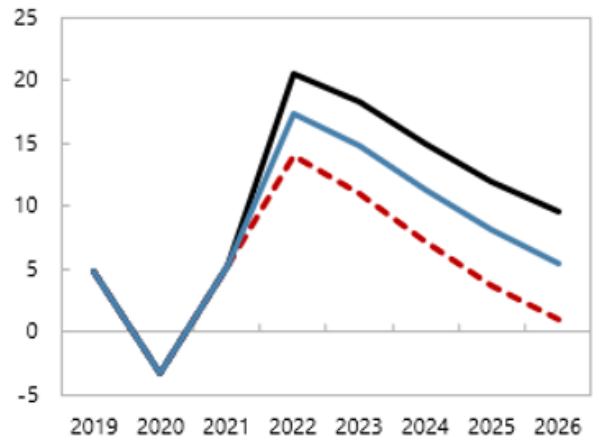
رصيد المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



الاحتياطيات
(بعدد شهور الواردات)



رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يفترض سيناريو انخفاض/ارتفاع سعر النفط انخفاض/ارتفاع سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد عن سعر النفط الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي طوال سنوات التوقعات من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧. ويفترض كلا السيناريوهين عدم حدوث أي تغيير في الإنفاق الحكومي أو حصيلة الإيرادات غير النفطية أو الاقتراض الخارجي مقارنة بالسيناريو الأساسي.

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٧

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
الدخل القومي والأسعار								
١١,٤	١١,٣	١١,٢	١١,١	١١,٠	١٠,٦	٩,١	٩,٢	٩,٨
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)								
٦٩,٩	٧٢,٣	٧٦,٣	٨٢,٣	٩١,١	١٠٥,٩	٧٤,١	٤٢,٧	٦٥,٩
متوسط أسعار تصدير النفط (دولار أمريكي للبرميل) ^١								
٤,١٧٤	٤,٠٣١	٣,٩٢١	٣,٨٤٨	٣,٨٢٣	٣,٨٦٠	٣,١٢٦	٢,٦٣٨	٣,٠١٤
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)								
١,١١٣	١,٠٧٥	١,٠٤٦	١,٠٢٦	١,٠٢٠	١,٠٢٩	٨٣٤	٧٠٣	٨٠٤
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)								
٢,٨٥٤	٢,٦٩٨	٢,٥٥٢	٢,٤١٤	٢,٢٨٢	٢,١٥٤	١,٩٩٨	١,٩٠٨	١,٩٦٤
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)								
٢٧,٨٧٢	٢٧,٤٥٦	٢٧,٢٤٣	٢٧,٢٧١	٢٧,٦٣٨	٢٨,٤٥٨	٢٣,٥٠٧	٢٠,٠٨٩	٢٣,٤٨٥
حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)								
٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٧	٧,٦	٣,٢	٤,١	٠,٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي								
١,٦	١,٥	١,٤	١,٣	٣,٣	١٣,١	٠,٢	٦,٦	٣,٣
النفطي								
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٨	٤,٢	٤,٩	٢,٥	٢,٨
غير النفطي ^٢								
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٩	٠,٦	٢,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع العام								
٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٣	٥,٨	٦,٢	٣,٤	٣,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع الخاص								
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٨	٣,١	٣,٤	٢,١
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط)								
القطاع الخارجي								
١,٠	٢,٣	٣,٩	٦,٣	٨,٠	٥٤,٣	٥٨,٩	٣٣,٥	١١,١
الصادرات (فوب)								
٢,٩	٤,٥	٦,٥	٨,٩	١٠,٤	٧١,٩	٦٩,٤	٤٠,٥	١٣,٤
النفطي								
١,٠	١,٠	١,٠	٩,٩	٩,٢	١٢,٨	١١,٠	١,٠	١١,٧
الواردات (فوب)								
٢,٩	٥,٤	٧,٩	١٠,٨	١٣,٨	١٧,٢	٥,٣	٣,٢	٤,٨
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)								
٢,٧	٣,١	٣,٥	٣,٣	٥,٣	٦,٩	٤,١	٥,١	٦,٤
حجم الصادرات								
٩,٨	٩,٥	٩,١	٨,٥	٧,٥	١,٩	٠,٣	٩,٥	١٠,٠
حجم الواردات								
٤,٨	٦,٧	٩,٠	١١,٥	١٦,٠	٣٧,٠	٤٨,٤	٣٤,١	٥,٦
معدلات التبادل التجاري								
النقود والائتمان								
٢,٦	٤,٩	٨,٢	١٢,١	١٣,٧	٢٠,٦	٤,٥	٨,٩	١,٧
صافي الأصول الأجنبية								
٩,٧	٨,٨	٦,٨	٥,٤	٣,٧	٢,٢	٢٠,٧	٢٦,٠	١٧,٨
صافي الأصول المحلية								
١٢,١	١٢,١	١٢,١	١٢,٣	١٢,٨	١٣,٤	١٥,٤	١٤,٠	٧,٠
منها: مطالبات على القطاع الخاص								
٦,١	٦,١	٦,١	٧,٢	٧,٦	٨,٥	٧,٤	٨,٣	٧,١
النقود وشبه النقود (ن) ^٣								
...	٠,٩	٠,٨	٢,٣
سرعة الفائدة السائد بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة أشهر (% سنويا) ^٤								
مالية الحكومة المركزية								
٣١,٤	٣١,٥	٣١,٨	٣٢,٠	٣٢,٠	٣١,٨	٣٠,٩	٢٩,٦	٣٠,٨
الإيرادات								
١٨,٤	١٨,٨	١٩,٥	٢٠,٢	٢٠,٨	٢١,٣	١٨,٠	١٥,٧	١٩,٧
منها: النفطية								
٢٧,٤	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٧,٥	٢٧,١	٢٦,٤	٣٣,٢	٤٠,٨	٣٥,١
النفقات								
٢٤,٠	٢٤,٣	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,١	٢٣,٦	٢٩,٥	٣٤,٩	٢٩,٥
المصروفات								
٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢,٨	٣,٨	٥,٩	٥,٦
صافي اقتناء الأصول غير المالية								
٤,٠	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٢,٣	١١,٢	٤,٤
صافي الإقراض (+)/الإقراض (-)								
١٤,٥	١٤,٩	١٥,٤	١٥,٧	١٥,٩	١٥,٩	٢٠,٣	٢٦,٨	٢٤,١
ما عدا الإيرادات النفطية								
٢٠,٧	٢١,٨	٢٣,١	٢٤,٥	٢٦,١	٢٧,٩	٣١,٤	٣٩,٧	٣٧,١
الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي								
١٤,٤	١٦,٣	١٧,٧	١٩,٥	٢٢,٠	٢٤,٨	٢٩,٠	٣٧,٦	٣٤,٦
الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي								
٣٤,٥	٣١,٦	٢٨,٥	٢٤,٩	٢٠,٥	١٥,٤	١٢,٣	١٦,٦	١٧,٦
ودائع الحكومة المركزية في البنك المركزي السعودي								
٢٢,٥	٢٣,٣	٢٣,٩	٢٤,٤	٢٤,٥	٢٤,٣	٣٠,٠	٣٢,٤	٢٢,٥
إجمالي دين الحكومة المركزية								
١٢,٠	٨,٤	٤,٦	٠,٥	٤,٠	٨,٩	١٧,٧	١٥,٩	٤,٩
صافي الأصول المالية للحكومة المركزية								
بنود للتذكير:								
٨٠٠,٧	٧٨٠,٦	٧٤٣,١	٦٨٥,٥	٦١٠,٣	٥٣٥,٥	٤٣٨,٢	٤٤٩,٢	٤٩٤,٠
مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الدولارات الأمريكية)								
٢٦,٨	٢٧,١	٢٨,١	٢٨,٠	٢٦,٨	٢٥,٣	٢٢,١	٢٥,٣	٣٢,٥
بأشهر الواردات من السلع والخدمات ^٥								
٣١,٠	٢٩,٦	٢٨,١	٢٦,٦	٢٤,٩	٢٣,٢	٢٥,٦	٢٥,٩	٢٧,٢
الواردات من السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي								
...	١١٧,٧	١١٤,٣	١١٣,٣	١١٣,٤
سرعة الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠١٠=١٠٠، نهاية الفترة) ^٦								
...	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥
متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي ^٧								
٣٩,٩	٣٩,١	٣٨,٤	٣٧,٦	٣٦,٩	٣٦,٢	٣٥,٥	٣٥,٠	٣٤,٢
عدد السكان (بالملايين)								
...	١٠,١	١١,٠	١٢,٦	١٢,٠
معدل البطالة (بين المواطنين السعوديين)								
...	٦,٠	٦,٩	٧,٤	٥,٧
معدل البطالة (الكلي)								
...	١١,٤١٧	١١,٢٨٢	٨,٧٦٠	٨,٣٨٩
المؤشر العام لتداول الأسهم (ناسد) ^٨								

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يشمل المنتجات المكررة.

^٢ إعادة التصنيف الأخير للحسابات القومية لا يظهر بشكل كامل.

^٣ بالنسبة لعام ٢٠٢٢، تعكس الأرقام أحدث البيانات المتاحة.

^٤ الاثنا عشر شهرا القادمة.

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية - عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٩-٢٠٢٧

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
(بمليارات الريالات السعودية)								
١,٣١٠	١,٢٦٩	١,٢٤٦	١,٢٣١	١,٢٢٤	١,٢٢٩	٩٦٥	٧٨٢	٩٢٧
٧٧٠	٧٥٩	٧٦٥	٧٧٦	٧٩٥	٨٢٤	٥٦٢	٤١٣	٥٩٤
٥٤٠	٥١٠	٤٨١	٤٥٤	٤٢٩	٤٠٥	٤٠٣	٣٦٩	٣٣٢
٤١٠	٣٨٦	٣٦٤	٣٤٣	٣٢٤	٣٠٥	٢٨٣	١٨٩	١٧٥
٢٤	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٨	١٨	١٧
٣١١	٢٩٤	٢٧٨	٢٦٣	٢٤٨	٢٣٤	٢١٧	١٢٦	١١٠
٣٤	٣١	٢٨	٢٥	٢٣	٢١	١٩	١٨	١٧
٤٢	٣٩	٣٧	٣٥	٣٣	٣١	٢٩	٢٧	٣٠
١٣٠	١٢٣	١١٧	١١١	١٠٦	١٠٠	١٢٠	١٧٩	١٥٧
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٧٤	٢٢
٣٦	٣٥	٣٣	٣١	٢٩	٢٨	٣٠	٢٦	٣٣
١٦	١٥	١٤	١٣	١٣	١٢	١١	٩	١٠
٥٨	٥٤	٥٠	٤٧	٤٤	٤١	٥٩	٧٠	٩٢
١,١٤٥	١,١١٢	١,٠٨٤	١,٠٥٨	١,٠٣٦	١,٠١٨	١,٠٣٩	١,٠٧٦	١,٠٥٩
١,٠٠٤	٩٧٨	٩٥٨	٩٣٩	٩٢٣	٩١٢	٩٢٢	٩١١	٨٩٠
٥٣٤	٥٢٤	٥١٨	٥١٢	٥٠٦	٥٠١	٤٩٦	٤٩٥	٥٠٥
١٩٤	١٩١	١٨٧	١٨٣	١٨١	١٨٠	٢٠٥	٢٠٣	١٦١
٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٢	٣٣	٢٧	٢٤	٢١
١٨	١٨	١٨	١٨	١٧	١٩	١٥	١٣	١١
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٤	١٣	١١	١٠
٢٩	٢٩	٣٠	٣٠	٣١	٣٥	٣٠	٢٨	٢٣
٩٧	٩١	٨٦	٨٢	٧٧	٧٣	٧٠	٦٩	٨٢
٤	٣	٣	٣	٣	٢	٣	٤	١
١١٣	١٠٧	١٠١	٩٦	٩٢	٨٩	٩١	٩٧	٩٧
١٤١	١٣٣	١٢٦	١١٩	١١٣	١٠٦	١١٧	١٥٥	١٦٩
صافي الإقراض (+)/الإقراض (-)								
١٦٥	١٥٧	١٦٢	١٧٣	١٨٨	٢١١	٧٣-	٢٩٤-	١٣٢,٦-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
٣١,٤	٣١,٥	٣١,٨	٣٢,٠	٣٢,٠	٣١,٨	٣٠,٩	٢٩,٦	٣٠,٨
١٨,٤	١٨,٨	١٩,٥	٢٠,٢	٢٠,٨	٢١,٣	١٨,٠	١٥,٧	١٩,٧
١٢,٩	١٢,٦	١٢,٣	١١,٨	١١,٢	١٠,٥	١٢,٩	١٤,٠	١١,٠
٩,٨	٩,٦	٩,٣	٨,٩	٨,٥	٧,٩	٩,١	٧,٢	٥,٨
٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٦
٧,٤	٧,٣	٧,١	٦,٨	٦,٥	٦,١	٧,٠	٤,٨	٣,٧
٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٦
١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٩	١,٠	١,٠
٣,١	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٣,٨	٦,٨	٥,٢
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٢,٨	٠,٧
٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	١,٠	١,٠	١,١
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣
١,٤	١,٣	١,٣	١,٢	١,١	١,١	١,٩	٢,٧	٣,١
٢٧,٤	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٧,٥	٢٧,١	٢٦,٤	٣٣,٢	٤٠,٨	٣٥,١
٢٤,٠	٢٤,٣	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,١	٢٣,٦	٢٩,٥	٣٤,٩	٢٩,٥
١٢,٨	١٣,٠	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٣,٠	١٥,٩	١٨,٨	١٦,٨
٤,٧	٤,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٦,٥	٧,٧	٥,٣
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٧
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٠	١,١	٠,٨
٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩	٢,٢	٢,٦	٢,٧
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠
٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٩	٣,٧	٣,٢
٣,٤	٣,٣	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢,٨	٣,٨	٥,٩	٥,٦
صافي الإقراض (+)/الإقراض (-)								
٤,٠	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٢,٣-	١١,٢-	٤,٤-
١٤,٤-	١٦,٣-	١٧,٧-	١٩,٥-	٢٢,٠-	٢٤,٨-	٢٩,٠-	٣٧,٦-	٣٤,٦-
الرصيد الأولي غير المرتبط بالصناديق النقدية/إجمالي الناتج المحلي غير النقدي								
المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.								
١ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في سنة ٢٠١٦.								
٢ تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومنفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة الباحثين عن عمل (برنامج حافز).								

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية - عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ (تتمة)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
(بمليارات الريالات السعودية)									
١٦٥	١٥٧	١٦٢	١٧٣	١٨٨	٢١١	٧٣-	٢٩٤-	١٣٣-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)
١٦٥-	١٥٧-	١٦٢-	١٧٣-	١٨٨-	٢١١-	١٣٨	٢٧١	١٤٣	التمويل
١٦٥	١٥٧	١٦٢	١٧٣	١٨٨	٢١١	٥٤-	٩٦-	٢٥-	صافي اقتناء الأصول المالية
١٦٤	١٥٧	١٦٢	١٧٣	١٨٨	٢١١	٥٤-	٩٦-	٢٧-	المحلية
١٦٤	١٥٧	١٦٢	١٧٣	١٨٨	٢١١	٥١-	٩٣-	٢٣-	الودائع لدى البنك المركزي السعودي (+، الزيادة)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣-	٣-	٦	القروض وحصص الملكية الأجنبية
١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٣	١٧٦	١١٨	المحلية
٩٦	٩١	٤٦	٤١	٤٠	صفر	٧٦	١٧٣	٧٠	البنوك الأجنبية
٤٦	٤١	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣	١١٩	١٠	المؤسسات غير المصرفية
٥٠	٥٠	٤٦	٤١	٤١	صفر	٥٣	٥٤	٦٠	الأجنبية
٢٢	٢١	٢٦	صفر	٧٧	٤٣	٤٩	٤٧	٥٠	استهلاك الديون
١١٧-	١١٢-	٧٢-	٤١-	١١٧-	٤٣-	٤١-	٤٤-	٢-	المحلية
٩١-	٩١-	٤٦-	٤١-	٤٦-	٢٦-	٢١-	٤٤-	٢-	الأجنبية
٢٦-	٢١-	٢٦-	صفر	٧١-	١٧-	٢١-	صفر	صفر	القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٦٤	٢٣-	١٠	
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
٤,٠	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٢,٣-	١١,٢-	٤,٤-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)
٤,٠-	٣,٩-	٤,١-	٤,٥-	٤,٩-	٥,٥-	٤,٤	١٠,٣	٤,٧	التمويل
٤,٠	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	١,٧-	٣,٦-	٠,٨-	صافي اقتناء الأصول المالية
٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	١,٧-	٣,٦-	٠,٩-	المحلية
٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	١,٦-	٣,٥-	١,١-	الودائع لدى البنك المركزي السعودي (+، الزيادة)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٢	القروض وحصص الملكية الأجنبية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٧	٦,٧	٣,٩	المحلية
٢,٣	٢,٣	١,٢	١,١	١,١	٠,٠	٢,٤	٦,٦	٢,٣	البنوك
١,١	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٤,٥	٠,٣	المؤسسات غير المصرفية
١,٢	١,٢	١,٢	١,١	١,١	٠,٠	١,٧	٢,٠	٢,٠	الأجنبية
٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٠	٢,٠	١,١	١,٦	١,٨	١,٧	استهلاك الديون
٢,٨-	٢,٨-	١,٨-	١,١-	٣,١-	١,١-	١,٣-	١,٧-	٠,١-	المحلية
٢,٢-	٢,٣-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٠,٧-	٠,٧-	١,٧-	٠,١-	الأجنبية
٠,٦-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٠	١,٩-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٠	٠,٠	القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,١	٠,٩-	٠,٣	
بنود للتذكرة:									
٦٠٤-	٦٠٢-	٦٠٣-	٦٠٤-	٦٠٧-	٦١٣-	٦٣٦-	٧٠٧-	٧٢٧-	الرصيد الكلي غير النفط
٥٩١-	٥٨٩-	٥٩٠-	٥٩١-	٥٩٥-	٦٠٠-	٦٢٨-	٧٥٧-	٧٢٨-	الرصيد الأولي غير النفط
١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٨	١٨,٨	١٨,٨	٢٠,٢	١٩,٣	١٦,٩	الإيرادات غير النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفط
١٤,٤	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	٩,٩	٨,٩	الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفط
٣٠,٦	٢٩,٠	٢٨٨	٢٩٢	٣٠١	٣١٧	٤٤	١٣٩-	٣٧	الرصيد الجاري
٢٠,٧-	٢١,٨-	٢٣,١-	٢٤,٥-	٢٦,١-	٢٧,٩-	٣١,٤-	٣٩,٧-	٣٧,١-	الرصيد الأولي غير النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفط
١٢,٧	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٧	١٣,٨	١٣,٨	١٧,٨	١٩,١	١٢,٤	الدين المحلي الكلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
٩,٨	١٠,٢	١٠,٥	١٠,٧	١٠,٨	١٠,٥	١٢,٢	١٣,٢	١٠,١	إصدارات الدين الخارجي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
٢٢,٥	٢٣,٣	٢٣,٩	٢٤,٤	٢٤,٥	٢٤,٣	٣٠,٠	٣٢,٤	٢٢,٥	الدين الكلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
٣٤,٥	٣١,٦	٢٨,٥	٢٤,٩	٢٠,٥	١٥,٤	١٢,٣	١٦,٦	١٧,٦	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي/إجمالي الناتج المحلي
١٢,٠	٨,٤	٤,٦	٠,٥	٤,٠-	٨,٩-	١٧,٧-	١٥,٩-	٤,٩-	صافي الأصول المالية الحكومية/إجمالي الناتج المحلي
١,٤٤٠	١,٢٧٥	١,١١٨	٩٥٧	٧٨٤	٥٩٦	٣٨٥	٤٣٧	٥٢٩	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الريالات السعودية)
٤,١٧٤	٤,٠٣١	٣,٩٢١	٣,٨٤٨	٣,٨٢٣	٣,٨٦٠	٣,١٢٦	٢,٦٣٨	٣,٠١٤	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)
٢,٨٥٤	٢,٦٩٨	٢,٥٥٢	٢,٤١٤	٢,٢٨٢	٢,١٥٤	١,٩٩٨	١,٩٠٨	١,٩٦٤	إجمالي الناتج المحلي غير النفط (بمليارات الريالات السعودية)
٦٩,٩	٧٢,٣	٧٦,٣	٨٢,٣	٩١,١	١٠٥,٩	٧٤,١	٤٢,٧	٦٥,٩	متوسط سعر تصدير النفط

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣- المملكة العربية السعودية: ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٧
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٧
٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٦	٢٠٢٧
٣٨,٢	٣٨,٢	٤٤,٣	١٧٧,٣	١٤١,١	١١٠,٧	٨٢,٨	٥٨,١	٣٢,١
٤,٨	٣,٢-	٥,٣	١٧,٢	١٣,٨	١٠,٨	٧,٩	٥,٤	٢,٩
١٢١,٣	٤٧,٩	١٣٦,٥	٢٦٨,٥	٢١٩,٩	١٧٨,٣	١٤٤,٢	١١٤,٠	٨٥,٦
٢٦١,٦	١٧٣,٩	٢٧٦,٢	٤٢٦,١	٣٩٢,٢	٣٦٧,٦	٣٥٣,٢	٣٤٥,١	٣٤١,٧
٢٠٠,٥	١١٣,٤	٢٠٢,٢	٣٤٧,٦	٣١١,٣	٢٨٣,٧	٢٦٥,٤	٢٥٣,٥	٢٤٦,٢
٦١,١	٥٤,٥	٧٤,٥	٧٨,٦	٨٠,٩	٨٤,٠	٨٧,٨	٩١,٥	٩٥,٦
١٤٠,٣-	١٢٥,٩-	١٣٩,٧-	١٥٧,٧-	١٧٢,٢-	١٨٩,٣-	٢٠٨,٩-	٢٣١,٠-	٢٥٦,٢-
٥٤,٤-	٤٧,٣-	٦٣,٠-	٥٧,٣-	٤٧,٩-	٣٨,٩-	٣٤,٢-	٢٩,٧-	٢٧,٥-
١٢,٩-	١٢,٩-	١٤,١-	١٠,٧-	٧,٤-	٣,٨-	٢,٠-	٠,٢-	٠,٧
١,٣	٤,٨-	٨,٤-	١,٥-	١,٧	١,٧	٣,١	٤,٦	٥,١
٤٢,٨-	٢٩,٦-	٤٠,٥-	٤١,٩-	٣٩,٠-	٣٦,٩-	٣٥,٣-	٣٤,١-	٣٣,٣-
٧,٩	١٣,٩	١٥,٢	١٣,٤	١٧,١	٢٠,١	٢٢,٥	٢٤,٣	٢٥,٦
٨,٥	١٣,٩	١٥,٨	١٤,٠	١٧,٧	٢٠,٧	٢٣,١	٢٤,٩	٢٦,٢
٣٦,٦-	٣٧,٤-	٤٤,٤-	٤٧,٢-	٤٨,٠-	٤٨,٩-	٤٩,٧-	٥٠,٦-	٥١,٥-
٣٠,٣-	٣٤,٣-	٣٩,٨-	٤٢,٧-	٤٣,٤-	٤٤,٣-	٤٥,٢-	٤٦,١-	٤٧,٠-
١,٧-	١,٨-	١,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٣,٢-	٢١,٩-	٣٩,٩-	٨٠,٠-	٦٦,٣-	٣٥,٥-	٢٥,٢-	٢٠,٥-	١٢,٠-
٩,٠-	٠,٥	٤,٦-	٥,١-	٢,٩-	٠,٩-	٠,٩	٢,٥	٤,١
١٣,٥-	٤,٩-	٢٣,٩-	١٣,٣-	١١,٢-	٩,٦-	٨,٣-	٧,٣-	٦,٥-
٤,٦	٥,٤	١٩,٣	٨,٢	٨,٣	٨,٧	٩,٢	٩,٨	١٠,٦
١١,٥	٢٣,٧-	٣٨,٥-	٢٥,٤-	١٩,٧-	١٦,٧-	١٢,٨-	١١,٦-	٦,٢-
٣٤,٦-	٥٣,٦-	٥٥,٦-	٦٩,٤-	٥٢,١-	٤١,٧-	٣٣,٣-	٢٦,٧-	٢١,٤-
٤٦,١	٢٩,٩	١٧,١	٤٤,٠	٣٢,٤	٢٥,٠	٢٠,٦	١٥,١	١٥,٢
٣٥,٧-	١,٣	٣,٢	٤٩,٥-	٤٣,٧-	١٧,٩-	١٣,٣-	١١,٥-	٩,٨-
٥٥,٧-	٤,٩-	٢٢,٣-	٥٤,٥-	٣٢,٧-	٢٢,٩-	١٨,٣-	١٦,٥-	١٤,٨-
٢٠,٠	٦,٢	٢٥,٥	٥,٠	١١,٠-	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
٠,٣-	٠,٦	١,٤-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣,٠	٤٥,٩-	١,٧	٩٧,٣	٧٤,٨	٧٥,٢	٥٧,٦	٣٧,٥	٢٠,١
٣,٠-	٤٥,٩	١,٧-	٩٧,٣-	٧٤,٨-	٧٥,٢-	٥٧,٦-	٣٧,٥-	٢٠,١-
٤,٥-	٤٤,٩	١١,٠	٩٧,٣-	٧٤,٨-	٧٥,٢-	٥٧,٦-	٣٧,٥-	٢٠,١-
٤٩٤,٠	٤٤٩,٢	٤٣٨,٢	٥٣٥,٥	٦١٠,٣	٦٨٥,٥	٧٤٣,١	٧٨٠,٦	٨٠٠,٧
٣٢,٥	٢٥,٣	٢٢,١	٢٥,٣	٢٦,٨	٢٨,٠	٢٨,١	٢٧,١	٢٦,٨
٨٣,٥	٨٥,٢	٧٣,٥	٧٤,٥	٨٩,١	٩٩,٣	١٠٥,٤	١٠٧,٩	١٠٧,١
٢٠,٢-	٢٠,٢-	١٨,٩-	١٦,٥-	١٦,٧-	١٦,٩-	١٧,٥-	١٨,٢-	١٩,٢-
٢٣,٢	٢٣,٨	٣٤,٤	٢٨,٥	٢٩,٠	٢٨,٨	٢٨,٥	٢٧,٧	٢٦,٨
٦١,٤	٤١,٣	٦٩,١	١٠٣,٩	٩١,١	٨٢,٣	٧٦,٣	٧٢,٣	٦٩,٩
٦٥,٩	٤٢,٧	٧٤,١	١٠٥,٩	٩١,١	٨٢,٣	٧٦,٣	٧٢,٣	٦٩,٩
٩,٨	٩,٢	٩,١	١١,٠	١١,٠	١١,٢	١١,٢	١١,٣	١١,٤
٨,٣	٧,٧	٧,٥	٩,٠	٩,٤	٩,٤	٩,٥	٩,٦	٩,٦
٢٦,٦	٦٨,٧	٧٣,٢	٨١,٦	٧٩,٤	٧٧,٢	٧٥,١	٧٢,٥	٧٢,٠
١٧,٥	١٧,٩	١٦,٨	١٥,٣	١٦,٩	١٨,٤	٢٠,٠	٢١,٥	٢٣,٠
٨٠٣,٦	٩٠٣,٤	٨٣٣,٥	١,٠٢٩,٣	١,٠١٩,٦	١,٠٢٦,٢	١,٠٤٥,٦	١,٠٧٤,٩	١,١١٣,٠
٨١,٤	٩٣,٩	١٠١,٤	١٠٨,٥	١٠٩,٩	١٠٩,٩	١٠٩,٩	١٠٩,٩	١٠٨,٧
٢,٣	٠,٧	٠,٢	٢,٤	٤,٦	٤,٤	٣,٤	٢,٩	٢,٩

المصادر : البنك المركزي السعودي (ساما)، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.

^٢ الواردات من السلع والخدمات على مدى اثنتي عشر شهرا القادمة ما عدا واردات تجارة العبور.

^٣ متوسط أسعار خام برنت وغرب تكساس الوسيط ونيبي المحسوب على أساس أسعار العقود المستقبلية خلال يوليو ٢٠٢٢.

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٧

تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	تقديرات	٢٠٢٠	٢٠١٩
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١		
(بمليارات الريالات السعودية)								
٣,٠٠٨	٢,٩٣٢	٢,٧٩٦	٢,٥٨٥	٢,٣٠٩	٢,٠٣٣	١,٦٧٣	١,٧٥٢	١,٩٢٣
٣,٠٠٣	٢,٩٢٧	٢,٧٨٧	٢,٥٧١	٢,٢٨٩	٢,٠٠٨	١,٦٤٣	١,٦٨٤	١,٨٥٣
٥	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٦٨	٧٠
٣,١٦٨	٢,٨٨٨	٢,٦٥٣	٢,٤٨٥	٢,٣٥٨	٢,٢٧٣	٢,٢٢٥	١,٨٤٣	١,٤٦٣
١,٠٤٣-	٨٧٩-	٧١٧-	٥٣٢-	٣٣٩-	١٢٨-	٩٥	٢	١٤٦-
٣٩٧	٣٩٧	٤٠١	٤٢٤	٤٤٥	٤٦٨	٤٨١	٤٣٨	٣٨٤
١,٤٤٠-	١,٢٧٥-	١,١١٨-	٩٥٧-	٧٨٤-	٥٩٦-	٣٨٥-	٤٣٧-	٥٢٩-
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٧٩	٦٢
٤,١١٦	٣,٦٧٢	٣,٢٧٥	٢,٩٢٢	٢,٦٠٢	٢,٣٠٧	٢,٠٣٤	١,٧٦٢	١,٥٤٧
٣,٤٥١	٣,٢٥٣	٣,٠٦٦	٢,٨٨٩	٢,٦٩٥	٢,٥٠٥	٢,٣٠٩	٢,١٤٩	١,٩٨٥
٢,٢٢٠	٢,٠٩٢	١,٩٧٢	١,٨٥٩	١,٧٣٤	١,٦١١	١,٥٦٤	١,٤٨٩	١,٢٨٨
٣٢٦	٣٠٧	٢٨٩	٢٧٣	٢٥٤	٢٣٦	٢٠٤	٢٠٦	١٨٩
١,٨٩٤	١,٧٨٥	١,٦٨٣	١,٥٨٦	١,٤٨٠	١,٣٧٥	١,٣٦٠	١,٢٨٣	١,٠٩٩
١,٢٣١	١,١٦٠	١,٠٩٤	١,٠٣١	٩٦١	٨٩٤	٧٤٤	٦٦٠	٦٩٧
٤١٢	٣٨٨	٣٦٦	٣٤٥	٣٢٢	٢٩٩	٢٤٩	١٨٦	١٩٥
٢,٧٠٩	٢,٥٥٢	٢,٣٦٨	٢,١٦٥	١,٩٥٥	١,٧٨٥	١,٥٨٩	١,٤٤٦	١,٤٠١
(التغيرات % في رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)								
٢,٣	٤,٤	٧,٣	١٠,٣	١١,٠	١٤,٩	٣,٧-	٨,٦-	١,٨-
٨,٦	٧,٧	٥,٨	٤,٧	٣,٤	٢,١	١٧,٧	١٩,٢	١١,٩
٥,١-	٥,٣-	٦,٤-	٧,٢-	٨,٤-	٩,٧-	٤,٤	٧,٤	٦,٠
٠,٠	٠,١-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٦-	٢,٠	٢,٨	٤,٢
٥,١-	٥,١-	٥,٦-	٦,٤-	٧,٥-	٩,١-	٢,٤	٤,٧	١,٨
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٩	٠,٤
١٣,٧	١٢,٩	١٢,٢	١١,٩	١١,٨	١١,٨	١٢,٦	١٠,٩	٥,٥
٦,١	٦,١	٦,١	٧,٢	٧,٦	٨,٥	٧,٤	٨,٣	٧,١
٤,٨	٦,٠	٧,٠	٧,٨	٦,٨	٨,٥	٦,٦	٢,٣	٣,٠
١,٠	٠,٠							
(التغيرات %, ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
٢,٦	٤,٩	٨,٢	١٢,١	١٣,٧	٢٠,٦	٤,٥-	٨,٩-	١,٧-
٩,٧	٨,٨	٦,٨	٥,٤	٣,٧	٢,٢	٢٠,٧	٢٦,٠	١٧,٨
١٢,١	١٢,١	١٢,١	١٢,٣	١٢,٨	١٣,٤	١٥,٤	١٤,٠	٧,٠
٦,١	٦,١	٦,١	٧,٢	٧,٦	٨,٥	٧,٤	٨,٣	٧,١
٦,٢	٧,٧	٩,٤	١٠,٧	٩,٥	١٢,٤	٩,٨	٣,٣	٤,١
(بنود للتذكرة:)								
...	٢٣٧,٤	٢٣٦,٤
٨٢,٧	٨٠,٧	٧٨,٢	٧٥,١	٧٠,٥	٦٤,٩	٧٣,٩	٨١,٥	٦٥,٩
١٤٤,٢	١٣٦,١	١٢٨,٣	١٢١,٠	١١٤,٠	١٠٧,١	١٠١,٨	٩٢,٤	٧٨,٨

المصادر: البنك المركزي السعودي (ساما)، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ بالنسبة لعام ٢٠٢٠، تعكس الأرقام أحدث البيانات المتاحة.

الجدول ٥ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٦-٢٠٢١

(%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
القطاع المصرفي					
هيكل القطاع المصرفي					
٢٦	٢٥	٢٥	٢٩	٢٥	٢٤
عدد البنوك المرخصة					
عدد البنوك التي تبلغ حصتها:					
١	٢	٢	٢	٢	٢
٢٥ % من مجموع الأصول					
٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧٥ % من مجموع الأصول					
صفر					
صفر					
١٠٤,٩	١١٣,٠	٨٨,٥	٨٠,١	٨٩,٣	٩٣,٣
مجموع الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٧,٨	٨,٤	٩,٣	٩,٤	١٠,٥	١٠,٠
منها: أصول مقومة بعملة أجنبية (% من مجموع الأصول)					
٠,٠					
٠,٠					
٦٥,٩	٦٧,٦	٥٢,٢	٤٨,٣	٥٣,٧	٥٧,٩
مجموع القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٦٢,٨	٦٤,٦	٥٠,١	٤٦,٧	٥١,٩	٥٥,٩
الالتزام المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٦٧,٣	٧٣,٧	٦٠,٤	٥٦,٣	٦٢,٧	٦٦,٩
مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)					
كفاية رأس المال					
١٩,٩	٢٠,٣	١٩,٣	٢٠,٣	٢٠,٤	١٩,٥
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر					
١٨,٢	١٨,٧	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٣	١٧,٥
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر					
جودة الأصول					
٦٨,٩	٦٨,١	٦٦,٠	٦٢,٦	٦٢,٢	٦٢,٨
صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول					
١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٠	١,٦	١,٤
مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض					
١٣٤,٤	١٣١,١	١٤٦,١	١٥٧,٢	١٥١,٩	١٧٧,٠
مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة					
٢,٥	٢,٥	١,٦	١,١	١,٧	١,٠
صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال					
٢,٦	٣,٠	٢,٩	٣,٢	٢,٦	٢,٦
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)					
٤,٧	٥,٢	٦,٠	٦,٨	٦,٥	٧,٥
نسبة قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع القروض					
٧,٨	٨,٨	١٠,١	١٢,١	١١,٨	١٢,٨
نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى مجموع القروض					
٥٨,٨	٦٤,٤	٦٩,٣	٧١,٣	٧٦,٢	٨٤,٢
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول					
...					
الربحية					
٣٩,٢	٢٣,١-	٤,٥	٩,٨	٨,٦	٤,٨-
الأرباح (التغير %)					
١,٨	١,٥	٢,١	٢,١	٢,٠	١,٨
متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب					
١٠,٨	٨,٦	١٢,١	١٣,٨	١٢,٩	١٢,٦
العائد على أسهم رأس المال					
٣٦,١	٣٦,٢	٣٥,٩	٣٦,٣	٣٦,٦	٣٨,٠
المصرفيات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ^١					
٣,٢	٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٣,٥
متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض					
السيولة					
٢٤,٧	٢٦,٨	٢٥,٤	٢٢,٣	٢١,٦	٢٠,٣
الأصول السائلة كنسبة من مجموع الأصول					
٤١,٣	٤٣,٨	٤١,٣	٣٥,٥	٣٤,٦	٣١,٨
الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل ^٢					
١٠٢,٦	١٠٩,٦	١١٥,٠	١١٥,٦	١١٧,٩	١١٥,٧
ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض					
٦٤,٦	٦٦,٠	٦١,٢	٦٢,٢	٦١,٤	٥٩,٩
الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع					
الحساسية لمخاطر السوق					
٩,٥	٧,٤	٨,٦	٨,٧	٨,٦	٧,٦
الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع					
٧,٥٠	٨,٦	٨,٩	٨,٤	٨,٠	٨,٢
القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض					
٢٧,١	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,١	٢٧,١	٢٨,٣
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية					
المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الأصول					
٠,١-	٧,٩	٧,١	٦,٤	٤,٠	٢,٦
نسبة صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال					
سوق الأسهم					
٣٧٩,٤	٣٤٥,١	٣٠٣,٥	٦٣,٠	٦٥,٤	٦٩,٥
رأس المال سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٢٩,٨	٣,٦	٧,٢	٨,٣	٠,٢	٤,٣
المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)					
٦١,٠	٦,٤-	١٢,٤	٣١,١	٨,٢	٦٧,٤-
مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)					

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما).

١ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من المصادر غير الفائدة.

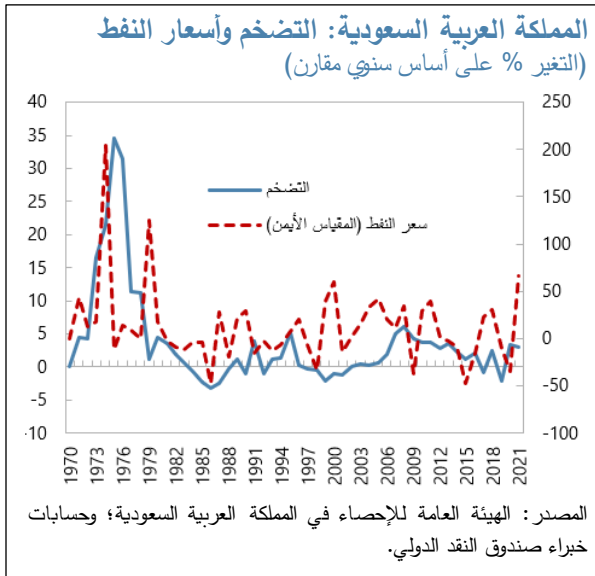
٢ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل. والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسندات وأذون الخزانة الحكومية السعودية والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوماً.

المرفق الأول - حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١

التوصيات	الوضع الراهن
هناك حاجة للضبط المالي في الأجلين القصير والمتوسط للحد من المخاطر على المالية العامة في الأجل المتوسط.	شهد رصيد المالية العامة تحسناً بنسبة ٩٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ نتيجة تزايد أسعار النفط وأثر سنة كاملة من رفع ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام ٢٠٢٠ إلى ثلاثة أضعاف قيمتها لتصل إلى ١٥٪. وظلت المصروفات الجارية ثابتة بصفة أساسية مقارنة بعام ٢٠٢٠، وتتوقع ميزانية عام ٢٠٢٢ تراجع المصروفات في ٢٠٢٢ واستمرار ضبطها على المدى المتوسط.
هناك حاجة لزيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي لتوفير المزيد من الدعم للأسر منخفضة الدخل والمساهمة في تعويض ضعف القوة الشرائية نتيجة زيادة ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء المعيشة.	تجاوز الإنفاق على المزايا الاجتماعية في ٢٠٢١ بالفعل توقعات الميزانية، ولا تزال إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي مستمرة مما سترتب عليه التحول إلى نظام قائم على أساس الاحتياج مع ضمان حد أدنى من الدخل. غير أنه لا توجد مؤشرات واضحة لمدى تعويض الأسر منخفضة الدخل عن زيادة ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء المعيشة. وبينما تضمنت التدابير المتخذة في يوليو ٢٠٢٢ لمعالجة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية توفير اعتمادات (بقيمة) قدرها ٠.٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) لبرنامج حساب المواطن، فإن التدابير المحتملة في المستقبل بإمكانها الاستفاد من التقدم المحرز عبر مخفف البرامج في توجيه الدعم للمستحقين.
لا تزال فاتورة الأجور مرتفعة وبحاجة للترشيد.	لم تسجل فاتورة الأجور إلا ارتفاعاً هامشياً في ٢٠٢١ لكنه تجاوز توقعات الميزانية. ويتعين مواصلة الجهود الرامية إلى احتواء فاتورة الأجور وترشيدها على المدى المتوسط وفق تصورات ميزانية عام ٢٠٢٢. وفي هذا الصدد، صدر مرسوم ملكي بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الفرص المتاحة لترشيد فاتورة الأجور في قطاع الخدمة المدنية. ومن العوامل المشجعة أن النمو الجديد في مستويات التوظيف نابع في الأساس من القطاع الخاص وليس الحكومي.
يتعين تحقيق المزيد من التقدم نحو زيادة شفافية المالية العامة لتعزيز الحوكمة.	استمر إحراز التقدم، بما في ذلك التحول إلى نظام حساب الخزانة الموحد، وبيان الميزانية الموسع، والمشاركة المنتظمة في بيان الميزانية التمهيدي، ومراجعة منتصف العام/وتقرير نهاية السنة. ولا يزال هناك المزيد مما يتعين عمله، بما في ذلك عن طريق توفير تفاصيل إضافية حول بنود الإيرادات والمصروفات، وتوفير المزيد من المعلومات عن كيانات الاستثمارات العامة، وإعداد تقارير دورية لتفسير الانحرافات بين نتائج وخطط الميزانية.
ينبغي مواصلة البناء على ما تم إنجازه من تقدم مؤخراً نحو زيادة درجة المساءلة ومستوى الشفافية في إطار المشتريات الحكومية.	زاد عدد المستخدمين النشطين في منصة الخدمات المالية "اعتماد" بنسبة ٨٠٪ على مدار العام الماضي، وينبغي أن تستمر الحكومة في مطابقة كل الكيانات باستخدام هذه المنصة، مما سيساعد في تعزيز الشفافية وإتاحة رؤية أكثر وضوحاً حول موقف التنفيذ الفعلي للميزانية العامة. وهناك المزيد مما يتعين عمله لضمان شفافية نظام المشتريات الحكومية من خلال سبل منها زيادة المعلومات المتاحة حول الملاك المستفيدين.
ترتبط دور صندوق الاستثمارات العامة بعجل بضرورة وضع إطار لإدارة الأصول والالتزامات السيادية الذي ينبغي مواصلة تطويره مع زيادة مستوى الشفافية المالية.	التحول إلى منهج الميزانية العمومية الحكومية ضروري ولا يزال العمل مستمراً في سبيل وضع إطار لإدارة الأصول والالتزامات السيادية، لكن يتعين تسريع وتيرته. وكان التصنيف الائتماني لصندوق الاستثمارات العامة في شهر فبراير الماضي قد ساعد على تعزيز عملية الإقصاد. ومن شأن اتباع إجراءات إبلاغ إضافية، بما في ذلك عن الاستثمارات المنتظمة لصندوق الاستثمارات العامة وغيره من الكيانات، أن يساهم بصورة أفضل في تقييم المخاطر على الموارد العامة.
ينبغي توخي الحرص في إلغاء تدابير الدعم المالي للقطاع الخاص لضمان سلامة التعافي الاقتصادي.	وفرت هذه تدابير دعماً مهماً للقطاع الخاص أثناء فترة الجائحة وقد تم إلغاء معظمها تدريجياً بالفعل، باستثناء برنامج التمويل المضمون الذي تم تمديد العمل به حتى شهر مارس ٢٠٢٣ لتوفير الدعم لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر.
تحسين مستوى الشمول المالي، لا سيما لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنساء، مع الحفاظ على الاستقرار المالي.	تم استحداث عدد من برامج الدعم الموجهة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو توسيع نطاقها، وزاد حجم الإقراض المصرفي لتلك المنشآت إلى ٨٪ من مجموع القروض في عام ٢٠٢١ (٦٪ في ٢٠١٩). وكانت الطفرة في فتح الحسابات المصرفية الرقمية وإجراء المعاملات المالية إلكترونياً عبر الهاتف المحمول أثناء فترة الجائحة قد ساهمت في تعزيز الشمول المالي - ٨٣٪ من السكان البالغين حالياً أصبح لديهم حسابات مصرفية حسب الوضع في ٢٠٢١ (مقابل ٧١٪ في ٢٠١٩).
يتعين اتخاذ تدابير على مستوى السياسات للحد من انبعثات غازات الاحتباس الحراري ودعم تحقيق نمو أكثر خضرة.	تم إطلاق "مبادرة السعودية الخضراء" في عام ٢٠٢١ إلى جانب أكثر من ٦٠ مبادرة أخرى للصدى لأزمة تغير المناخ. وسيطلب تنفيذ هذه الخطط تحديد التفاصيل المتعلقة بكيفية تحقيقها، بما في ذلك حجم الاستثمارات اللازمة وإمكانية تنفيذها باستخدام التكنولوجيا.
يتعين تنفيذ إصلاحات سوق العمل بالكامل لتشجيع توظيف النساء، وتحسين الحوافز لتشجيع المواطنين السعوديين على العمل في القطاع الخاص، وزيادة حرية انتقال العمالة الوافدة.	لا يزال التقدم مستمراً في هذا الصدد. فقد تم رفع القيود الرسمية على عمل النساء وتم وضع لوائح تنظيمية إضافية لمنع التمييز بين الجنسين إلى جانب عدد من المبادرات لتيسير توظيف النساء (على سبيل المثال، دعم وسائل انتقال المرأة، وإجازات الأمومة، ودعم رعاية الأطفال). وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى ٣٤,٩٪ في ٢٠٢١ مقابل ٣٢,١٪ في ٢٠٢٠. ويبلغ حالياً عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص رقماً قياسياً قدره ١,٩ مليون مواطن حسب الوضع في نهاية ٢٠٢١. وسوف يؤدي إصلاح نظام الكفالة للعمالة الوافدة في القطاع الخاص إلى زيادة القدرة التنافسية لسوق العمل.
ينبغي الاستثمار في تطوير إمكانات التحول الرقمي.	تواصل الحكومة التأكيد بشدة على أهمية التحول الرقمي، وتم إطلاق أو تحديث عدد من المنصات والتطبيقات الإلكترونية ونية خلال السنة الماضية.
ينبغي أن تواصل الإصلاحات الهيكلية تركيزها على تحسين بيئة استثمارات القطاع الخاص، وسد الثغرات في البنية التحتية القانونية، والتصدي للفساد.	لا يزال التقدم مستمراً في هذا الصدد، بما في ذلك الموافقة على نظام التخصيص في العام الماضي. وسوف يؤدي ذلك، إلى جانب غيره من الإصلاحات في الآونة الأخيرة مثل نظام التكاليف القضائية، ونظام الأحوال الشخصية، ونظام الإفلاس إلى تقوية البنية التحتية القانونية وتحسين بيئة الأعمال. وينبغي مواصلة التقدم نحو تعزيز سيادة القانون (شفافية الأحكام القضائية، وإجراءات الإعسار) ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد تقترن بإطار لإقرار الذمة المالية.
يتعين إدخال المزيد من التحسينات على إحصاءات سوق العمل والاستثمار الأجنبي المباشر.	تواصل الجهود لتحسين هذه الإحصاءات نظراً لاستمرار وجود الثغرات.

المرفق الثاني- تطورات التضخم وتحليل انتقال آثار العامل الخارجي^١

ظل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية مستقرا نسبيا على مدار العقد الماضي حيث ظل في حدود ٢٪. ورغم بقاء معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك قيد السيطرة إلى حد كبير، فإن الضغوط التضخمية تبدو آخذة في الارتفاع مع بدء تصاعد أسعار الغذاء والنقل في الآونة الأخيرة. وتشير نتائج تحليلنا إلى أن التضخم لا يزال مكبوحا نظرا لمحدودية انعكاس آثار أسعار الغذاء والسلع الأولية الدولية على الأسعار المحلية، وارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي، وطبيعة بنود سلة مؤشر أسعار المستهلك. وبينما تشير توقعاتنا إلى بقاء التضخم قيد السيطرة إلى حد كبير، فإن انقطاعات سلاسل الإمداد لفترة مطولة قد تؤثر سلبا على التضخم في المدى المتوسط، وإن كانت التقديرات تشير إلى أن حجم هذه الآثار سيكون محدودا نسبيا.



١ - ظل التضخم مستقرا نسبيا على مدار العقود الماضية بالرغم من التحديات التي فرضتها تقلبات أسعار السلع الأولية الدولية. ومنذ عام ٢٠٠٠، ظل متوسط التضخم في المملكة العربية السعودية في حدود ٢٪ سنويا كما كانت تقلبات معدل التضخم منخفضة نسبيا، على الرغم من تقلبات أسعار النفط. ففي الماضي، غالبا ما اقترنت صدمات أسعار النفط الموجبة بزيادة المصروفات الحكومية نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية، مع فرض ضغوط رافعة للأسعار الاستهلاكية. ونظرا لأن اقتصاد المملكة تهيم عليه احتياجات المالية العامة ولا تؤثر تغيرات أسعار الصرف في حجم الصادرات،^٢ فقد ساهم إطار سياستها النقدية الذي يستهدف استقرار سعر الصرف في تحقيق الاستقرار في معدل التضخم.

٢ - وأثناء فترة جائحة كوفيد-١٩، سجل التضخم طفرة في المملكة العربية السعودية نتيجة رفع معدل ضريبة القيمة المضافة. ففي أعقاب رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪ في شهر يوليو ٢٠٢٠، سجل معدل التضخم المقيس بمؤشر أسعار المستهلك قفزة كبيرة، وخاصة في بنود سلة السلع، لكنه استقر بعد ذلك عند مستوى أعلى قليلا من الصفر (على أساس شهري مقارن). وفي نوبة الارتفاع الأخيرة، لا يزال التضخم مكبوحا نسبيا بالرغم من الاضطرابات على جانب الإمداد، والزيادة الحادة في أسعار السلع الأولية الدولية، وارتفاع تضخم أسعار الجملة إلى رقم ثنائي.^٣

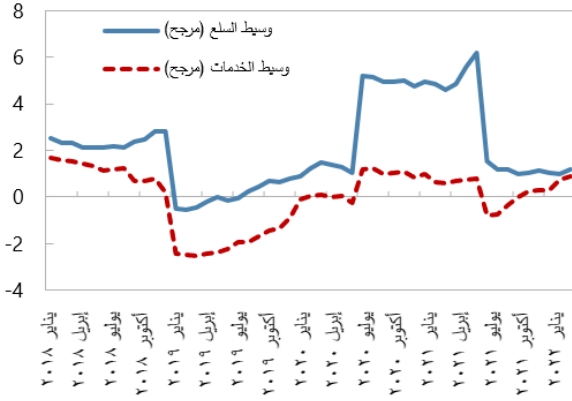
^١ إعداد نور الدين عبيدي وفوزان فريد.

^٢ دراسة بنك التسويات الدولية، "Inflation mechanisms, expectations and monetary policy in Saudi Arabia" 2016

^٣ تبدو العلاقة بين مؤشر أسعار الجملة ومؤشر أسعار المستهلك محدودة، وخاصة على مدار الشهور القليلة الماضية، ربما لأسباب متعلقة بتكوين سلة السلع في كلا المؤشرين. وقد يكون من المفيد إعداد مؤشر لأسعار المنتجين لكي يعكس انقطاعات سلاسل الإمداد بصورة أفضل.

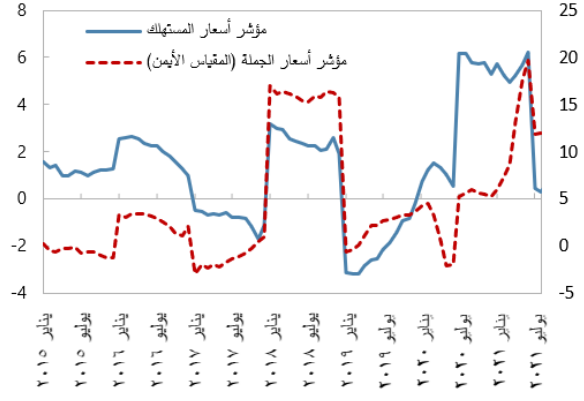
تضخم مؤشر أسعار المستهلك

(على أساس سنوي مقارن، %، ما لم يتكرر خلاف ذلك)

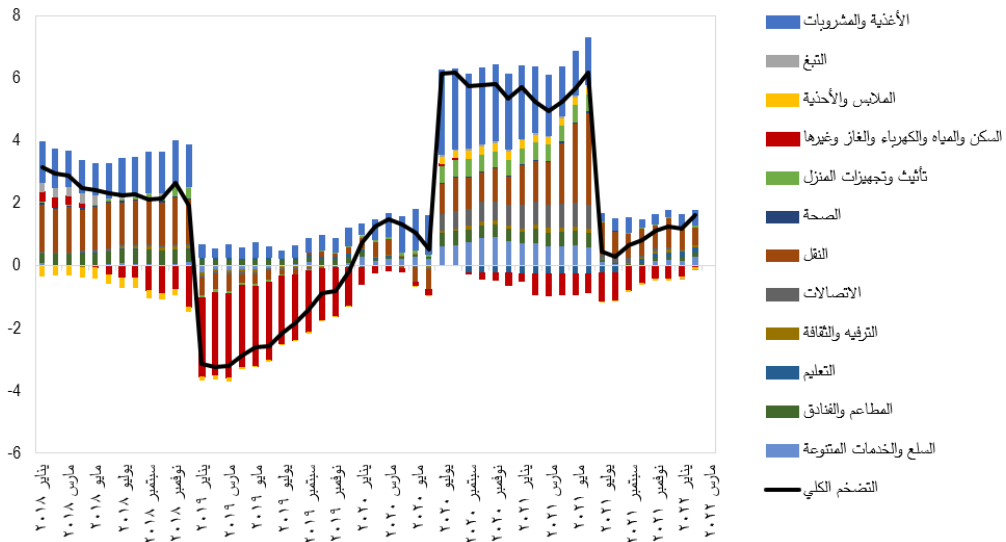


مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار الجملة

(التغير % على أساس سنوي مقارن)



تفكيك عناصر التضخم

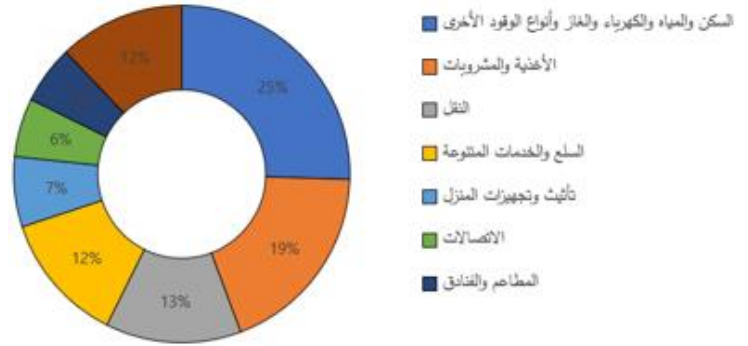
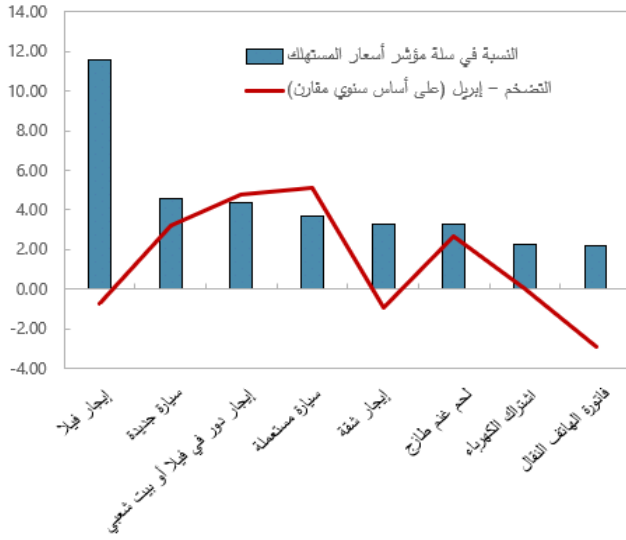


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء الصندوق.

٣- وتكوين سلة مؤشر أسعار المستهلك في المملكة يمكن أن يفسر إلى حد ما معدل التضخم المنخفض في الآونة الأخيرة. فمؤشر أسعار إيجارات السكن يبلغ حوالي ٢١٪ من المجموع الكلي لسلة مؤشر أسعار المستهلك، وقد ظل ثابتاً أو تراجع قليلاً في الآونة الأخيرة. وحسب مكون أسعار الإيجارات هذا، يبلغ مؤشر إيجار فيلا ١١,٥٪ من مجموع سلة مؤشر أسعار المستهلك ويبلغ إيجار دور في فيلا ٤,٤٪ من مجموع بنود السلة، وقد سجل كلا البندين تراجعاً في الآونة الأخيرة مما قد يفسر جزئياً مستويات التضخم المنخفضة.

السكن والأغذية والنقل هي أكبر بنود مؤشر أسعار المستهلك

أهم البنود المساهمة في سلة مؤشر أسعار المستهلك وآخر تطورات التضخم



٤ - والارتفاع الأخير في التضخم، وإن كان لا يزال مكبوحا، يبدو مدفوعا في الأساس بمؤشري الأغذية والنقل.^٤ ومن الضروري أن نوضح في هذا السياق أن النقل يمثل حوالي ١٣٪ من مجموع بنود سلة مؤشر أسعار المستهلك. وفي هذه السلة، يمثل بند شراء السيارات ٦٣٪ من سلة النقل واستمر ارتفاعه في الشهور القليلة الماضية تماشيا مع زيادة الأسعار الدولية للسيارات. وبالنسبة لخدمات النقل، لا سيما النقل الدولي بالجو أو السفر البحري، فقد سجلت على ما يبدو ارتفاعا خلال الشهرين الماضيين. وأخيرا، تم تثبيت الحد الأقصى لأسعار البنزين في يوليو ٢٠٢١، مما نتج عنه ضغوط خافضة للتضخم.

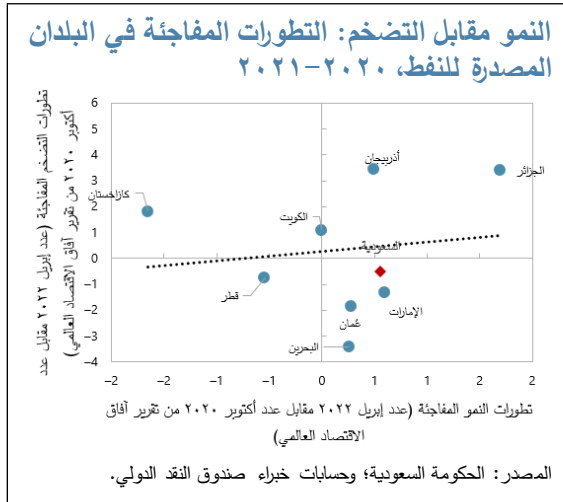
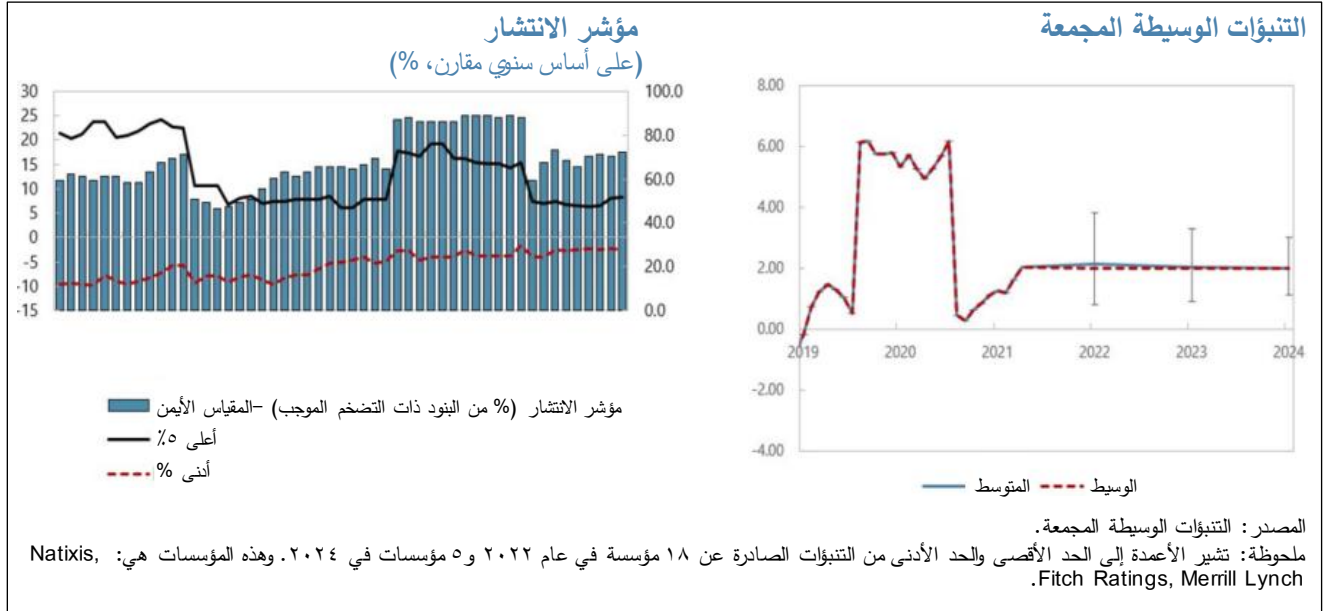
٥ - وعلى الرغم من الحرب الدائرة في أوكرانيا، والاختلالات بين العرض والطلب العالميين، وتشديد أوضاع السياسة النقدية، لا تزال تنبؤات التضخم الوسيطة المجمع على درجة عالية من الثبات. واستقرار التوقعات التضخمية^٥ عند مستويات محققة لاستقرار الأسعار يوفر ركيزة اسمية مهمة للاقتصاد السعودي، حيث يحد من استمرارية التضخم ويكبح التقلبات الاقتصادية الكلية الضارة. ورغم النمو الموجب في عدد متزايد من بنود سلة مؤشر أسعار المستهلك (حوالي ٧٠٪)، فإن التنبؤات الوسيطة المجمع للقطاع الخاص - المتغير البديل الوحيد الذي تقاس على أساسه توقعات التضخم^٦ - تشير إلى استقرار واضح لمعدل التضخم الكلي في المملكة، مما يعني أن مصداقية السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي السعودي لم تتأثر سلبا

^٤ زيادة بنسبة ٤,٦٪ على أساس سنوي مقارن في شهر إبريل لكلا البندين.

^٥ في ظل البيانات المتاحة، تعد التنبؤات الوسيطة المجمع هي المتغير البديل الوحيد لقياس توقعات التضخم في المملكة العربية السعودية.

^٦ لقياس توقعات التضخم في المملكة العربية السعودية، نعتمد على التنبؤات الصادرة عن مؤسسة Consensus Economics التي تجري مسحاً شهرياً لجمع توقعات الخبراء من المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة - لا سيما بنوك الاستثمار ومؤسسات البحوث الاقتصادية - حول أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية.

بالاضطرابات الأخيرة^٧ أو بتزايد تضخم أسعار الجملة.^٨ وعلى المدى المتوسط، لا تزال التنبؤات الوسيطة المجمعّة تتوقع استقرار التضخم في المملكة العربية السعودية عند مستوى ٢٪، تماشياً إلى حد كبير مع استقرار الأسعار المستهدف في الولايات المتحدة.



٦- وهناك بعض الأدلة على أن قوة النمو الحالي مقترنة بتطورات الأسعار الأخيرة. فالبلدان المصدرة للنفط، التي استجابت بقوة لأزمة جائحة كوفيد-١٩ بسياسات مالية ونقدية أكثر توسعا، حققت على ما يبدو معدلات أعلى من التضخم الأساسي، في المتوسط. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، نجد أن سياسات معينة مثل استحداث أو رفع ضرائب القيمة المضافة قد أدت كذلك إلى زيادات مؤقتة في معدلات التضخم (مثل عُمان في ٢٠٢١).^٩

^٧ دراسة بنك التسويات الدولية، ٢٠٢١، بعنوان "How well-anchored are long-term inflation expectations?" <https://ddd.bis.org/publ/work869.pdf>.

^٨ نظرا لوزن السلع الأخرى القابلة للنقل في المؤشر، فإنها تشكل القوة الدافعة وراء الزيادة الأخيرة (على سبيل المثال، منتجات البترول المكررة، والمواد الكيماوية الأساسية).

^٩ تتسم هذه النتيجة بصلاحتها، ليس فقط بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، ولكن بالنسبة لجميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصورة أعم (دراسة IMF, 2022). ولكن لتيسير التحليل، فإننا لا نعرض سوى النتائج المتعلقة بالتسعة بلدان المصدرة للنفط المتاحة بياناتها وقها لتصنيف صندوق النقد الدولي (عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).



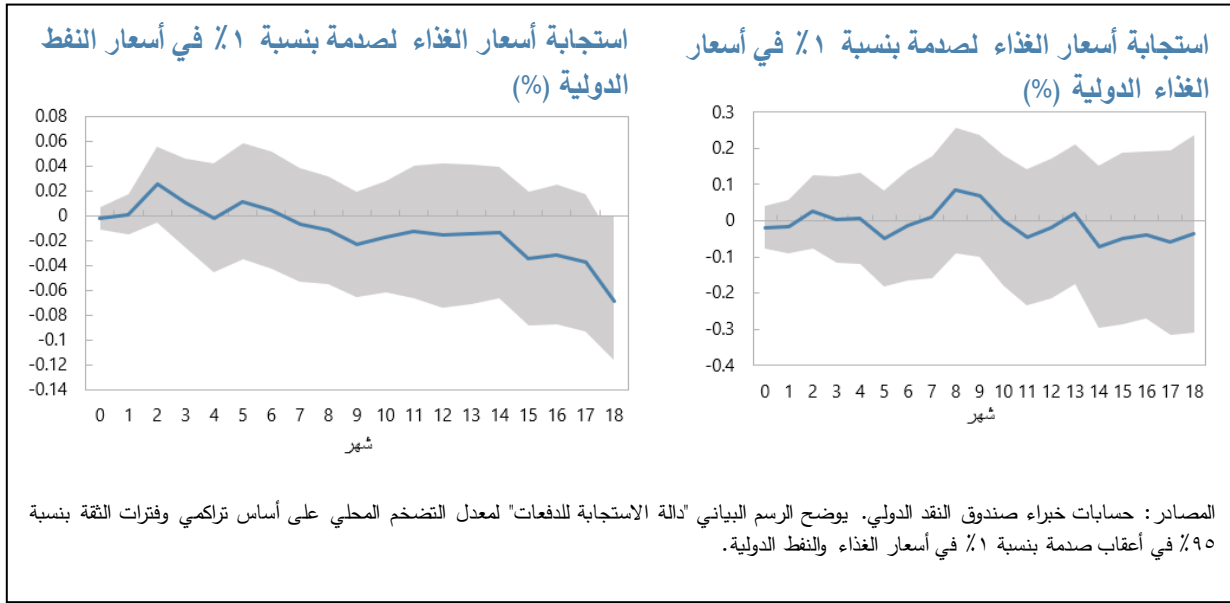
٧- ولتقدير أثر العوامل العالمية على التضخم المحلي، قمنا بإعداد تقديرات دوال الاستجابة للدفعات باستخدام التوقعات المحلية مباشرة. وامتدت فترة التقديرات من يناير ٢٠١٤ إلى ديسمبر ٢٠٢١. وتؤيد دراسة (Jordà (2005)، ودراسة (Stock and Watson (2007)، ودراسة (Auerbach and Gorodnichenko (2013) وغيرها استخدام هذا المنهج باعتباره بديلا مرنا يخلو من القيود الديناميكية المتضمنة في مواصفات نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي (نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة). وعلى وجه التحديد، لكل فترة k ، يتم تقدير معادلة مختزلة على النحو التالي:

$$\pi_{i,t+k} = \alpha_i^k + \sum_{j=1}^l \gamma_j \pi_{i,t-j} + \beta_k x_t + \sum_{j=1}^k \theta_j x_{i,t+j} + \sum_{j=1}^l \theta_j x_{i,t-j} + \delta z_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث الرمز π يمثل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك المحلي للبلد i في الفترة الزمنية t . ويقتصر التقدير في هذا السياق على المملكة العربية السعودية. ويُعرّف التضخم بأنه التغير (اللوغاريتمي) في مؤشر الأسعار على أساس شهري مقارن؛ حيث $x(t)$ هو التغير في العامل العالمي في الشهر t . وهنا أخذنا في الاعتبار أربعة عوامل عالمية، هي: أسعار النفط وأسعار الغذاء الدولية، وسعر الصرف الفعلي الاسمي، والقيود على سلاسل الإمداد العالمية. ويتعرض كل من هذه العوامل على حدة للصدمات، مع تحييد الأثر على بقية العوامل. ويقاس $\beta(k)$ تأثير التغيرات في العامل العالمي (المعرض للصدمة) على التضخم المحلي في كل فترة مستقبلية k . ويرصد $\gamma(j,k)$ استمرارية تضخم مؤشر أسعار المستهلك. والمصطلح $z(i,t)$ يتضمن قائمة بالمتغيرات المحايدة بما في ذلك متغيرات الآثار التي تقع في شهور معينة (لمراعاة العوامل الموسمية المؤثرة على المتغير التابع) والعوامل العالمية المتضمنة في $x(t)$. وتتضمن المواصفات كذلك المؤشرات الرائدة الاستباقية للعوامل العالمية بين الوقت صفر (تاريخ الصدمة) ونهاية الأفق الزمني للتنبؤات (k) لتصحيح التحيز في الاستجابة للدفعات المتأصل

في أساليب التوقعات المحلية (دراسة Teulings and Zubanov, 2014). وبينما يلاحظ أن الرقم الممثل لعدد فترات الإبطاء (I) في النموذج هو ١، تظل النتائج ثابتة في جميع فترات الإبطاء على اختلاف طولها.^{١٠}

٨- ويبدو أن محدودية انعكاس آثار أسعار النفط والغذاء الدولية على الأسعار المحلية أدى إلى التخفيف من تأثيرها السلبي على التضخم. فالنتائج التقديرية لانتقال الآثار تبين أن أي ارتفاع في أسعار الغذاء والنفط لا يُترجم، في المتوسط، إلى زيادة في معدل التضخم المحلي. ويمكن تفسير ذلك بوزن الغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلك وحصّة واردات الغذاء (وهي صغيرة نسبياً) إلى جانب ضوابط الأسعار على بعض المنتجات الغذائية (كالكافح والخبز والمياه) وعدم ارتفاع أسعار الوقود الخاضعة للرقابة تماشياً مع أسعار النفط الدولية.^{١١} وفي فترة جائحة كوفيد، كان قيام بعض شركات القطاع الخاص بتخفيض هامش الربح المضاف لاستيعاب تراجع القوة الشرائية قد ساعد أيضاً في الحد من انتقال الآثار.^{١٢}

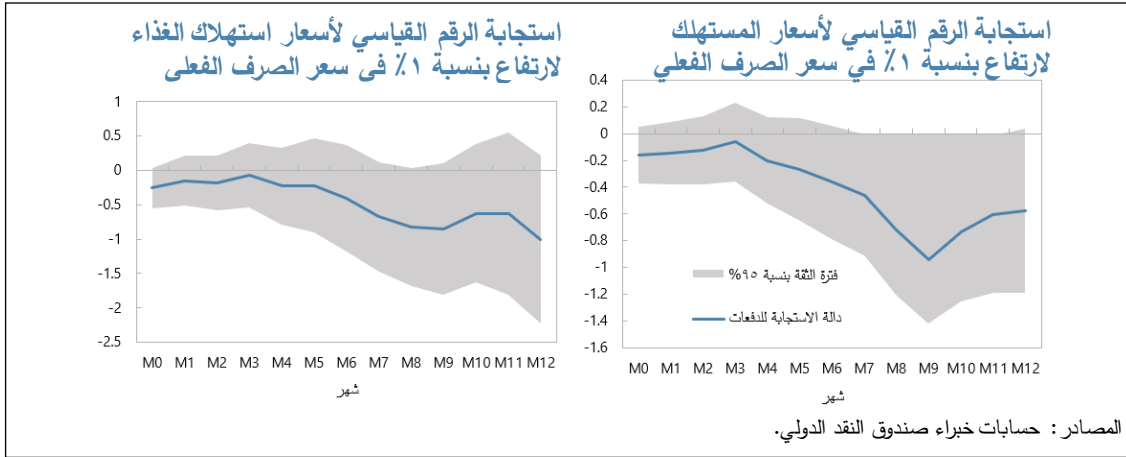


^{١٠} تُقاس العوامل العالمية على النحو التالي: يُحسب سعر النفط على أساس "التفاضل اللوغاريتمي" لسعر السوق الفوري لخام برنت بالدولار الأمريكي (متوسط شهري)؛ ويُقاس أسعار الغذاء الدولية على أساس "التفاضل اللوغاريتمي" لمؤشر أسعار السلع الأولية الصادر عن صندوق النقد الدولي (٢٠١٦ = ١٠٠). ويضم هذا المؤشر مؤشرات أسعار الحبوب، والزيوت النباتية، واللحوم، والمأكولات البحرية، والسكر، وأغذية أخرى (النقاح الفاكهة بخلاف الموالح)، والموز، والشانا (بقوليات)، ومسحوق السمك المصنع، والقول السوداني، والحليب (منتجات الألبان)، والطماطم (الخضروات)). ونقيس انقطاع سلاسل الإمداد العالمية باستخدام (التغيرات في) مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية المقترح في دراسة G. Benigno, J. di Giovanni, J. Groen, and A. Noble (2022). ويتم إنشاء هذا المؤشر باشتقاق التحركات المشتركة في مجموعة من المؤشرات التي تغطي تكاليف المواصلات العابرة للحدود (مؤشر بورصة البلطيق للبضائع الجافة، ومؤشر هاريس، ومقاييس مكتب إحصاءات العمل الأمريكي للشحن الجوي من الولايات المتحدة وإليها) والبيانات القطرية المستمدة من مسح صادرة عن مؤسسة إدارة الإمدادات ومؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية.

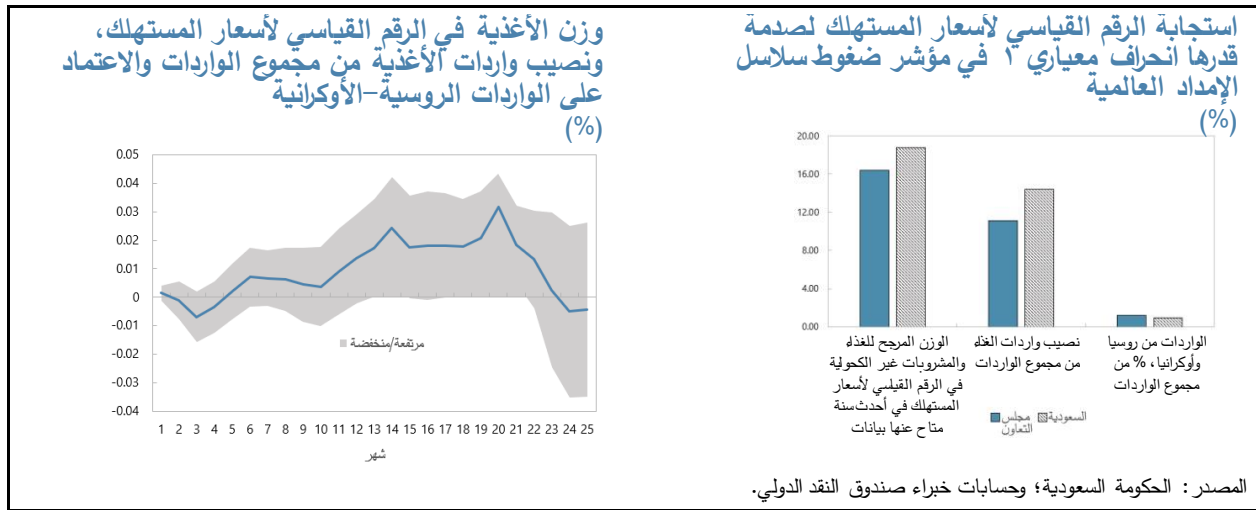
^{١١} يشير أحدث عدد من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي (عدد إبريل ٢٠٢٢ لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) إلى أن انتقال آثار أسعار النفط لم يكن دالاً إحصائياً إلا في مجموعة فرعية من البلدان. ومن خلال تقدير الآثار المنقولة، يتضح اقترانها بوزن الغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلك وحصّة واردات الغذاء.

^{١٢} راجع (دراسة Alkhareif et al., 2016) للاطلاع على تحليل مماثل عن أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي على مؤشر أسعار المستهلك. ويلاحظ أن نتائجنا تتفق عموماً مع النتائج التي خلص إليها المؤلفون.

٩ - كذلك يبدو أن الارتفاع الأخير في سعر الصرف الفعلي الاسمي يوفر الوقاية للمملكة العربية السعودية من الضغوط التضخمية. وابتاع نفس منهجية التوقعات المحلية أعلاه، تشير تقديراتنا إلى زيادة بنسبة ١٪ في سعر الصرف الفعلي الاسمي ينتقل جزء كبير من تأثيرها إلى معدل التضخم الذي ينخفض بنسبة ٠,٦٪ بعد تسعة أشهر. ولا يكون انتقال الآثار إلى بند الغذاء في مؤشر أسعار المستهلك دالا إحصائيا إلا عند مستوى ١٠٪. ومن المتوقع أن يساهم الارتفاع الأخير في قيمة الدولار الأمريكي في احتواء التضخم.



١٠ - غير أن انقطاعات سلاسل الإمداد يرجح أن تؤثر على التضخم في المملكة العربية السعودية على المدى المتوسط. ونستخدم مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية^{١٣} لرصد حجم الانقطاعات في سلاسل الإمداد. وتشير نتائج تحليلنا إلى أن قيود سلاسل الإمداد يصبح لها تأثير دال إحصائيا ولكن ضئيل على التضخم بعد ١٢ شهرا بعد الصدمة. وتحديدا، تشير التقديرات إلى أن زيادة قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية تؤدي إلى ارتفاع التضخم المحلي بنحو ٠,٠٢ نقطة مئوية. ومع استمرار القيود على سلاسل الإمداد، يرجح أن تمتد ضغوط الأسعار المرتبطة بالإمداد حتى نهاية عام ٢٠٢٢ وما بعده.



^{١٣} يجمع مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية الإشارات المرتبطة بقيود الإمداد من مؤشرات الصناعة التحويلية على مستوى البلدان (بما في ذلك مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية، وبيانات معهد إدارة التوريدات، والتي يتم تصحيحها لمراعاة عوامل الطلب) وتكاليف النقل (مثل مؤشر بورصة البلطيق للبضائع الجافة ومؤشر هاربر بيترسن). ويشكل مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية مقياسا أكثر كفاءة لقيود الإمداد في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقارنة بالمؤشرات التي تقوم حصريا على تكاليف الشحن (مثل مؤشر بورصة البلطيق للبضائع الجافة)، نظرا للعدد الكبير نسبيا من البلدان المحاطة باليابسة في المنطقة.

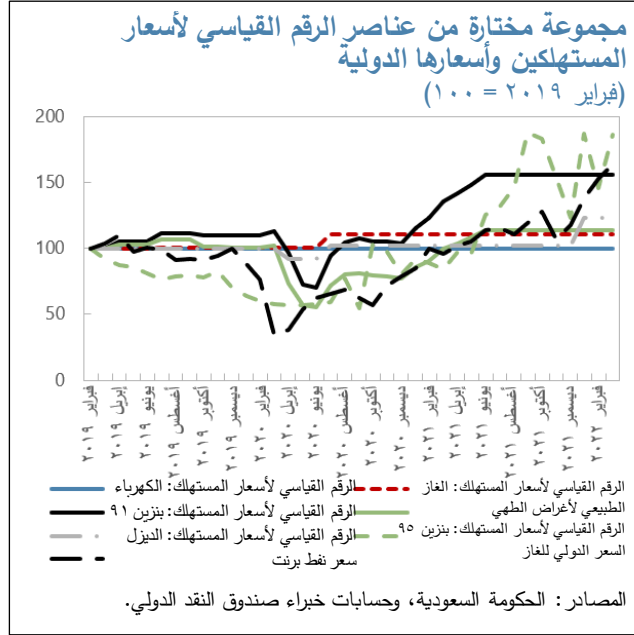
المرفق ٣: مصفوفة تقييم المخاطر^١

الامتجالية من خلال السياسات	الأثر المتوقع على الاقتصاد في حال تحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	مرتفعة	مرتفعة	تزايد أسعار الغذاء والطاقة وتقلبها: تنسم أسعار السلع الأولية بتقلبها واتخاذها مسارا صعبا في ظل نقص الإمدادات، والحرب الدائرة في أوكرانيا، والقيود على الصادرات، وانخفاض قيم العملات. ويؤدي ذلك إلى اضطرابات على المدى القريب في مسار التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ونوبات من التقلب في الأسعار وقطاع الاقتصاد الحقيقي، وانعدام الأمن الغذائي، والقلقل الاجتماعية، وحدثت أزمات حادة في الغذاء والطاقة (لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تفتقر لحيز مالي الكافي).
ينبغي أن تركز سياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل للحد من المخاطر الناجمة عن سياسات المالية العامة المسيرة للاتجاهات الدورية. ويمكن الاستعانة بالاحتياطات الوقائية الحالية والاقتراض الخارجي لتسهيل تصحيح أوضاع مركز المالية العامة على المدى القصير في حالة وقوع صدمات كبيرة. وينبغي كذلك إحكام مراقبة الاضطرابات المؤثرة على السيولة في البنوك وبنود الضغوط في القطاع المصرفي. وينبغي تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد على المدى الأطول.	التطورات الإيجابية: الاتجاه العام السعودي في المملكة في الوقت الراهن يتسم بطابع إيجابي. فلم تتأثر أسعار الغذاء في المملكة حتى الآن بالحرب في أوكرانيا إلا بقدر محدود، لا سيما في ظل توفير الحكومة مخزونات مسيقة من القمح، وفرض أسعار محددة على عدد من أهم بنود الغذاء.		
	مرتفعة	متوسطة	تفشي سلالات متحورة مميّنة وشديدة العدوى من فيروس كورونا. سرعة تزايد حالات الحجز في المستشفيات والوفيات نتيجة نقص الحماية التي توفرها اللقاحات أو السلالات المتحورة المقاومة للقاحات تفرض المزيد من إجراءات التباعد الاجتماعي أو الإغلاق العام أو كليهما. ويتربط على ذلك انقطاعات ممتدة الأثر في سلاسل الإمداد وإعادة تقييم لتوقعات النمو، مما يؤدي إلى خروج التقلبات الرأسمالية، وتشديد الأوضاع المالية، وانخفاض في قيم العملات، والدخول في حالة المديونية الحرجة بالنسبة لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
في حالة استمرار الجائحة/تدابير الإغلاق العام لفترة أطول، ينبغي أن تقدم الحكومة دعما إضافيا على المدى القصير لقطاع الصحة والاقتصاد، بما في ذلك من خلال إعادة توزيع المصروفات في حالة تراجع الإيرادات، مع مواصلة خطط الضبط المالي على المدى المتوسط. وينبغي أن تبني الحكومة على التروس المستخلصة من النوبت السابقة من الجائحة وأن تواصل جهودها في مجال التحول الرقمي. وفي حالة الخروج على نحو أسرع من الجائحة وارتفاع أسعار النفط/تحسن وتيرة التعافي الاقتصادي، ينبغي ادخار الإيرادات النفطية الإضافية ومواصلة الإصلاحات المنفذة مؤخرا وعدم الرجوع عنها. ويمكن أيضا التعجيل بسحب الدعم المقدم للقطاع المالي.	التطورات السلبية: رغم تراجع موجات انتشار الجائحة، فإن تجدها من الأرجح أن يؤثر على المملكة من خلال سوق النفط العالمية (في حالة انخفاض الطلب من البلدان الرئيسية المستوردة للنفط على سبيل المثال) ومن خلال تداعياتها على النتائج الاقتصادية/الصحية الداخلية. وسيكون لانخفاض الطلب على النفط تأثير سلبي على أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية، كما سيضعف الثقة في القطاع الخاص. ويمكن أن تؤدي العودة إلى تدابير الإغلاق العام، في آسيا مثلا، إلى تأخير التعافي نظرا لتباطؤ الاستهلاك والاستثمار، وتراجع معدلات توظيف الوافدين على الأرجح. ومن شأن التسريع باحتواء هذه التطورات أن يفتح المجال أمام استئناف أنشطة الحج والعمرة على النحو المخطط له حاليا - مما يشكل تطورا إيجابيا على صعيد النمو.		
	منخفضة	مرتفعة	الحرب في أوكرانيا تؤدي إلى تصعيد العقوبات وغير ذلك من الاضطرابات. اتسع نطاق العقوبات المفروضة على روسيا لتشمل قطاعات النفط والغاز والأغذية. وياتت روسيا منفصلة على نحو شبه تام عن النظام المالي العالمي وأجزاء كبيرة من النظام التجاري. وهذا الوضع، مقترنا بالعقوبات الروسية المضادة والعقوبات الثانوية المفروضة على البلدان المستمرة في مزاولة الأعمال مع روسيا، يؤدي إلى زيادة ارتفاع أسعار السلع الأولية، وهجرة اللاجئين، ومزيد من تشديد الأوضاع المالية، وغير ذلك من التداعيات السلبية التي تؤثر بصفة خاصة على البلدان منخفضة الدخل والاقتصادات الصاعدة المستوردة للسلع الأولية.
تتوقف استجابة السياسات المطلوبة على طبيعة الصدمة. ويمكن الاستجابة من خلال سياسة المالية العامة، وسيتعين على الحكومة التأكد من توفر السيولة الكافية لدى الجهاز المصرفي.	التطورات الإيجابية: قنوات انتقال التداعيات المباشرة (التجارة، أسعار الأغذية، الاستثمارات، القطاع المالي) محدودة في المملكة العربية السعودية، ذلك أنها من البلدان المصدرة للسلع الأولية في المقام الأول. وعلى الرغم من أن الأمن الغذائي غير معرض للخطر في الوقت الحالي (لا سيما بفضل الاحتفاظ بالمخزونات المسيقة)، فقد ظل دائما في صدارة اهتمامات الحكومة السعودية.		
			التطورات السلبية: من المحتمل أن تتأثر المملكة بالقيود المفروضة على التجارة مع أطراف ثالثة (مثل حظر التصدير) وحدث المزيد من الانقطاعات في سلاسل الإمداد عالميا، وذلك من خلال ارتفاع أسعار الواردات أساسا.

^١ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تسبب تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي. والاحتمالية النسبية هي التقييم الذاتي للخبراء بشأن المخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاطر وقت إجراء المناقشات مع الحكومة. وبالنسبة للمخاطر التي لا يتطابق وقوع إحداها مع وقوع الأخرى، فمن الممكن أن تتفاعل وتتخفق معاً.

مرتفعة	متوسطة	متوسطة
<p>يتعين أن تركز سياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل للحد من المخاطر الناجمة عن سياسات المالية العامة المسارية للاتجاهات الدورية. ويمكن الاستعانة بالاحتياطات الوقائية الحالية والاقتراض الخارجي لتسهيل تصحيح أوضاع مركز المالية العامة على المدى القصير في حالة وقوع صدمات كبيرة، مثل حدوث تباطؤ مفاجئ في النمو في الصين يؤثر بدرجة كبيرة في طلب الصين على الصادرات النفطية السعودية. وينبغي كذلك إحكام الرقابة على الاضطرابات المؤثرة على السيولة في البنوك ووبار الضغوط في القطاع المصرفي. وينبغي تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد على المدى الأطول.</p>	<p>التطورات السلبية: تتمثل القارة الآسيوية في انخفاض أسعار السلع الأولية والطلب على الوقود من المملكة، لا سيما وأن الصين في الوقت الحالي هي أكبر مشترٍ للنفط من المملكة (بنسبة قدرها ٢٦٪ من صادراتها النفطية). كذلك تعد الصين من كبار المصدرين غير النفطيين إلى المملكة. وقد تعاقبت الشركات الصينية والسعودية على استثمارات أجنبية مباشرة، منها مصفاة نفطية ضخمة في الصين، وعدد من المشروعات المشتركة.</p>	<p>تباطؤ مفاجئ في النمو في الصين. يمكن أن يؤدي مزيج من تطبيق تدابير الإغلاق العام المطولة بسبب كوفيد-١٩، وازدياد التوترات الجغرافية-السياسية، وحدث تباطؤ أكثر حدة من المتوقع في القطاع العقاري، وعدم كفاية الاستجابات على مستوى السياسات، إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، مع انتقال التداعيات إلى بلدان أخرى من خلال الانقطاعات في سلاسل الإمداد، وقنوات التجارة، وأسعار السلع الأولية، والقنوات المالية.</p>
<p>منخفضة</p> <p>من شأن الحفاظ على قوة الأساسيات الاقتصادية أن يحول على الأرجح دون حدوث تقلبات مفرطة في الأسواق المالية السعودية. وتتوافر احتياطات مالية وقائية كبيرة للتخفيف من حدة هذه الآثار، كما أن مستويات الدين الخارجي منخفضة نسبياً.</p>	<p>التطورات السلبية: في سياق ربط العملة بالدولار حيث يتعين أن تتبع السياسات النقدية أوضاع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، فإن تشديد أوضاع السوق المالية قد يتسبب في ارتفاع تكلفة خدمة الدين فضلاً عن ارتفاع تكاليف التمويل المصرفي، رغم أن التأثير المباشر للسياسة النقدية الأمريكية سيكون محدوداً على الاقتصاد وربما يكون موجبا على البنوك. وقد يؤدي تزايد ضعف النمو العالمي عن المتوقع إلى انخفاض أسعار النفط، وتدهور الأرصدة الخارجية والمالية في نهاية المطاف، مما ستكون له آثار عكسية على النمو والتوظيف والقطاع المالي (راجع أعلاه).</p>	<p>انفلات التوقعات التضخمية في الولايات المتحدة وأوروبا الاقتصادية المتقدمة: يؤدي تزايد الاختلالات بين العرض والطلب، وارتفاع أسعار السلع الأولية (كنتيجة جزئية للحرب في أوكرانيا)، وزيادة معدل نمو الأجور الاسمية إلى ارتفاع مستمر في معدل التضخم وأو التوقعات التضخمية، مما يحفز البنوك المركزية على تشديد سياساتها بأسرع من المتوقع. وما ينتج عن ذلك من تشديد حاد في الأوضاع المالية العالمية وزيادة حادة في علاوات المخاطر يؤديان إلى تراجع الطلب العالمي وانخفاضات في قيم العملات، وموجات بيع في أسواق الأصول، وحالات إفلاس، وتخلف عن سداد الديون السيادية، فضلاً عن حالات انتقال العدوى إلى مختلف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.</p>
<p>منخفضة</p>	<p>مرتفعة</p>	<p>الإصلاحات المنفذة في السنوات الأخيرة قد تساهم في دعم تعزيز التعافي. الانحرافات عن مسار برنامج الإصلاحات، ربما بسبب مخاطر داخلية أو تأثير صدمات دولية، ستؤدي إلى تراجع التوقعات بشأن تحقيق مستويات أعلى من النمو والتوظيف على المدى المتوسط.</p>
<p>استكمال الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو غير النفطي وإصلاحات سوق العمل لزيادة تافسية المواطنين السعوديين في القطاع الخاص. وتنفيذ التصحيح المالي الذي يوازن بين الحاجة إلى دعم التعافي وضرورة إعادة بناء الاحتياطات المالية الوقائية.</p>	<p>التطورات الإيجابية: لا توجد تجارب كثيرة عن طبيعة تأثير الإصلاحات الشاملة كالتجربة المملكة في الوقت الحالي على النمو غير النفطي وتنوع النشاط الاقتصادي في بلد شديد الاعتماد على الصادرات النفطية. لذلك يمكن أن تكون تقديرات الخبراء لتأثير الإصلاحات أقل من الواقع، وأن يكون تجاوز التوقعات هو السيناريو الأقرب للحدوث.</p> <p>التطورات السلبية: في حالة عدم مواصلة الضبط المالي المقرر والإصلاحات الهيكلية الطموحة، سيكون لذلك تأثير سلبي على مستويات النمو والتوظيف. كذلك فإن عدم نجاح الإصلاحات في توفير وظائف للسعوديين في القطاع الخاص سيؤدي إلى ضغوط من أجل زيادة الوظائف في القطاع الحكومي، مما ستكون له انعكاسات سلبية على استدامة المالية العامة. وبالمثل، فإن الضغوط التضخمية حال تحققها قد تؤدي إلى إبطاء وتيرة الإصلاحات (إصلاحات دعم الطاقة وأسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة على سبيل المثال).</p>	
<p>متوسطة</p>	<p>متوسطة</p>	<p>التحديات السيبرانية: الهجمات السيبرانية على البنية التحتية المادية والرقمية الحيوية (بما فيها منصات العملة الرقمية) يمكن أن تسبب في زعزعة الاستقرار المالي أو حدوث اضطرابات واسعة الانتشار في الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية.</p>
<p>عززت المملكة قدراتها للتعامل مع التهديدات السيبرانية، لا سيما من خلال إنشاء "الهيئة الوطنية للأمن السيبراني" في ٢٠١٧ التي وضعت استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تتضمن ٦ أهداف ترمي إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. كما طورت مهارات القدرات المحلية. وينبغي مواصلة أعمال المتابعة والرقابة الوثيقة، بما في ذلك على النظام المصرفي ونظام الدفع.</p>	<p>التطورات السلبية: نظراً للتوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة، والدور البارز للمملكة العربية السعودية، والتحول الرقمي السريع للاقتصاد والمجتمع ككل، فإن المملكة عرضة في الوقت الراهن لهجمات سيبرانية كثيفة. فقد تعرضت المملكة لهجمات خطيرة في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. استهدفت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شركة أرامكو ومنشآت إنتاج النفط التابعة لها.</p>	

المرفق الرابع: دعم الطاقة في المملكة العربية السعودية^١



١ - أخذت أسعار النفط والغاز الدولية تواصل ارتفاعها مرة أخرى، مما يثير التساؤل حول دعم الأسعار في البلدان كثيفة الاستهلاك للطاقة والمنتجة للهيدروكربونات مثل المملكة العربية السعودية. وفي إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، كانت المملكة العربية السعودية تخطط بالفعل لمعالجة هذه المسألة في سياق التحول السريع لاقتصادها الذي يتسم بكثافة استهلاك الطاقة. وقد ظلت أسعار الطاقة المنخفضة إحدى المزايا النسبية الرئيسية وراء استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة وميزة مهمة للمواطنين. ومع الزيادة الأخيرة في أسعار النفط، تستفيد المملكة من ارتفاع الإيرادات النفطية، لكنها تعكف في الوقت نفسه، كما هو الحال في غيرها من البلدان، على تخفيف الأثر الواقع على القطاع الخاص والأسر، لا سيما من خلال فرض حدود قصوى للأسعار وتطبيق الدعم، مع الحفاظ على مسارها الإصلاحية للوصول إلى مستوى أسعار الطاقة في السوق بحلول عام ٢٠٣٠.

٢ - وتم تنفيذ إصلاحات حاسمة في أسعار الطاقة على مرحلتين، هما برنامج إصلاح أسعار الطاقة ١ (EPR1) في ٢٠١٦، وبرنامج إصلاح أسعار الطاقة ٢ (EPR2) في ٢٠١٨. وجاءت هذه الإصلاحات كجزء من جهود الإصلاح التي تبذلها المملكة عموماً في إطار رؤية ٢٠٣٠، وكذلك في سياق هبوط أسعار النفط الدولية في ٢٠١٦، وتضمنت زيادات متدرجة كبيرة في سعر البنزين (وزيادات أقل في سعر الديزل)، مقترنة بالتزام واسع النطاق بزيادة الأسعار المحلية تدريجياً والوصول إلى أسعار السوق/الصادرات. وبالتوازي مع ذلك، عكفت الحكومة على بذل جهود مستمرة منذ عام ٢٠١٨ بهدف مواصلة تحقيق التقارب في أسعار البنزين الممتاز والعادي عن طريق تقليص الفجوة (جدول النص ١). كذلك تمت زيادة أسعار الكهرباء للاستهلاك السكني أقل من ٦٠٠٠ كيلو واط في الشهر بنسبة قدرها ٢٦٠٪ في عام ٢٠١٨. وتشير تقديرات الحكومة إلى أن عائدات برنامج إصلاح أسعار الطاقة ١ و ٢ في الوقت الحالي بلغت ٢٣ مليار ريال سعودي و ٢٥ مليار ريال سعودي، على الترتيب، أو ما يبلغ مجموعه ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١. غير أن هذا التأثير تراكمي ولا يسمح بفصل الأثر المستقل للتدابير الجديدة، والمكاسب المفترضة في حالة ارتفاع أو انخفاض أسعار الطاقة الدولية. وفي سياق رؤية ٢٠٣٠، كانت حكومة المملكة قد استهدفت وصول جميع منتجات الطاقة إلى أسعار السوق بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال خطوات تدريجية سنوية أو نصف سنوية.^٢ ويقترن ذلك بتقديم المزيد من المزايا الاجتماعية الموجهة، حيث عكفت الحكومة على دعم التحول الرقمي لشبكة الأمان الاجتماعي وتحديثها وتطويرها.

^١ إعداد جيروم فاشيه.

^٢ تشير تقديرات الحكومة السعودية إلى خفض دعم الطاقة بنسبة تقارب ٦٠٪ منذ عام ٢٠١٢.

الجدول ١ - زيادات أسعار البنزين في ظل برنامج إصلاح أسعار الطاقة ١ وبرنامج إصلاح أسعار الطاقة ٢

السعر في ٢٠١٦-	السعر في ٢٠١٥	الزيادة وفق إصلاح أسعار الطاقة ١ (%)	السعر في ٢٠١٨	الزيادة وفق إصلاح أسعار الطاقة ٢ (%)	الزيادة منذ ٢٠١٨ (%)
٠,٢٤	٠,١٦	٥٠	٠,٥٤	١٢٧	١٥
٠,٢٠	٠,١٢	٦٧	٠,٣٧	٨٣	٤٦

المصدر: أرامكو، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣ - ولا يُقيد دعم استهلاك الطاقة المحلي في ميزانية الحكومة المركزية، مما يجعل رصده أكثر صعوبة ويؤدي إلى تعقيد عملية تقييم مركز المالية العامة الحقيقي. فدعم استهلاك الطاقة المحلي لا يظهر كأحد بنود المصروفات في ميزانية الحكومة المركزية. وهو بحكم الواقع يتوفر غالباً من خلال المؤسسات المملوكة للدولة العاملة في مجال الطاقة (بالنسبة لمنتجات النفط، والكهرباء، والغاز)، ويشكل إيرادات ضائعة بالنسبة للحكومة المركزية. أما الدعم المقيد ضمن المصروفات في ميزانية الحكومة المركزية (٣٠ ملياراً في ٢٠٢١ أو أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي)، فيتضمن عدداً من البنود أغلبها تتعلق بالأغذية والزراعة (القمح مثلاً)، وتعويضات الخسائر من خلال "حسابات الموازنة" لبعض المؤسسات المملوكة للدولة (٤,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي). والغرض من تلك التعويضات هو سد الفجوة بين الإيراد المحدد من المنظم والإيرادات الفعلية للشركات، وهي تغطي خسائر الشركة السعودية للكهرباء (لدى بيع الكهرباء للمستهلك النهائي بأقل من ثمن التكلفة) وشركة الخطوط الحديدية السعودية (وتدخل في هذا البند أيضاً الخطوط الجوية السعودية، وإن كان هذا البند يغطي بصورة مباشرة مدفوعات الخدمات المقدمة للحكومة)^٣. غير أن ذلك لا يمثل إلا جزءاً محدوداً من دعم الطاقة، بينما غالبية دعم الطاقة ككل هو دعم ضمني (راجع أدناه) ولا يقيد كبند ضمن مصروفات الحكومة المركزية.

٤ - وقد أدى الاكتتاب العام الأولي لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) في ٢٠٢٠ والإفصاح عن آلية التعويضات الحكومية إلى تحقيق المزيد من الشفافية حول قيمة "الدعم". وكانت نشرة الاكتتاب وما أعقبها من كشوف مالية مدققة قد أفصحت عن البيانات الكلية حول آلية الدعم المعمول بها من خلال شركة أرامكو، المنتج الرئيسي للطاقة. ووفقاً لما أوردته أرامكو، فإن حقوق الامتياز تقتضي من شركة أرامكو السعودية تلبية الطلب المحلي على أنواع معينة من الهيدروكربونات، والمنتجات البترولية، وغاز البترول المسال من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات. وإضافة إلى ذلك، تنفيذاً للقواعد التنظيمية في المملكة، يُشترط قيام شركة أرامكو السعودية ببيع النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة إلى أطراف ثالثة في المملكة بالأسعار التي تحددها الحكومة. وكانت الأسعار التي حددتها الحكومة لهذه المنتجات في السابق تولد إيرادات أقل لشركة أرامكو مقارنة بما لو كانت نفس المنتجات قد بيعت كصادرات. وبموجب آلية سعر التكافؤ، تقوم الحكومة بتعويض شركة أرامكو عن العائدات التي تتنازل عنها مباشرة نتيجة بيع هذه المنتجات في المملكة بالأسعار التي تحددها الحكومة. وفي إطار هذه الآلية، تحصل شركة أرامكو السعودية على تعويض عن الفرق بين الأسعار التي تحددها الحكومة وأسعار التكافؤ لتلك المبيعات. واعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٠، قامت الحكومة كذلك بتوسيع نطاق هذه الآلية لتشمل الغاز النفطي المسال وبعض المنتجات الأخرى.

^٣ الشركة السعودية للكهرباء هي شركة مرفق الكهرباء الوطنية في المملكة وهي مسجلة في السوق المالية السعودية "تداول". وتمتلك شركة أرامكو السعودية ٦,٩٪ من أسهمها العادية القائمة بينما يمتلك صندوق الاستثمارات العامة ٧٥,١٪. وكان حساب الموازنة (الذي بدأ تعجيله في ٢٠١٩) لصالح الشركة السعودية للكهرباء وحدها يمثل ٦,١ مليار ريال سعودي في ٢٠٢٠، أو ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٥- والتعويضات الكبيرة التي تحصل عليها أرامكو نظير أسعار الطاقة المحلية المنخفضة تتم على عدة مراحل، وتفيد في حسابات أرامكو وليس في ميزانية الحكومة المركزية:

- وزارة الطاقة هي المسؤولة عن تحديد سعر التكافؤ (بالتشاور مع شركة أرامكو ووزارة المالية): "تحدد وزارة الطاقة أسعار كل منتج من المنتجات ذات الصلة على حدة باستخدام آلية تجمع بين المؤشرات المعترف بها دولياً، أو سعر البيع الرسمي للشركة حيثما كان ذلك مناسباً حسب كل منتج من المنتجات ذات الصلة، وعلى أساس سعر التعادل للصادرات أو الواردات أو كليهما". والمعادلات المستخدمة غير متاحة للاطلاع العام.

الجدول ٢ - تعويضات أرامكو من الحكومة			
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
الدخل الأخر المتعلق بالمبيعات (تعويضات)			
٥,٠	٣,٦	٤,٣	٥,٢
مدفوعات الحكومة			
ضرائب الدخل			
٤,٥	٢,٨	٥,٠	٦,١
إتاوات			
٤,٤	٣,١	٥,٧	٧,٢
أرباح موزعة			
٨,٢	٩,٨	٩,١	٧,٤
مستحقة من الحكومة (ذمم مدينة في نهاية السنة)			
من الدخل الأخر المتعلق بالمبيعات			
١,٤	٠,٩	١,٠	١,٢
من الضمانات الحكومية			
٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٤
أخرى			
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المصدر: الكشوف المالية لشركة أرامكو، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

- الفرق بين سعر التكافؤ وأسعار الصادرات يظهر في كشوف أرامكو تحت بند "دخل آخر متعلق بالمبيعات"، ويصل إلى مبالغ طائلة تقدر بحوالي ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ (جدول النص ٢). ومن الناحية النظرية، يخضع هذا المبلغ للضرائب.

- وبإمكان شركة أرامكو استخدام تلك العائدات في سداد الضرائب المستحقة عليها للحكومة السعودية عن أنشطتها. ^٤ ولدى خصم مبالغ الضرائب المستحقة، تقيد المبالغ المتبقية في نهاية السنة كذمم مدينة لأرامكو ضمن أصولها باعتبارها "مستحقة من الحكومة".

٦- وهناك عدة آليات مساندة أخرى تسمح بالتعويض عن أسعار الطاقة المحلية المنخفضة:

- آلية الضمانات الحكومية: تتبع شركة أرامكو السعودية منتجات الهيدروكربونات لمختلف الكيانات الحكومية وشبه الحكومية، بما فيها الوزارات وفروع الحكومة الأخرى، والكيانات القانونية المستقلة التي تمتلك فيها حصص ملكية أو تسيطر عليها. وتضمن الحكومة المبالغ المستحقة لأرامكو السعودية من تلك الكيانات، ويخضع ذلك لحد أقصى على مبلغ الضمان لكل كيان منها (على سبيل المثال، شكلت تلك الضمانات في عام ٢٠١٩ نسبة قدرها ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي).
- المبيعات إلى الشركة السعودية للكهرباء: أبرمت أرامكو السعودية عدة اتفاقيات لتوريد النفط والغاز مع الشركة السعودية للكهرباء توفر بموجبها شركة أرامكو النفط الخام والغاز ومنتجات أخرى، بما فيها المكثفات، وزيت الوقود، والديزل، لبعض

^٤ الإيرادات الحكومية النفطية تأتي من مدفوعات الإتاوات، والأرباح الموزعة، وضرائب دخل الشركات، وقد بلغت ١٨١,٦ مليار ريال سعودي (٤٨,٤ مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من ٢٠٢٢ وحقا لكشوف أرامكو المالية (بزيادة ٥٧٪ مقارنة بالربع الأول من ٢٠٢١).

الجدول ٣ - الشركة السعودية للكهرباء: تحويل الدين إلى مشاركة في رأس المال ٢٠٢٠

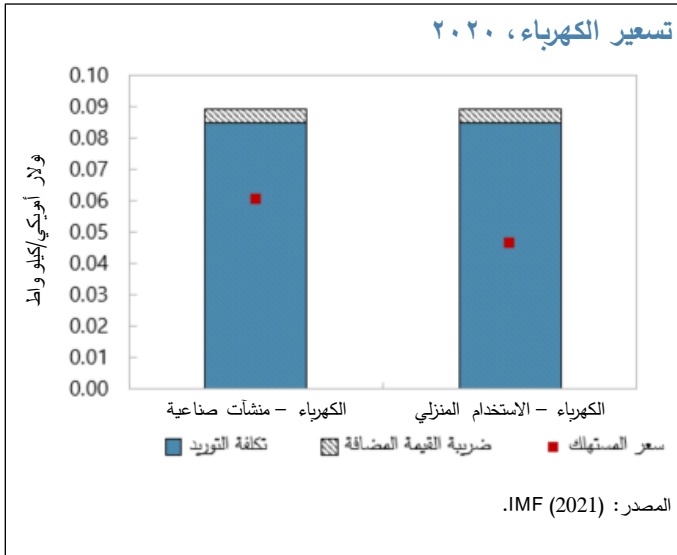
بمليارات الريالات السعودية	% من إجمالي الناتج المحلي (٢٠٢٠)	
٥٠,٦	١,٩	التزامات الشركة السعودية للكهرباء
٤١,٧	١,٦	قروض من الحكومة
١١٠,٣	٤,٢	منح حكومية مؤجلة
٢,٣	٠,١	نعم حكومية دائنة (تحويلات من أرامكو)
٣,٤	٠,١	نعم دائنة أخرى
		أرباح موزعة مستحقة الدفع لشركة أرامكو
٨٠,-	٠,٣-	أصول الشركة السعودية للكهرباء
٣٢,٤-	١,٢-	أرباح محتجزة
		نعم مدينة من استهلاك الكهرباء - الحكومة
١٦٧,٩	٦,٤	التحويل إلى أداة المضاربة (أداة شبه مشاركة في رأس المال)

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

• محطات الطاقة التابعة للشركة السعودية للكهرباء. وقد شكلت قيمة هذه الاتفاقيات حوالي ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩. وبالتوازي مع تنفيذ حساب الموازنة لتعويض الفرق في أسعار الكهرباء، قامت الحكومة كذلك بتعديل هيكل الميزانية العمومية للشركة السعودية للكهرباء في عام ٢٠٢٠ من خلال آلية لتحويل الدين إلى مشاركة في رأس المال بما يعادل ٦٪ من

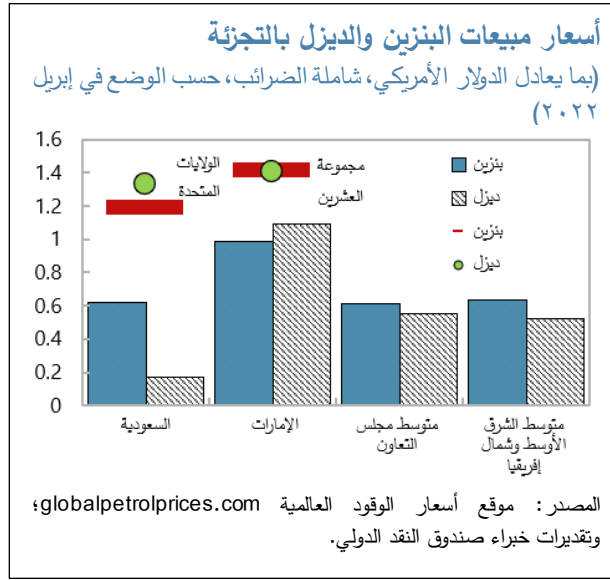
إجمالي الناتج المحلي ويغطي تعهدات الشركة السعودية للكهرباء السابقة مع شركة أرامكو والحكومة على السواء (جدول النص ٣).

• وأخيراً، فمع شراء أرامكو شركة سابك للصناعات الكيماوية ودمجها، فإن الأسعار المُعوّضة لشركة سابك قد لا تظهر مستقبلاً كمعاملات مع أطراف ثالثة وإنما معاملات فيما بين جهات ضمن نفس المجموعة ولا يتم تعويضها.



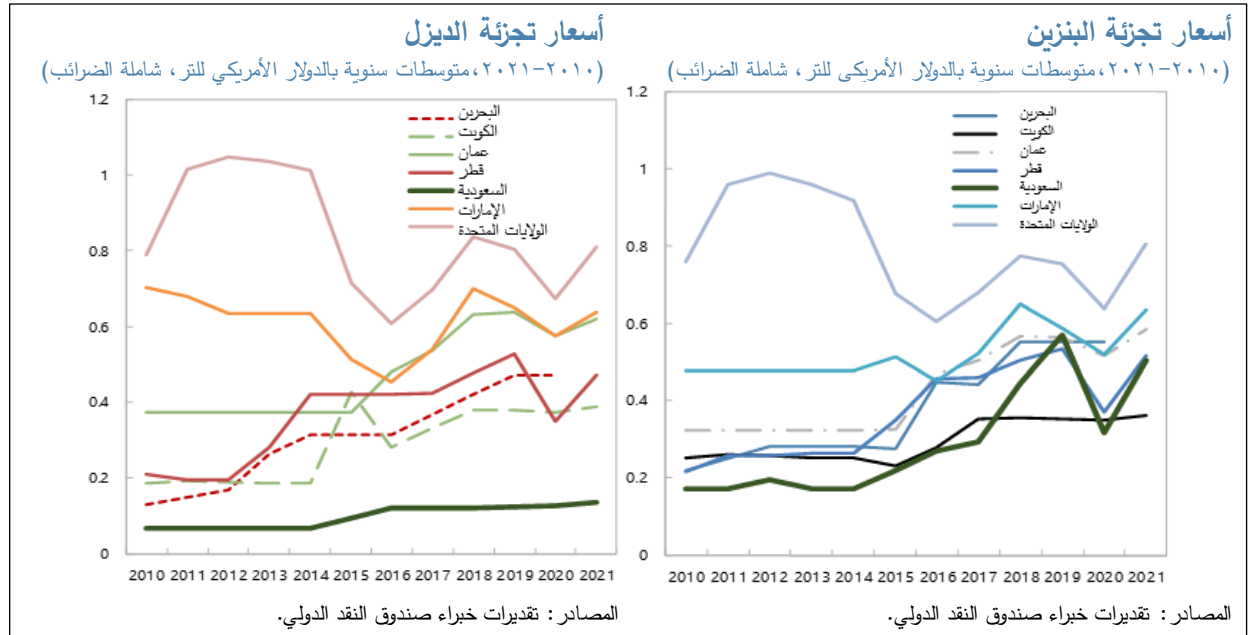
٧- ورغم أن الأسعار المحلية أصبحت أكثر تقارباً مع الأسعار المرجعية الدولية في عام ٢٠٢٠ بفضل برنامجي إصلاح أسعار الطاقة، لا تزال هناك فروق كبيرة في أسعار المنتجات البترولية، والكهرباء، والغاز الطبيعي ولكن بدرجة أقل. فلا تزال أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي والقطاع السكني على السواء دون تكلفة التوريد (تقدّر بحوالي ٣٧٪ للقطاع السكني و٢٥٪ للقطاع الصناعي في عام ٢٠٢٠). ويسري الأمر كذلك على الغاز الطبيعي (القطاع الصناعي وقطاع الطاقة)، والبنزين، والديزل، والكيروسين، والغاز النفطي المسال. وقد أدى ذلك، قبل الزيادة الأخيرة في الأسعار الدولية، إلى اتساع الفرق بين الأسعار المحلية والدولية أو تكاليف الإمداد.

° بالنسبة للمنتجات غير التجارية (مثل الفحم)، فإن تكلفة التوريد هي تكلفة الإنتاج المحلي، شاملة أي تكاليف لتوصيل الطاقة للمستهلك، مثل تكاليف وهوامش التوزيع. وفي المقابل، بالنسبة للمنتجات التجارية المتداولة عالمياً (كالنفط، مثلاً)، فإن تكلفة التوريد هي تكلفة الفرصة البديلة لاستهلاك المنتج محلياً بدلاً من بيعه في الخارج مضافاً إليها أي تكاليف لتوصيل الطاقة للمستهلك.



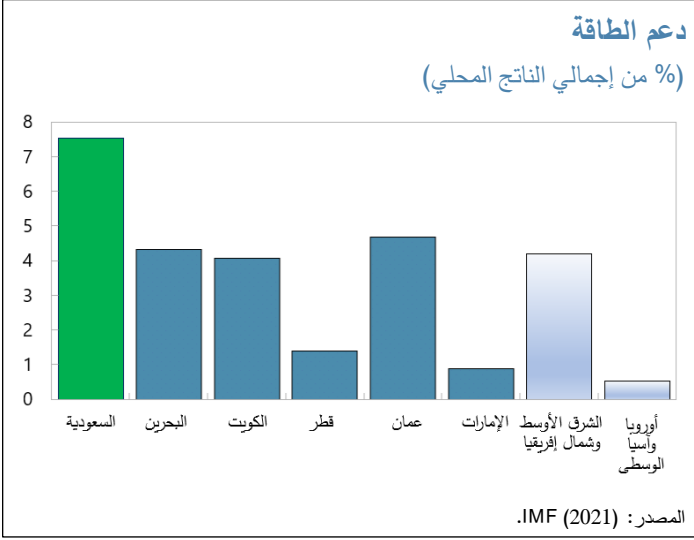
٨- ومع فرض حد أقصى على أسعار البنزين منذ شهر يوليو ٢٠٢١، يتزايد دعم الطاقة مجدداً لمسايرة الفترة الحالية في الأسعار الدولية. ويُرجح في الوقت الحالي ارتفاع التعويضات المستحقة لشركة أرامكو لموازنة الفرق بين أسعار تجزئة الوقود المحلية والسعر المرجعي الدولي في ظل وضع حد أقصى لأسعار البنزين في يوليو ٢٠٢١ عند ٠,٦٢ دولار للتر^٦، وهو ما يعادل ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من أسعار البنزين الدولية، أي نصف سعر التجزئة في الولايات المتحدة.^٧ وبالنسبة لأسعار تجزئة البنزين، فهي مماثلة للبلدان الأخرى في المنطقة، باستثناء الإمارات العربية المتحدة حيث تم تحرير أسعار البنزين في محطات البنزين دون فرض ضرائب مبيعات عليه (ويبلغ متوسط سعر البنزين حالياً ٠,٩٩ دولار للتر في

دولة الإمارات مقابل ٠,٦٢ دولار في المملكة). وبالرغم من أن الديزل يستخدم غالباً في السيارات التجارية وتقل أهميته في السوق، فإن أسعار التجزئة للديزل في المملكة العربية السعودية كانت أقل دائماً من المتوسط السائد في بلدان المنطقة، مما أدى إلى دعمه بتكلفة عالية، على الرغم من الزيادة التدريجية في سعره بنسبة ٢١٪ في يناير ٢٠٢٢.



^٦ سجلت أرامكو زيادة في الدخل الأخر المتعلق بالمبيعات ليصل إلى ٤٩,٩ مليار ريال سعودي (١٣,٣ مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من ٢٠٢٢ بنسبة تبلغ ٧٨٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢١.

^٧ أسعار التجزئة تشمل الضرائب (الضرائب الانتقائية وغيرها)، كما تعكس السياسات المنفردة لكل بلد بشأن الضرائب على استهلاك البنزين، مما يؤدي إلى تباينها بدرجة كبيرة عبر البلدان (على سبيل المثال، تبلغ الضريبة الفيدرالية ققط في الولايات المتحدة ١٨٪).



٩- وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي التي تأخذ في الحسبان الدعم الصريح والضمني على السواء إلى أن مستوى الدعم الفعلي مرتفع، لا سيما على المنتجات النفطية.^٨ ففي المملكة العربية السعودية، يتجاوز الدعم المسجل مستواه في دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتركز معظمه في مجموعة المنتجات المرتبطة بالنفط، ولكنه أقل نسبياً بالنسبة للكهرباء والفحم. وتعود أحدث تقديرات متاحة عبر البلدان إلى عام ٢٠٢٠، وهو عام شهد مستويات منخفضة من الطلب وأسعار النفط في أعقاب صدمة

كوفيد-١٩، مما يشير إلى إمكانية تنامي مستوى الدعم خلال فترات زيادة الاستهلاك المحلي وارتفاع أسعار النفط الدولية. ويعد مستوى الدعم التقديري - حوالي ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لكل أنواع الوقود، والغاز الطبيعي والكهرباء - مرتفعاً مقارنة ببلدان المنطقة (مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً). وأعلى مستويات الدعم المسجلة، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، هي للديزل، يليه الكهرباء والبنزين.

١٠- وفي المرحلة القادمة، ينبغي مواصلة إصلاحات أسعار الطاقة التي تطبقها الحكومة. فقد قامت الحكومة بتطبيق زيادة أخرى على أسعار الديزل والأسفلت في نهاية ٢٠٢١ وتنتظر في تطبيق زيادات على أسعار أربعة منتجات في ٢٠٢٢. والمعلومات الأساسية التي أتاحتها الحكومة في هذا الشأن تفيد بأن هناك قائمة من منتجات الطاقة من المقرر زيادة أسعارها تدريجياً كل عام للوصول بها إلى الأسعار المرجعية العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. ومن بين منتجات الوقود السائل، تتضمن هذه القائمة ما يلي:

- الخام العربي الخفيف
- الخام العربي الثقيل
- الغاز الطبيعي
- الإيثين
- الديزل
- زيت الوقود (٣٦٠)
- الأسفلت
- الغاز النفطي المسال
- الكيروسين

^٨ تقرير [Fossil Fuel Subsidies \(imf.org\)](https://www.imf.org/publications/workingpapers/2021/01/wpr2101) ودراسة (Parry, Black and Vernon (2021) [Still Not Getting Energy Prices Right](https://www.imf.org/publications/workingpapers/2021/01/wpr2101)

[.A Global and Country Update of Fossil Fuel Subsidies \(imf.org\)](https://www.imf.org/publications/workingpapers/2021/01/wpr2101)

ومن المتوقع أن تبلغ المكاسب التراكمية من برنامج إصلاح أسعار الطاقة في عام ٢٠٢٥ نسبة قدرها ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وسيقترن هذا المسار التدريجي بنفقات اجتماعية موجهة بدقة أكبر للمستحقين من الأسر الأشد تأثراً بأسعار الطاقة المحلية.

١١ - ويؤيد خبراء الصندوق إصلاحات أسعار الطاقة التي بدأتها حكومة المملكة، والتي ينبغي أن تستأنف وتيرتها من أجل العودة بأسعار الطاقة إلى المستويات الدولية. وسيساعد ذلك في الحد من تسرب المزايا إلى ميسوري الحال ودعم جهود الحكومة في تحقيق أهداف مكافحة تغير المناخ التي نصت عليها "مبادرة السعودية الخضراء". ولا شك في ضرورة مواصلة هذه الجهود جذباً إلى جنب مع زيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي للمساعدة في موازنة التأثير على محدودي الدخل، وإن كان ذلك قد أصبح ممكناً إلى حد كبير الآن وقد طورت المملكة شبكاتها للأمان الاجتماعي، وأصبح لديها المزيد من المعلومات التفصيلية والسبل للوصول إلى الأسر المستحقة، بما في ذلك من خلال التحول الرقمي. وينبغي كذلك تنفيذ هذا الإصلاح بالكامل ليشمل منتجات الوقود الأخرى بالإضافة إلى المياه والكهرباء، كما أن الإفصاح الكامل في مرحلة مبكرة عن تكلفة الدعم في إطار إعداد الميزانية سوف يساعد على تقييم مفاضلات السياسات وسيكون خطوة أولى مهمة على الطريق.

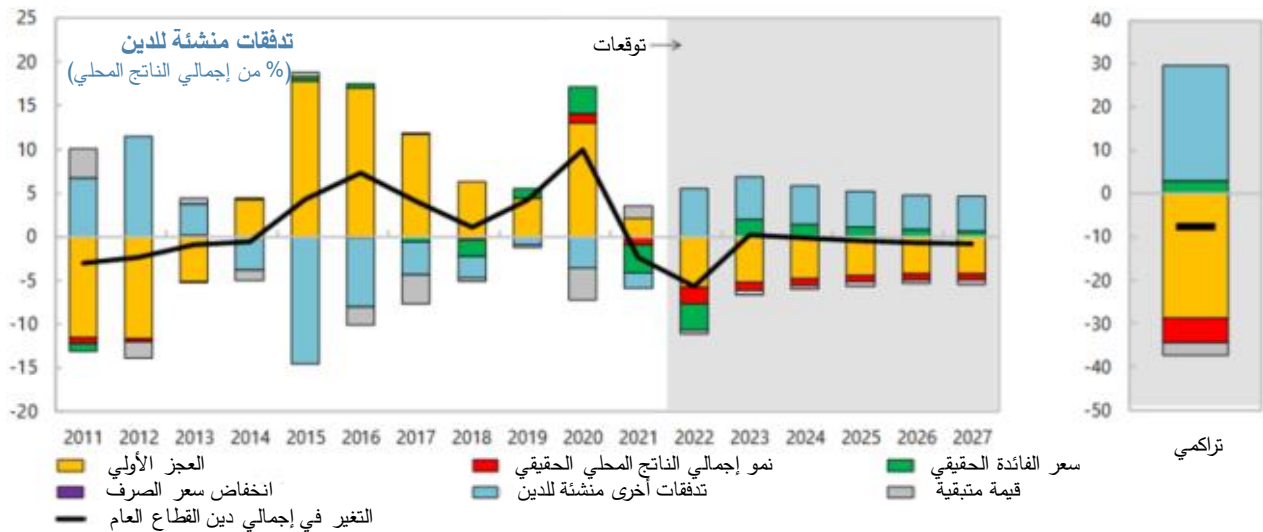
المرفق الخامس: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الأساسي
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

حساب الوضع في ٨ يوليو ٢٠٢٢			مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق ١/						فعلية			
			توقعات						٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
فرق أسعار القائدة على السندات السيادية في			٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي	١٤١		٢٢,٥	٢٣,٣	٢٣,٩	٢٤,٤	٢٤,٥	٢٤,٣	٣٠,٠	٣٢,٤	٩,٩	إجمالي الدين العام الاسمي
مبادلات مخاطر الائتمان لخمس سنوات (بنقاط الأسلس)	٧٢		١,٢-	١,٢-	٢,٣-	٣,٥-	١,٩-	٤,٣-	٣,٧	١٢,٨	٣,٣	إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة
							٢٤,٢					صافي الدين العام
التصنيفات	أجنبي	محلية	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٧	٧,٦	٣,٢	٤,١-	٣,٣	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
مؤشر	AI	AI	٠,٥	٠,١-	١,٠-	٢,٢-	٤,٤-	١٤,٨	١٤,٨	١٨,٧-	١,٩	التضخم (مخفّض إجمالي الناتج المحلي، %)
ستاندرد أند بورز	A-	A-	٣,٥	٢,٨	١,٩	٠,٦	٠,٩-	٢٣,٥	١٨,٥	١٢,٥-	٥,٤	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)
فيتش	A	A	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٤,٤	سعر القائدة الفعلي، % ^{٤/}

المساهمة في تغيرات الدين العام

الرصيد الأولي المحقق لاستقرار الدين % ^{٥/}	تراكمي	توقعات						فعلية		التغير في إجمالي دين القطاع العام	
		٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠		
٣,٩	٧,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٢	٥,٧-	٢,٤-	٩,٩	١,٦	التغيرات المحددة المنشئة للدين
	٤,٦-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٧	٥,٢-	٣,٨-	١٣,٥	٢,١	العجز الأولي
	٢٨,٨-	٤,٣-	٤,٢-	٤,٥-	٤,٨-	٥,٢-	٥,٨-	٢,١	١٣,٠	٣,٧	الإيرادات الأولية (بخلاف الفوائد) والمنح
	١٨٧,٤	٣٠,٩	٣١,٠	٣١,٣	٣١,٥	٣١,٥	٣١,٣	٣٠,٢	٢٦,٨	٣١,٨	المصرفيات الأولية (بخلاف الفوائد)
	١٥٨,٦	٢٦,٦	٢٦,٨	٢٦,٦	٢٦,٦	٢٥,٥	٢٦,٦	٣٢,٤	٣٩,٩	٣٥,٥	ديناميكية الدين التلقائية ^{٦/}
	٢,٦-	٠,٠	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٠	٤,٩-	٤,٢-	٤,١	٠,٣-	فرق أسعار القائدة/لنمو ^{٧/}
	٢,٦-	٠,٠	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٠	٤,٩-	٤,٢-	٤,١	٠,٣-	منها: سعر الفائدة الحقيقي
	٢,٩	٠,٧	٠,٨	١,١	١,٤	١,٩	٣,٠-	٣,٣-	٣,١	٠,١-	منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	٥,٥-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٩-	١,٨-	٠,٩-	١,١	٠,٢-	انخفاض سعر الصرف ^{٨/}
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين
	٢٦,٨	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	١,٧-	٣,٦-	١,٣	تراكم الودائع (سلب)
	٢٦,٨	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	١,٦-	٣,٥-	١,٧-	الالتزامات الاحتمالية
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	قروض وأسهم رأس المال
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٥	القيمة المتبقية، بما في ذلك التغيرات في الأصول ^{٩/}
	٣,٠-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	١,٤	٣,٦-	٠,٥-	



- المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
- ١/ يُعرّف القطاع العام بأنه الحكومة المركزية.
 - ٢/ بناء على البيانات المتاحة.
 - ٣/ مؤشر سندات الاقتصادات الصاعدة العالمي.
 - ٤/ يُعرّف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
 - ٥/ تُشتق على أنها $(r - \pi(1 + g) - g + ae(1 + r)) / (1 + g + \pi + g\pi)$ مضموناً في نسبة دين الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة؛ π = معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي؛ g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ a = نسبة الدين المقوم بعملة أجنبية، e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيساً بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملة المحلية).
 - ٦/ يتم اشتقاق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية $ae(1 + r)$ على أنها $r - \pi(1 + g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أنها g .
 - ٧/ تُشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية $ae(1 + r)$ على أنها $ae(1 + r)$.
 - ٨/ تتضمن التغيرات في الأصول وإيرادات الفوائد (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، تتضمن التغيرات في سعر الصرف خلال فترة التوقعات.
 - ٩/ بافتراض بقاء المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين) عند مستوياتها في سنة التوقعات الأخيرة.

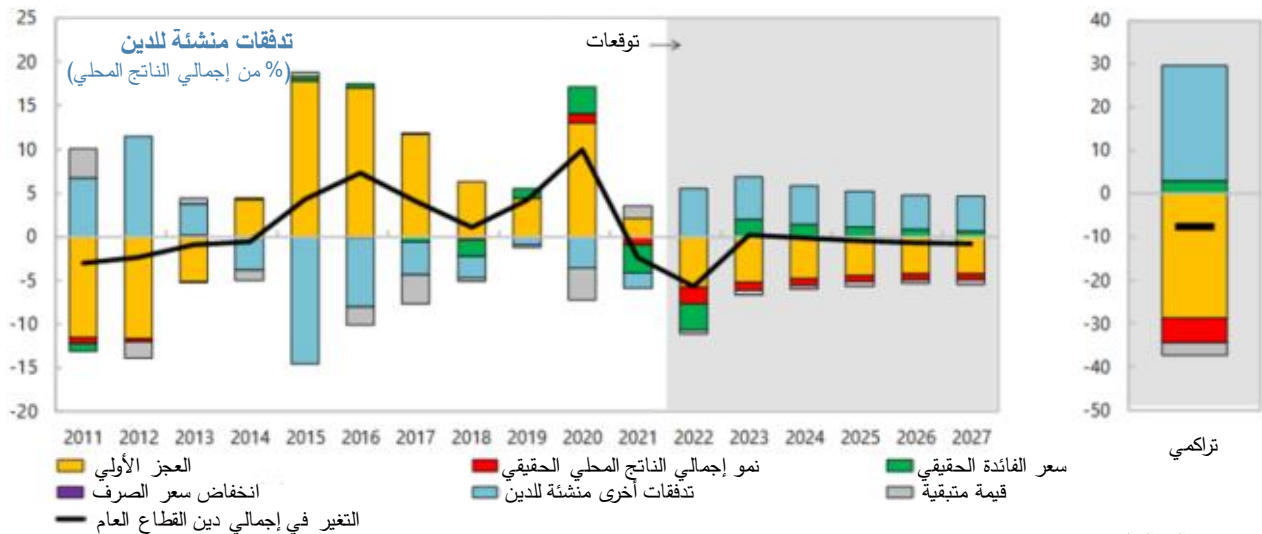
المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الأساسي
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق ١/

حساب الوضع في ٨ يوليو ٢٠٢٢	توقعات						فعلية		
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية في مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي ١٤١	٢٢,٥	٢٣,٣	٢٣,٩	٢٤,٤	٢٤,٥	٢٤,٣	٣٠,٠	٣٢,٤	٩,٩
مبادلات مخاطر الائتمان لخمس سنوات (نقاط الأساس) ٧٢	١,٢-	١,٢-	٢,٣-	٣,٥-	١,٩-	٤,٣-	٣,٧	١٢,٨	٣,٣
التصنيفات	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٧	٧,٦	٣,٢	٤,١-	٣,٣
مؤديز	٠,٥	٠,١-	١,٠-	٢,٢-	٤,٤-	١٤,٨	١٤,٨	٨,٧-	١,٩
ستاندراند بورز	٣,٥	٢,٨	١,٩	٠,٦	٠,٩-	٢٣,٥	١٨,٥	١٢,٥-	٥,٤
فيتش	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٤,٤
إجمالي الدين العام الاسمي									
إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة									
صافي الدين العام									
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)									
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)									
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)									
سعر الفائدة الفعلي (%) ٤/									

المساهمة في تغيرات الدين العام

الرصيد الأولي المحقق لاستقرار الدين ٣/٩	تراكمي	توقعات						فعلية		
		٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٣,٩	٧,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٢	٥,٧-	٢,٤-	٩,٩	١,٦
	٤,٦-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٧	٥,٢-	٣,٨-	١٣,٥	٢,١
	٢٨,٨-	٤,٣-	٤,٢-	٤,٥-	٤,٨-	٥,٢-	٥,٨-	٢,١	١٣,٠	٣,٧
	١٨٧,٤	٣٠,٩	٣١,٠	٣١,٣	٣١,٥	٣١,٥	٣١,٣	٣٠,٢	٢٦,٨	٣١,٨
	١٥٨,٦	٢٦,٦	٢٦,٨	٢٦,٨	٢٦,٦	٢٥,٥	٢٦,٣	٣٢,٤	٣٩,٩	٣٥,٥
	٢,٦-	٠,٠	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٠	٤,٩-	٤,٢-	٤,١	٠,٣-
	٢,٦-	٠,٠	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٠	٤,٩-	٤,٢-	٤,١	٠,٣-
	٢,٩	٠,٧	٠,٨	١,١	١,٩	٣,٠-	٣,٠-	٣,٣-	٣,١	٠,١-
	٥,٥-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٩-	١,٨-	١,٨-	٠,٩-	١,١	٠,٢-
	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	٢٦,٨	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	١,٧-	٣,٦-	١,٣-
	٢٦,٨	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	١,٦-	٣,٥-	١,٧-
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٥
	٣,٠-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	١,٤	٣,٦-	٠,٥-



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ يُعرف القطاع العام بأنه الحكومة المركزية.
٢/ بناء على البيانات المتاحة.
٣/ مؤشر سندات الاقتصادات الصاعدة العالمي.
٤/ يُعرف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
٥/ تُشتق على أنها $\frac{[(r - \pi(1 + g) - g + ae(1 + r))] / (1 + g + \pi + g\pi)}{ae(1 + r)}$ مضروباً في نسبة دين الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة؛ π = معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي؛ g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ a = نسبة الدين المقوم بعملة أجنبية، e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيساً بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملة المحلية).
٦/ يتم اشتقاق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية ٥ على أنها $r - \pi(1 + g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أنها $-g$.
٧/ تُشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية ٥ على أنها $ae(1 + r)$.
٨/ تتضمن التغيرات في الأصول وإيرادات الفوائد (إن وجدت). والنسبة للتوقعات، وتتضمن التغيرات في سعر الصرف خلال فترة التوقعات.
٩/ بافتراض بقاء المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين) عند مستوياتها في سنة التوقعات الأخيرة.

المرفق السادس: تقييم القطاع الخارجي^١

لتقييم الكلي:

كان المركز الخارجي في عام ٢٠٢١ متماشيا إلى حد كبير مع الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوبة على المدى المتوسط. ولا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية، والاحتياطيات كافية وفق مقاييس صندوق النقد الدولي المعيارية. وفي ظل مسار رصيد المالية العامة الحالي، سينتج الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية نحو التحسن وسيصبح مركز الأصول المالية الصافي موجبا في عام ٢٠٢٤، أي في وقت مبكر عما كان متوقعا. ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يتيح ركيزة موثوقة للسياسات في المملكة العربية السعودية. ونظرا للعلاقة الوثيدة بين رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي وهيكلا الاقتصاد، فإن تصحيح المركز الخارجي سيكون مدفوعا أساسا بسياسة المالية العامة.

الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: سيساعد الاستمرار في إجراءات الضبط المالي على تحقيق الإتساق بين الحساب الجاري ومستواه المعياري، بما في ذلك عن طريق فك الارتباط بين قرارات الإتساق وتقلبات أسعار النفط الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المهمة على مستوى المالية العامة والتي بدأ تنفيذها على مدار السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، والتصحيحات واسعة النطاق في الإدارة المالية العامة، وإصلاح أسعار الطاقة. وقد أعلنت الحكومة عزمها على الاستمرار في معظم هذه السياسات مع السعي لتنفيذ إصلاحات هيكلية طموحة للمساعدة في تنويع مصادر الاقتصاد وإعطاء دفعة للقطاع التجاري غير النفطي، وهو ما سيكون ضروريا للحفاظ على توازن المركز الخارجي.

الأصول والالتزامات الخارجية: المركز الحالي والمسار المستقبلي
خلفية: يقدّر صافي الأصول الخارجية بنسبة ٧٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢١، هبوطا من ٨٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠، و١٠٥,٤٪ في عام ٢٠١٥. ولا توجد بيانات متاحة في الوقت الحالي عن تكوين الأصول الخارجية سوى في الفئات العامة. وتمثل استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، والاحتياطيات، والاستثمار الأجنبي المباشر نسبة قدرها ٥١٪ و٣٧٪ و١٢٪ على الترتيب من مجموع الأصول الخارجية.
التقييم: لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. وتمثل الأصول المترابطة الكبيرة مصدر حماية من مواطن الضعف الناجمة عن تقلبات أسعار النفط ووسيلة لاختار إيرادات الموارد غير المتجددة لصالح الأجيال المستقبلية.

٢٠٢١ (%) من إجمالي الناتج المحلي)	صافي وضع الاستثمار الدولي: ٧٣,٥	إجمالي الأصول: ١٥٠,٣	صول الاحتياطيات: ٥٤,٦	جمالي الالتزامات: ٧٦,٨	لتزامات الدين: ٣٤,٤
-----------------------------------	---------------------------------	----------------------	-----------------------	------------------------	---------------------

الحساب الجاري
خلفية: سجل الحساب الجاري فائضا قدره ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، مقارنة بعجز قدره ٣,٢٪ في ٢٠٢٠ (الذي جاء في حد ذاته بعد فائض بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩). وتشير التقديرات إلى تحسن الميزان التجاري بنسبة ٩,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي نتيجة ارتفاع حجم الصادرات النفطية وأسعارها. وبالنسبة للتوقعات، يُعتَرض إنتاج النفط حسب بنود اتفاقية أوبك+ ووصول أسعار النفط إلى ١٠٥,٩ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٢٢. وتشير التقديرات إلى تحسن معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤٨,٤٪. ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضا كبيرا في ٢٠٢٢ (١٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) نظرا للزيادة الجيدة في الإيرادات النفطية التي ترجع جزئيا إلى توقعات ارتفاع أسعار النفط المقرنة بالحرب الدائرة في أوكرانيا (ومن المتوقع أن تتحسن معدلات التبادل التجاري بنسبة قدرها ٣٧٪).
التقييم: اعتماد المملكة على النفط يزيد من صعوبة استخدام منهجيات تقييم القطاع الخارجي المعتادة نظرا للتقلبات الكبيرة في أسعار النفط خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وتشير تقديرات منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة إلى وجود فجوة سالبة في الحساب الجاري قدرها -١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة باستخدام منهج الاحتمال. وتم تطبيق معامل تصحيح بالزيادة في قيمة الحساب الجاري لمراعاة التأثير المؤقت لأزمة كوفيد-١٩ بنسبة قدرها ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي لتشمل تجارة خدمات السفر (٠,٨٧٪ من إجمالي الناتج المحلي)، والنقل (٠,٥٥٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وتحول الاستهلاك إلى السلع التجارية (٠,١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي). وتشير قواعد توزيع الاستهلاك إلى بلوغ فجوة الحساب الجاري ٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قواعد الدخل السنوي الحقيقي الثابت و٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قواعد توزيع الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويشير نموذج الاحتياجات الاستثمارية إلى فجوة في الحساب الجاري بنسبة ٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. وحسب تقديرات خبراء الصندوق، تبلغ فجوة الحساب الجاري -١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وقد تراوحت ما بين -٢,٨٪ و ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢١^١.

٢٠٢١ (%) من إجمالي الناتج المحلي)	الحساب الجاري: ٥,٣	المعيار وفق منهج الرصيد الخارجي: -	الفجوة وفق منهج الرصيد الخارجي: -	التعديل لمراعاة كوفيد-١٩: ١,١	تعديلات أخرى: -	الفجوة حسب تقييم الخبراء: -١,٠
-----------------------------------	--------------------	------------------------------------	-----------------------------------	-------------------------------	-----------------	--------------------------------

سعر الصرف الحقيقي
خلفية: لا يزال الريال مربوطا بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريال للدولار منذ عام ١٩٨٦. وفي عام ٢٠٢١، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١,٩٪، وتجاوز متوسط مستواه لعشر سنوات بنسبة ٤٪. وكان انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي مدفوعا بتراجع الدولار الأمريكي مقابل عملات الشركاء التجاريين، بينما ظل فرق التضخم قيد السيطرة. وفي مايو ٢٠٢٢، تجاوز سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عام ٢٠٢١ بنسبة قدرها ٤,١٪.
التقييم: لا تؤثر تحركات سعر الصرف إلا بقدر محدود على القدرة التنافسية في الأجل القصير، نظرا لأن معظم الصادرات هي منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط، فضلا عن أن إمكانية الإحلال محدودة بين الواردات والمنتجات محلية الصنع التي تحتوي بنورها على مكون كبير من العمالة والمدخلات الوسيطة المستوردة. واتساقا مع تقديرات خبراء فجوة الحساب الجاري واستنادا إلى معامل مرونة ٠,٢، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى المبالغة في تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة قدرها ٤,١٪، وتتراوح هذه النسبة ما بين -٩,٤٪ و ١٣,١٪.

<p>خلفية: استمرت التدفقات المالية الصافية إلى الخارج في ٢٠٢١ نتيجة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة وغيره من الكيانات في الخارج. وشهدت سوق الأسهم تدفقات وافدة مع تعافي أسعار النفط وتحسن التوقعات بشأن أزمة كوفيد-١٩ قرب نهاية ٢٠٢١.</p> <p>التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب نقص المعلومات التفصيلية المتاحة عن طبيعة التدفقات المالية. ويحد وضع الاحتياطات القوي من المخاطر ومواطن الضعف التي تهدد تدفقات رأس المال.</p>	<p>الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات</p>
<p>خلفية: تراجع مجموع أصول الاحتياطات إلى ٤٥٣,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠٢٠ مقابل ٤٩٩,٦ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٩، و٧٣٢,٤ مليار دولار في ٢٠١٤. وكان هذا الاتجاه العام مدفوعاً إلى حد كبير بتراجع أسعار النفط في ٢٠١٤-٢٠١٦ وصدّات أسعار النفط اللاحقة حتى تعشي جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، إلى جانب التحويلات من البنك المركزي السعودي إلى صندوق الاستثمارات العامة في ٢٠٢٠. وعلى الرغم من زيادة مجموع الاحتياطات خلال ٢٠٢١ ليصل إلى ٤٥٥,٤ مليار دولار أمريكي، فقد تراجع صافي الأصول الأجنبية من ٤٤٩,٢ مليار دولار أمريكي إلى ٤٣٨,٢ مليار دولار أمريكي (ما يعادل ٥٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، و٢٢ شهراً من الواردات، و٢٥٤٪ بمقياس تقييم كفاية الاحتياطات)، مما يرجع إلى حد كبير للزيادة في الخصوم الأجنبية. وفي المرحلة المقبلة، من المتوقع أن تزداد الاحتياطات بدرجة كبيرة في أعقاب تزايد إيرادات الصلدارت النفطية.^١</p> <p>التقييم: للاحتياطات دور مزدوج — الادخار لدوافع احترازية ولصالح الأجيال القادمة. وتكفي الاحتياطات لتلبية الأغراض الاحترازية (حسب مقياس صندوق النقد الدولي). غير أنه ينبغي توخي الحيلة المالية على المدى المتوسط لتقوية الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.</p>	<p>التدخلات في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطات</p>
<p>^١ نماذج منهجية تقييم الأرصدة الخارجية لا تتضمن المملكة العربية السعودية. ونظر الخبراء في ثلاث منهجيات، بما فيها منهجيتان تراعيان الاعتبارات الخاصة عبر الفترات الزمنية المتعددة في الاقتصادات التي تشكل صلاتها من الموارد غير المتجددة حصة كبيرة للغاية من الناتج والصلدارت. وباستخدام أسلوب انحدار الحساب الجاري، يُقدر معيار الحساب الجاري المعدل لمرعاة العوامل الدورية بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (أي أعلى قليلاً من معيار الحساب الجاري الذي بلغ ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠). وتفترض قواعد توزيع الاستهلاك أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن يكون صافي القيمة الحالية لمجموع الدخل المستقبلي من النفط والأششطة المالية/الاستثمارية (الثروة) مساوياً لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بعد خصم الصلدارت غير النفطية. وحسب قواعد توزيع الاستهلاك، يُقدّر معيار الحساب الجاري بنسبة ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد، على الترتيب. ويراعي نموذج الاحتياطات الاستثمارية أنه قد يكون من المرغوب تخصيص جزء من ثروة الموارد لتمويل الاستثمار، وهو ما لم يرعه النموذج القائم على الاستهلاك صراحة. وحسب نموذج الاحتياطات الاستثمارية، تبلغ فجوة الحساب الجاري ٥,٢٪ على المدى المتوسط. وتعتمد نماذج الاستهلاك والاستثمار على أسعار النفط المتوقعة فيما بعد الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل، وبالتالي تطوي النتائج على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتعتبر فجوة الحساب الجاري في عام ٢٠٢١ البالغة -١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عن تقييم الخبراء الشامل الذي يركز على نهج قائم على نموذج انحدار الحساب الجاري. ويتم حساب نطاق الفجوة باستخدام تعديرات من الترويج، وهي اقتصاد غني بالنفط ضمن عينة منهجية الأرصدة الخارجية، وبالتالي يسهل مقارنتها بالمملكة.</p> <p>^٢ يشمل مجموع الاحتياطات الذهب بالقيمة الوطنية.</p>	

المرفق السابع - التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧

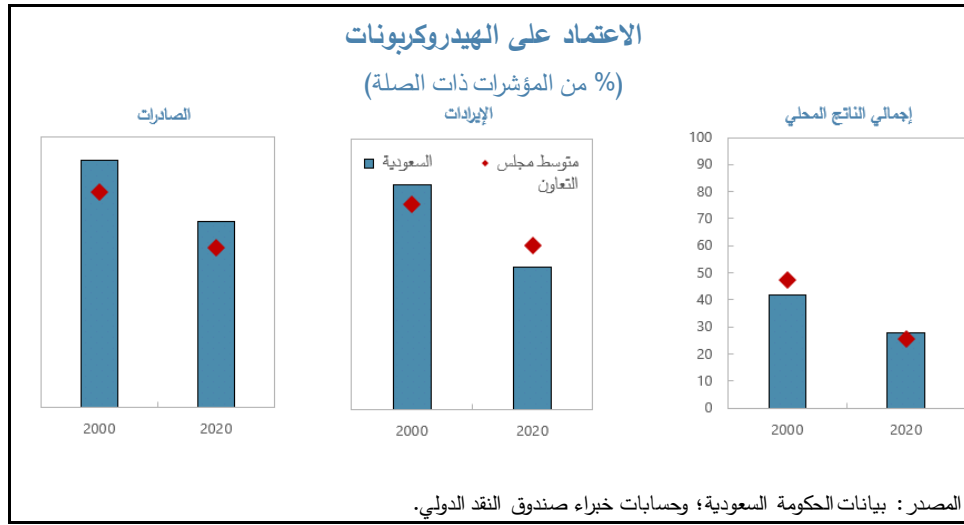
التوصيات	التقدم المحرز
الرقابة المصرفية	
تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو متكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية التي تخول له في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام.	صدر نظام البنك المركزي الجديد في نوفمبر ٢٠٢٠. ويتضمن النظام الجديد عددا من التعديلات منها إنشاء قناة إبلاغ ترتبط مباشرة بالملك، كما يرسخ النظام سلطته على جميع المؤسسات المالية الخاضعة له. وتم إعداد مشروع نظام مراقبة البنوك وتجري حاليا مراجعته داخليا تمهيدا لطرحه للتشاور العام قبل إحالته للسلطة التشريعية.
تدوين ونشر جميع التعاميم التشريعية المصرفية، واستبعاد التعاميم التي ألغيت بموجب تعاميم لاحقة.	أطلق البنك المركزي السعودي رسميا بوابة إلكترونية لنشر التعاميم في ديسمبر ٢٠٢٠.
تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد المخاطر في البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط المخاطر في البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض.	بدأ العمل بالإطار الرقابي المصرفي الجديد القائم على المخاطر. وتجمع عملية تقييم المخاطر في البنوك حاليا بين تقييم المخاطر الكامنة وتقييم ضوابطها. ويستند حاليا تخطيط أعمال الرقابة المصرفية الميدانية والمكتبية إلى أنماط المخاطر في البنك المعني. كذلك تم تطوير نظام توثيق عمليات فحص القروض.
إعداد دليل بشأن إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية بشأن ترخيص البنوك.	تم نشر المتطلبات والمبادئ التوجيهية المعدلة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي في يناير ٢٠١٩.
تقديم إرشادات للبنوك بشأن ربط أنماط مخاطر المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.	استكمل البنك المركزي السعودي في عام ٢٠٢٠ وضع الصيغة النهائية لإطار الحوكمة الشرعية وأعقبها في ديسمبر ٢٠٢١ بإطار إدارة المخاطر في الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة. ويعكف البنك المركزي حاليا على تعزيز معايير السيولة وكفاية رأس المال تماشيا مع معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض المعاد جدولتها وهيكلتها.	اعتمد البنك المركزي السعودي متطلبات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية والتي تتناول التصنيف ورصد المخصصات من منظور محاسبي، علما بأن البنوك ملتزمة بهذه المتطلبات منذ عام ٢٠١٨. كذلك قام البنك المركزي السعودي بتنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن المعالجة الاحترازية للأصول الإشكالية - تعريف مفهومي الانكشافات غير المنتظمة وإمهال المدين". ويعكف البنك المركزي في الوقت الراهن على إصدار متطلباته الاحترازية المتعلقة بتصنيف القروض ورصد مخصصات لخسائرها والتي ستكون بمثابة متطلبات إضافية تهدف إلى زيادة تعزيز الإطار الحالي.
إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وإعادة هيكلتها، وتقديم إقرارات احترازية عنها.	أصدر البنك المركزي السعودي في يناير ٢٠٢٠ قواعد وتوجيهات حول إدارة القروض الإشكالية تقتضي من البنوك وضع سياسات وإجراءات لإعادة جدولة الانكشافات القائمة وإعادة هيكلتها.
تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية.	وقع البنك المركزي السعودي مكررة تفاهم مع لجنة الخدمات المالية وهيئة الرقابة المالية في جمهورية كوريا في مجال الرقابة على المؤسسات المالية. كذلك تم التوقيع على مكررة تفاهم أخرى في مجال الخدمات المالية والتعاون السوقي مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وقع البنك المركزي السعودي على مكررة تفاهم مع سلطة دبي للخدمات المالية للعمل في مجال الخدمات المالية.

إدارة السيولة	
وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة للاسترشاد به في عمليات أسواق المال.	تم وضع نموذج لإعداد تنبؤات السيولة، وتجري مراجعته واختباره وتحديثه بانتظام.
شبكات الأمان المالي	
اعتماد وتنفيذ مشروع نظام تسوية الأوضاع.	صدر نظام معالجة المنشآت المالية المهمة في ديسمبر ٢٠٢٠.
وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.	أنشأ البنك المركزي السعودي إطارا عاما لمساعدات السيولة الطارئة. غير أن هناك حاجة للتنسيق بين الأطراف المعنية الخارجية لاستيفاء شروط البيانات المتعلقة بالعوامل الخارجية المنشأ التي تؤثر على أوضاع السيولة، مثل إبلاغ المعلومات عن خطط الحكومة على أساس متواتر. وهذا من شأنه مساعدة البنك المركزي على تطوير الإطار بصورة أفضل.
وضع إطار زمني لسداد مدفوعات صندوق حماية الودائع وضمان توافر خط تمويل احتياطي.	في طور التنفيذ. من المقرر أن يتناول إطار حماية الودائع المقترح حديثا الإطار الزمني لسداد قيمة الودائع المؤمنة بالكامل خلال فترة أقل من ٣٠ يوما. كذلك سيُنظر في إنشاء خط التمويل الاحتياطي ضمن أي آلية شبكة أمان مقترحة.
السياسة الاحترازية الكلية	
توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل ضمن اللوائح التنظيمية بحيث يغطي جميع أنواع الدين والدخل.	صدرت المبادئ الخاصة بحساب نسبة خدمة الدين إلى الدخل في مايو ٢٠١٨، وتم تنفيذها بالكامل في أغسطس ٢٠١٨.
تعزيز عملية جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات.	تُنشر حاليا بيانات شهرية عن تمويل القروض العقارية السكنية الجديدة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويجري حاليا العمل على تعزيز عملية جمع البيانات.

المرفق الثامن - التنوع في المملكة العربية السعودية^١

تبنّت "رؤية السعودية ٢٠٣٠" خطة طموحة لتنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية بعيدا عن قطاع الهيدروكربونات. وقد أحرزت المملكة تقدما نحو تنويع اقتصادها ليشمل سلع الصناعات التحويلية المتطورة مثل البلاستيك، وكذلك في مجال الخدمات مثل السفر والسياحة. غير أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي مواصلة تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلية وفق تسلسل دقيق مدعوما بإصلاحات مؤسسية في إطار رؤية ٢٠٣٠.

١- ويشكل التنويع الاقتصادي عاملا أساسيا في التنمية الاقتصادية، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بدرجة كبيرة على الهيدروكربونات. وهذا يستدعي الانتقال إلى هيكل أكثر تنوعا في الإنتاج والتجارة، وبالتالي تنويع قاعدة الإيرادات، وإلا ستزداد غالبا مواطن التعرض لمخاطر الصدمات الخارجية التي تتسبب دائما في إضعاف آفاق النمو الاقتصادي على المدى الأطول. وينبغي أن يقترن ذلك بالتحول الهيكلي، أي إعادة توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الأكثر إنتاجية. وبالجمع بينهما، من الممكن تعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ووضع الأساس اللازم لنمو مستدام واحتوائي. ويشكل الاعتماد على النفط أيضا تحديات مع ظهور مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، يخيم شبح تغير المناخ على البلاد، مما يجعل تنويع الاقتصاد ضرورة أكثر إلحاحا للمساعدة في الحد من انبعاثات الكربون، وهو ما يتسق مع هدف المملكة للوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠.

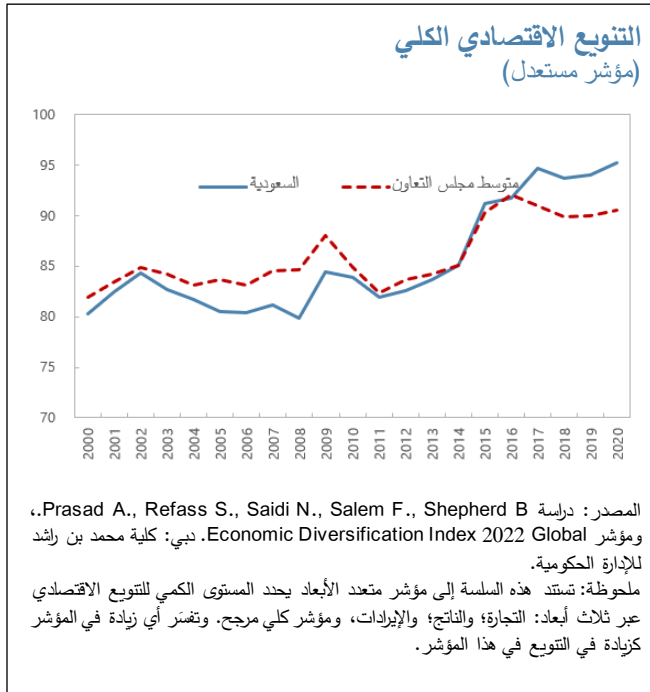


٢- وأطلقت المملكة العربية السعودية "رؤية السعودية ٢٠٣٠" بهدف تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على قطاع الهيدروكربونات. وظل النموذج الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مدفوعا بقطاع الهيدروكربونات، وهو ما تؤكد مساهمة قطاع الهيدروكربونات الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي والتجارة والإيرادات. وفي الواقع، دائما ما كان التنوع الاقتصادي هدفا مهما في جميع خطط التنمية، بداية من خطة التنمية الأولى في عام ١٩٧٠، وإن ظل الاعتماد على النفط عاملا حيويا. وتهدف رؤية ٢٠٣٠ إلى تنويع الاقتصاد عن طريق تعزيز قطاع الصناعات التحويلية السعودي، مع التركيز على الصناعات عالية القيمة مثل صناعات الدفاع والطيران والسيارات والأغذية، وفي قطاع الخدمات أيضا عن طريق تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والخدمات اللوجيستية.

رؤية السعودية ٢٠٣٠	
برامج تحقيق الرؤية	الركائز الأساسية
١- برنامج صندوق الاستثمارات العامة	١- وطن طموح
٢- برنامج الإسكان	
٣- برنامج ضيوف الرحمن	
٤- برنامج الاستدامة المالية	
٥- برنامج تنمية القدرات البشرية	٢- بناء اقتصاد مزدهر
٦- برنامج جودة الحياة	
٧- برنامج التحول الوطني	
٨- برنامج التخصص	
٩- برنامج تحول القطاع الصحي	
١٠- برنامج تنمية القطاع المالي	٣- مجتمع حيوي
١١- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	

٣- وترتكز هذه الرؤية على تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية استناداً إلى برامج تحقيق الرؤية ومجموعة من أدوات القياس القوية لمتابعة التقدم المحرز. وتقوم على ثلاث ركائز، وهي خلق وطن طموح واقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي، وتركز الركيزة الثانية على التنوع الاقتصادي. وتستهدف هذه الرؤية، بدعم من ١١ برنامجاً لتحقيقها، تنفيذ عدة إنجازات بحلول عام ٢٠٣٠ منها

زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ٣٥٪ بدلاً من ٢٠٪ في الوقت الحالي، وارتفاع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي إلى ٦٥٪ بدلاً من ٤٠٪ في الوقت الحالي. كذلك، تهدف الرؤية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من ٣,٨٪ للوصول إلى المستوى الدولي البالغ ٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومن الأهداف الاقتصادية المهمة زيادة حصة الصادرات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من ١٦٪ إلى ٥٠٪. ويركز برنامج الإصلاح الهيكلي على السياسات الصناعية التي تهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية من منظور الحكومة، بما في ذلك من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وبناء سلاسل إمداد محلية تسترشد بسياسة المشتريات المحلية، بالإضافة إلى تطبيق الرسوم الجمركية على الواردات من منتجات معينة وضمان اتساقها مع القواعد واللوائح التنظيمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية من حيث ضرورة عدم وجود أي عوائق أمام المنافسة الأجنبية.



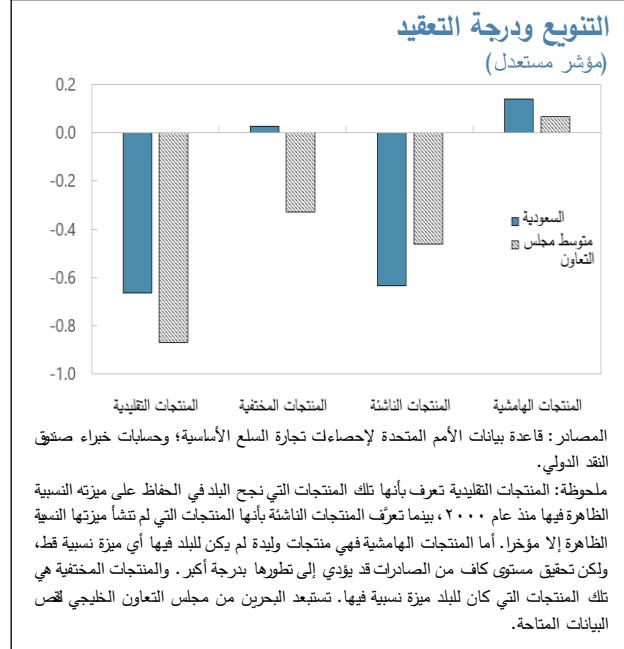
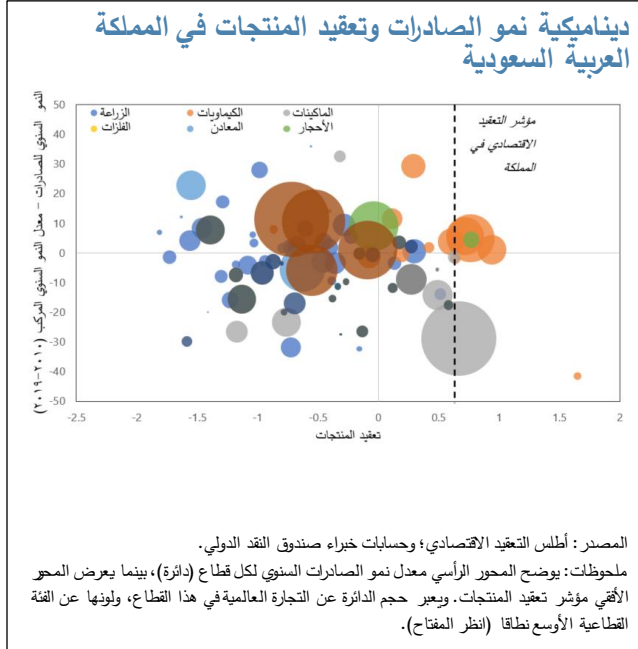
٤- ونجحت المملكة العربية السعودية في تنوع اقتصادها خلال العقد الماضي، مع تفوقها في هذا الصدد على نظرائها من مجلس التعاون الخليجي. فقد بدأت المملكة تنوع اقتصادها بعيداً عن الهيدروكربونات، مع تسارع الخطى في هذا الاتجاه منذ عام ٢٠١٦، كما شهدت المملكة انخفاض مساهمة القطاع النفطي في مختلف مكونات الإيرادات، والصادرات، والناتج. ويمكن أن يعزى التقدم المحرز إلى الإصلاحات متعددة التركيز التي تنبني عليها الرؤية التي تم إطلاقها في ٢٠١٦.

٥- وتمكنت المملكة من تنوع اقتصادها من خلال الدخول في مجالات الإنتاج المتطورة. فالاقتصادات تنمو غالباً عن طريق تحديث سلة صادراتها للتركيز على الصناعات المتطورة، مثل الصناعات المنسّئة للمكاسب الإنتاجية والآثار الانتشارية. ويُلاحظ عبر البلدان وجود رابط

ديناميكي بين تطوير منتجات التصدير والنمو الاقتصادي.^٢ وكانت المملكة على مدار العقدين الماضيين قد نجحت في ترسيخ

^٢ راجع دراسة (2019) Cherif and Hasanov 'The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy'

مكانتها عالميا في مجال تصدير النفط والمنتجات الكيماوية التي تشكل منتجا فرعيا من القطاع النفطي. كذلك تمكنت المملكة من تنويع اقتصادها من خلال المشاركة في عدد من مجالات الإنتاج المتطورة، واحتلت موقع الريادة بين نظرائها من دول مجلس التعاون في تحقيق ميزة نسبية ظاهرة^٣ في السلع المعقدة.



٦- ويشير المركز الذي تشغله المملكة في فضاء المنتجات إلى تنوع نشاطها الاقتصادي في اتجاه مجالات جديدة، وإن كان ترابط هذه المنتجات محدودا. وتتيح منهجية فضاء المنتجات^٤ فرصة للتعلم في استكشاف سلة صادرات المملكة وإمكاناتها، كما تساعد على تحديد مسارات التنويع. وتُخصّص الدراسات البحثية^٥ إلى اتجاه البلدان غالبا نحو تنويع اقتصاداتها بالانتقال إلى

ودراسة (2007) Hausmann et al [What You Export Matters](#) ودراسة [The Atlas of Economic Complexity](#) (2011).
^٢ تُحسب الميزة النسبية الظاهرة لأي منتج في بلد ما وفق دراسة [An Revealed Comparative Advantage Revisited: Analysis of Relative Export Shares of the Industrial Countries](#). Balassa (1977) وتساهي حصة هذا المنتج في مجموع صادرات البلد المعني إلى

حصة الصادرات العالمية من المنتج في مجموع الصادرات العالمية.
^٤ تميل البلدان غالبا نحو تنويع اقتصاداتها من خلال التحول إلى منتجات تتطلب دراية فنية مماثلة لما لديها من إمكانات. ويصور "فضاء المنتجات" مدى الترابط بين أكثر من ٨٠٠ سلعة باستخدام البيانات العالمية الحقيقية. واستنادا إلى التجارب، فإن أي زوج من المنتجات يكون متشابها/مترابا (ويتطلب نفس مستوى المعرفة تقريبا) إذا كانت احتمالية تصدير البلدان للمنتجين الاثنين معا أعلى من سواهما. وتعرض الرسوم البيانية لديناميكية فضاء المنتجات التمثيل المرئي لفضاء المنتجات باستخدام بيانات التجارة الدولية. وتمثل كل عقدة في الرسم منتجا يتحدد حجمه على أساس نصيبه من التجارة العالمية. وتعكس الروابط بين أي منتجين احتمالية تصديرهما معا. وهناك عدة "مجتمعات" من المنتجات، وهي مجموعات من المنتجات يتم تصنيفها في العادة ضمن نفس الفئة نظرا لأنها غالبا ما ترتبط ببعضها البعض على نحو أكثر تواترا مقارنة بغيرها من خارج المجتمع. وتتبع المجتمعات الموجودة في المناطق الأكثر مركزية وكثافة درجة كبيرة من "الترابطة"، مما يعني أن الدخول في هذه المجتمعات يوفر فرصا للتنويع نحو عدد أكبر من المنتجات وكذلك المنتجات التي يزداد عليها الطلب العالمي.

^٥ راجع دراسة (2006) Hausmann and Klinger [Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space](#) ودراسة (2007) Hidalgo et al [The Product Space Conditions the Development of Nations](#).

المنتجات القريبة منها والمرتبطة بها (أي المنتجات التي تشترك في معظم الإمكانيات الأساسية) أو تلك المنتجات التي تتطلب دراية فنية مماثلة للبناء على الإمكانيات المتاحة. وبينما قامت المملكة بتنويع اقتصادها نحو الكيماويات والبلاستيك ومكونات التصنيع والمنتجات المصنعة المرتبطة بالأغذية، فإن مركزها في محيط فضاء المنتجات يعكس درجة محدودة من الارتباط بالمحور الذي يشغله تجمع كثيف من المنتجات الأكثر تطورا. وسوف يقتضي تحرك المملكة داخل فضاء المنتجات توفير الإمكانيات الضرورية والبيئة المواتية، بما في ذلك المحتوى المحلي وسلاسل القيمة المحلية، ورصيد كبير من رأس المال البشري والبنية التحتية الضرورية.

ديناميكية "فضاء المنتجات" في المملكة العربية السعودية، عام ٢٠٠٠ مقابل عام ٢٠١٩



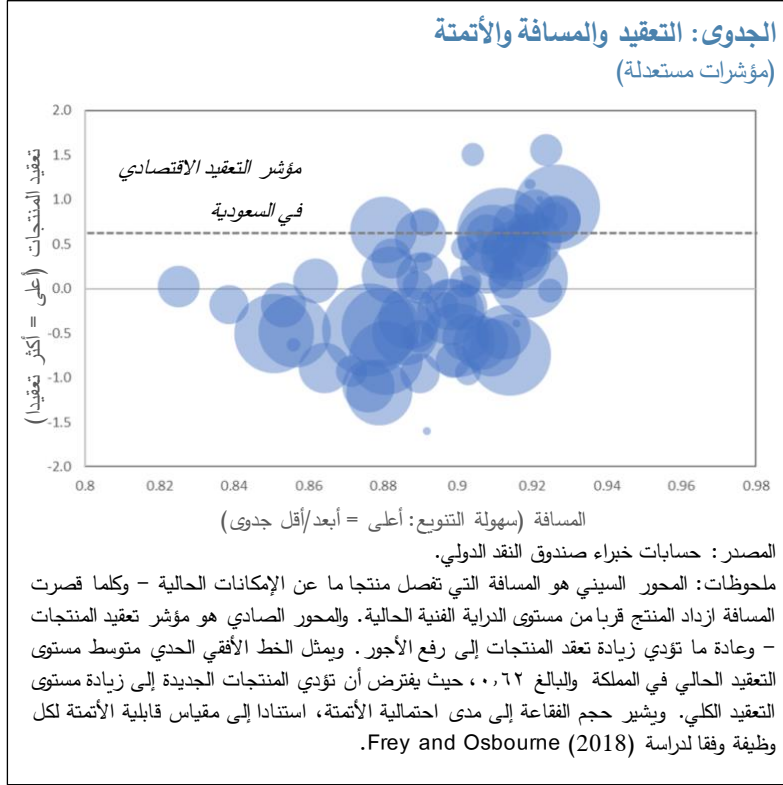
الغذاء	المشروبات	المواد الخام	الموارد الطبيعية	المعادن	الكيماويات	المكونات المصنعة	الآلات والمركبات	صناعات أخرى

ملحوظة: يوضح الشكل البياني عرضاً مرئياً لفضاء المنتجات باستخدام بيانات التجارة العالمية. وتمثل كل عقدة في الرسم منتجا يتحدد حجمه على أساس نصيبه من التجارة العالمية. وتعكس الروابط بين أي منتجين احتمالية تصديرهما معا. والعقدة الرمادية اللون تشير إلى أن المملكة ليست لديها ميزة نسبية في هذا القطاع (الميزة النسبية الظاهرة > ١) وتشير العقدة الملونة إلى وجود ميزة نسبية في المنتج (الميزة النسبية الظاهرة < ١).

٧- ويتوقف تحقيق مكاسب إضافية على مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية. ويتطلب النمو المستدام الاستمرار في معالجة الاختناقات والاحتكاكات المتضمنة في رؤية ٢٠٣٠ للمساعدة على سرعة الدخول في الصناعات ذات الصلة. وتهدف "الرؤية" إلى تحسين القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. كذلك تم تشكيل لجنة معنية بالاندماج في سلاسل القيمة البتروكيماوية لإرشاد السياسات المعنية بسلاسل القيمة المحلية، بما في ذلك تحقيق قيمة أكبر محليا وزيادة الأنشطة المتممة للإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم صندوق الاستثمارات العامة، مدعوما بقاعدة أصوله القوية وشركائه الاقتصادية الاستراتيجية، بفتح المجال للاستثمار في قطاعات جديدة بالمملكة، كما يتطلع من خلال دوره الريادي العالمي في إدارة الأصول إلى توطين أحدث التكنولوجيات ومصادر المعرفة من خلال استثماراته الاستراتيجية الدولية.

٨- وبينما تضع المملكة العربية السعودية الخطط اللازمة لتنويع اقتصادها، ينبغي أن تنظر في توسيع نطاق أنشطتها لتشمل منتجات أكثر تعقيدا. ومن الممكن استخدام مقاييس التعقيد والمسافة في وضع خريطة لحدود الكفاءة حسبما يتضح من مخطط الجدوى أدناه. ويحدد الشكل البياني مكان كل منتج (النقاط) حسب درجة التعقيد (المحور الرأسي) والمسافة التي تفصله

عن المعرفة الإنتاجية الحالية للمملكة (المحور الأفقي). ووفقاً لأداة فضاء المنتجات التشخيصية^٦، ينبغي أن تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق التوازن بين الرغبة في التنوع ودرجة تعقيد المنتجات، مع مراعاة عدم استنزاف الإمكانيات الحالية. وتقع المكاسب قريبة المنال في الركن الأيسر العلوي من الشكل البياني - المنتجات عالية التعقيد، وهي مقاربة للغاية أيضاً لمستوى الدراية الفنية الحالي في المملكة. أما القطاعات التي تظهر إمكانات عالية للتوسع، فهي المنتجات المرتبطة بقطاعات التصنيع الزراعي ذي القيمة المضافة، والآلات، والصناعات الدوائية.



٩- وتتقدم أنشطة الأتمتة في الوقت الحالي بخطى سريعة، حيث يمكن إحلال الميكنة وتقنيات الروبوت محل وظائف الصناعات التحويلية، مما يؤدي إلى عرقلة فرص خلق الوظائف. وسوف تتوقف الاستفادة من مكاسب التحول الديمغرافي على خلق الوظائف لعدد كبير من الشباب السعوديين الداخلين إلى سوق العمل. ومن الأبعاد المهمة في التي ينبغي مراعاتها في هذا الصدد المساهمة المتوقعة لكل قطاع في توفير الوظائف، لا سيما في المرحلة الراهنة من التغيرات التكنولوجية المثيرة للاضطراب - أي الأتمتة والتحول الرقمي. والعديد من القطاعات الواعدة ربما تكون عرضة لمخاطر الأتمتة، كما أن فرص العمل التي تنشأ عادة

عن تنوع الاقتصاد في اتجاه قطاع الصناعات التحويلية ربما لا تتحقق (انظر الرسم البياني). وعلى الرغم مما قد يكون لذلك الأمر من انعكاسات سلبية على توظيف العمالة الوافدة في قطاع الوظائف منخفضة المهارة، فمن المحتمل أن يوفر فرصة لخلق الوظائف عالية المهارة للمواطنين السعوديين، وهو ما يتسق مع برنامج السعودية.

١٠- وسوف يتوقف نجاح التنوع الاقتصادي على مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الطموحة، مع الحد من أوجه عدم الكفاءة المصاحبة للسياسات الصناعية وضمان توافر العمالة الماهرة. فالسياسات الصناعية السليمة يمكن أن يكون لها دور حيوي في استراتيجية تنوع اقتصاد المملكة. ولكن لتحقيق الحد الأقصى من المنافع للنمو الاقتصادي والحد من المخاطر، ينبغي توخي الحرص في تصميم الحوافز مع التركيز على الشفافية والمساءلة للحد من مخاطر الحوكمة، مع مراعاة المبادئ الأساسية التالية التي تتفق عليها الأدبيات الاقتصادية بوجه عام:

^٦ راجع دراسة Hausmann et al. (2011) [The Atlas of Economic Complexity](#)

- **إيلاء الأولوية للصناعات الموجهة نحو التصدير** وليس إحلال الواردات، مع التركيز على التكنولوجيا والابتكار، ومساءلة الشركات بشأن الدعم المقدم لها، وفق مجموعة من معايير الأداء الصارمة على سبيل المثال. وفي "اقتصادات المعجزة الآسيوية"، تدخلت الحكومة في مرحلة مبكرة لدعم الشركات المحلية في القطاعات المتطورة مع ضمان استمرار المنافسة القوية فيما بينها. وبينما يمكن للتعريفية الجمركية أن توفر الحماية للقطاعات الناشئة ("حجة الصناعة الوليدة")، فإنها قد تؤدي كذلك إلى سوء توزيع الموارد، والسعي للكسب الريعي، وانعدام المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التجارة العالمية يمنع استخدام مثل هذه الأدوات، ويمكن النظر في الاستعانة بتدابير أخرى لتشجيع الصادرات مثل المعدلات الضريبية التفاضلية على الأرباح من مبيعات الصادرات، ورد الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة.^٧
- **سياسات جيدة التنسيق لدعم الروابط الخلفية**، من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية مثلا، وكذلك دعم الروابط الأمامية مع التركيز على الأنشطة المتممة للإنتاج. فزيادة هذه الروابط وما ينشأ عنها من آثار انتشارية يشجعان على تكون مجموعات وتجمعات عنقودية يمكنها، من خلال مساهمتها في مكاسب الإنتاجية، أن تعزز التوظيف المستدام. وعلى سبيل المثال، بإمكان المناطق الاقتصادية الخاصة تقديم مساهمات حيوية للنمو والتنمية بالمساعدة في جذب الاستثمارات، وخلق الوظائف، وتعزيز الصادرات - على نحو مباشر وغير مباشر عندما تتجح في بناء الروابط مع الاقتصاد الأوسع نطاقا وعندما تقترب أيضا باستراتيجية متكاملة، بما في ذلك توفير بيئة أعمال مواتية، وتحديث التكنولوجيات المستخدمة، وتوفير التدريب لاكتساب المهارات. وينبغي توخي الحرص للحد من المخاطر على المالية العامة الناجمة عن الإعفاءات الضريبية من خلال وضع معايير صارمة لإلغاء هذه الإعفاءات، وتطبيق شروط البطلان التلقائي، وضمان ربط الحوافز بنطاق زمني محدد. كذلك ينبغي استحداث مجموعة أخرى من أدوات السياسة الصناعية، مثل استراتيجيات المشتريات المحلية وسياسات أخرى، مع ضمان عدم وجود عراقيل أمام المنافسة الأجنبية.^٨
- **رفع مهارات القوة العاملة الحالية وإكسابها مهارات جديدة** لسد الثغرات والفجوات بين المهارات واحتياجات سوق العمل وزيادة المواءمة بين البرامج التعليمية واحتياجات أصحاب الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين التعليم كما ونوعا على كافة المستويات، بما في ذلك التدريب المهني للعمال متوسطي العمر، سوف يخلق قوة عاملة أكثر إنتاجية. كذلك فإن تقليص فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص سوف يعزز فرص التوظيف في القطاع الخاص، بينما ستؤدي معالجة الفجوة بين الإنتاجية والأجور إلى ضمان توفير أجور تنافسية.

^٧ راجع دراسة (2019) Cherif and Hasanov [The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy](#) ودراسة (2022, forthcoming) Industrial Policy for Growth and Diversification A Conceptual Framework. IMF Departmental Paper.

^٨ راجع دراسة (2019) UNCTAD [World Investment Report 2019: Special Economic Zones](#)، ودراسة (2016) UNIDO [The Role of Local Content Policies in Manufacturing and Mining in low- and Middle-Income countries](#)، ودراسة (2019) Hasanov [The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy](#) ودراسة (2022, forthcoming) Industrial Policy for Growth and Diversification A Conceptual Framework. IMF Departmental Paper.



صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢ - مرفق
المعلومات

١٤ يوليو ٢٠٢٢

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

إعداد

(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

- ٢ العلاقات مع الصندوق
- ٤ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
- ٥ قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠٢٢)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة:	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	٩٩٩٢,٦٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٧١٩٤,٠٥	٧١,٩٩
مركز شريحة الاحتياطي	٢٧٩٨,٥٦	٢٨,٠١
إقراض الصندوق		
الاتفاقات الجديدة للاقتراض	٧٥,٣٧	
إدارة حقوق السحب الخاصة:	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	١٦٢٥٩,٩٥	١٠٠,٠٠
الحيازات	١٥٤٢٣,٠٢	٩٤,٨٥

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الاتفاقات المالية لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢,٥٩	٥,٤٦	٥,٤٧	٥,٤٦	٥,٤٦
٢,٥٩	٥,٤٦	٥,٤٧	٥,٤٦	٥,٤٦

إقراض الصندوق والمنح:

تشارك المملكة العربية السعودية في الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) ويبلغ حجم ترتيباتها الائتمانية في ظل هذه الاتفاقات الجديدة للاقتراض حوالي ١١,٣١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣١ مايو ٢٠٢٢ بلغ الرصيد القائم في ظل هذه الترتيبات الائتمانية حوالي ٧٥,٣٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي أكتوبر ٢٠١٢ دخلت المملكة العربية السعودية في اتفاقية لشراء سندات مع الصندوق في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٢ بقيمة ٩,٧١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير خط دفاع ثالث بعد موارد حصص العضوية وموارد "الاتفاقات الجديدة للاقتراض". وفي ديسمبر ٢٠١٦، تم تجديد هذه الاتفاقية في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٦، وكانت هذه المرة بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي. وفي يناير ٢٠٢١، تم تجديد الاتفاقية مرة أخرى في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠٢٠ بقيمة تبلغ نحو ٦,٤٦ مليار دولار.

وفي مارس ٢٠٠١، كانت المملكة قد وافقت على دعم الصندوق الاستئماني لموارد "تسهيل النمو والحد من الفقر" ومبادرة "هيبك" من خلال المساهمة بودائع بلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بلغت مساهمة المملكة فيها ١٦,٧١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وبلغت مساهمة الصندوق السعودي للتنمية ٧٧,٦٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي إبريل ٢٠٠٦، تم تمديد فترة هذه الودائع إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ وتمت زيادة الدعم بوديعة إضافية قيمتها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق السعودي للتنمية، من أجل إتاحة ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي القيمة الحالية في نهاية ٢٠٠٥) على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وتم تحويل وديعة المملكة العربية السعودية بقيمة ١٦,٧١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة التي حل أجل استحقاقها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كمساهمة في هيئة منحة إلى حساب الدعم العام في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتم مؤخرا تمديد المبلغ الكلي لوديعة الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ١١٥,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لستحق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ (اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وبعد استكمال الإجراءات الشكلية الداخلية).

وإضافة إلى ذلك، وافقت المملكة في إبريل ٢٠٠٥ على تقديم مساهمة في هيئة منحة بمبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي (بما يعادل ٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم موارد "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" للبلدان منخفضة الدخل. وفي مايو ٢٠١٢ تعهدت المملكة بتقديم مساهمة جديدة في هيئة منحة بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"، والتي تم تحويلها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وفي أكتوبر ٢٠١٢ وأكتوبر ٢٠١٣ قدمت المملكة العربية السعودية مساهمات لدعم الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطيات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية من بيع الذهب، والتي بلغت في مجملها ٧١,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للإقراض، قام صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١١ بصفته أمين الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر بعقد اتفاق اقتراض مع البنك المركزي السعودي (ساما) بمبلغ ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وسُحب المبلغ بالكامل في مايو ٢٠٢٠. وفي فبراير ٢٠١٨، تعهدت المملكة بالمساهمة بمبلغ ٢ مليون دولار (ما يعادل ٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في صندوق استقرار القطاع المالي، الذي يدعم استقرار القطاع المالي وشموله، وتعميقه، مع التركيز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام سعر صرف لا يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، وممارسات تعدد أسعار الصرف. وقد تم ربط الريال السعودي رسميا بالدولار الأمريكي اعتبارا من يناير ٢٠٠٣ حيث يصنف ترتيب الصرف كترتيب ربط تقليدي. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوطا بشمل رسمي بحقوق السحب الخاصة بسعر ٥,٢٦٢٥ ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة ٧,٢٥٪ بالرغم من ربطه في الواقع العملي بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بسعر صرف متوسط قدره ٣,٧٤٥٠ ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ و١٣٧٣.

آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا. وقد عُقدت آخر جولة من هذه المشاورات افتراضيا خلال الفترة ٤-٢٢ إبريل ٢٠٢١. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، وتم نشره في ٨ يوليو ٢٠٢١.

<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/07/07/Saudi-Arabia-2021-Article-IV-Consultation-Press-Release-and-Staff-Report-461736>

الممثل المقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في ١ يوليو ٢٠٢٢)

البنك الدولي في المملكة العربية السعودية:

<https://www.worldbank.org/ar/country/saudiarabia>

أولاً- تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

عام: برغم بعض جوانب القصور في عملية توفير البيانات للصندوق، إلا أنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة. وقد تحقق تقدم سريع في مجالي الحسابات القومية والإحصاءات النقدية، ولكن لا تزال هناك مجالات لتحسين إحصاءات الأسعار وإحصاءات القطاع الخارجي.

إحصاءات القطاع العيني:

الحسابات القومية: تقوم الهيئة العامة للإحصاء بإعداد تقديرات سنوية وربع سنوية لإجمالي الناتج المحلي القائمة على الإنتاج والنفقات مع اعتماد سنة ٢٠١٠ كسنة أساس. وتم تحديث تصنيف الحسابات القومية في ٢٠٢١ ليمثل الأنشطة النفطية وغير النفطية على نحو أدق. وكذلك تقوم الهيئة العامة للإحصاء بإعداد جداول العرض والاستخدام السنوية وقد نشرت مؤخرًا جداول للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٠ بناء على التصنيف الجديد، ومع هذا، فهي تُعد بناء على مستويات إجمالي الناتج المحلي التي تُنشر بدلًا من استخدامها في تحديد هذه المستويات. ويجري العمل حاليًا على إعداد مؤشر جديد لأسعار المنتجين، مما يتيح أساليب التكميش بشكل أفضل. وتقوم الهيئة أيضًا بإعداد ونشر مؤشر للإنتاج الصناعي يتسم بدورية أفضل (من أساس ربع سنوي في ٢٠١٦ إلى الأساس الشهري منذ يناير ٢٠١٩).

إحصاءات الأسعار: وتُنشر بيانات مؤشر أسعار المستهلكين بشكل شهري باستخدام سلة ثابتة من السلع والخدمات تتألف من ٤٩٠ بندًا بناء على مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام ٢٠١٨. وسيسمح استكمال التعداد السكاني الحالي لعام ٢٠٢٢ بإعداد مسح جديد للأسر، وهو ما سيساعد على تحديث المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية وتغيير أساس سلة مؤشر أسعار المستهلكين باستخدام أوزان ترجيحية مُحدّثة. ولدى الهيئة العامة للإحصاء خطط لتطبيق نظم البيانات المستخلصة من المساحات الضوئية والبيانات الموجهة في حالة الإيجارات لتحسين جودة مؤشر أسعار المستهلكين. وتم مؤخرًا تحديث الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار الجملة لتصبح ٢٠١٤ وإن كان نطاق تغطية العينة يقتصر على ثلاث مدن فحسب. ويجري حاليًا نشر مؤشر ربع سنوي لأسعار العقارات. وتقرر إعداد مؤشر جديد لأسعار المنتجين بالاتفاق مع بعثة المساعدة الفنية التي أوفدها الصندوق في ٢٠١٩ ولا يزال العمل جارٍ على إعداده.

إحصاءات سوق العمل: تتوفر بيانات تقسيم التوظيف بين القطاعين العام والخاص بدءًا من الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وتوقفت هيئة الإحصاء عن نشر بيانات أرقام الوظائف المطلقة من مسح القوى العاملة، ولكنها لا تزال تُنشر معدلاتها. وتُنشر أرقام الوظائف المطلقة بناء على البيانات الإدارية المأخوذة من سجلات القطاع الخاص لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبيانات من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهي متاحة بدءًا من الربع الثالث من ٢٠١٦. وكان للتحول من المقابلات الشخصية إلى المكالمات الهاتفية في تنفيذ مسح القوى العاملة أثناء فترة كوفيد-١٩ تأثير على تغطية المجيبين، مما أدى إلى ارتفاع عدد المجيبات. وتُبذل الجهود في الوقت الراهن لمواصلة تحسين مسح القوى العاملة، بهدف رفع مستوى جودته واتساقه مع أفضل الممارسات. وإضافة إلى ذلك، يخضع حجم الاقتصاد غير الرسمي للتقييم في الوقت الحاضر.

إحصاءات مالية الحكومة: أعادت الحكومة تبويب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويستخدم إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ في إبلاغ بيانات المالية العامة ونشرها. كما أن العمل جارٍ على إعداد إحصاءات البيانات على أساس الاستحقاق.

الإحصاءات النقدية والمالية: تحسنت جودة البيانات النقدية وأصبحت هناك معلومات إضافية متاحة للاطلاع العام في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما). ولا تتوافر بيانات تفصيلية عن ودائع الشركات والأسر. وتتضمن الميزانية العمومية التي ينشرها البنك المركزي السعودي بندًا كبيرًا ومتزايدًا لبيانات "مطلوبات أخرى" مما يعوق عملية التحليل. وقدم البنك المركزي السعودي (ساما) إلى إدارة الإحصاءات في الصندوق الإحصاءات النقدية والمالية الأولية بناء على استمارات الإبلاغ الموحدة التي أعدها الصندوق. وراجعت إدارة الإحصاءات البيانات وخلصت إلى أن هناك بعض قضايا البيانات التي ينبغي معالجتها للاتساق مع المنهجية الوارد وصفها في دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويقوم البنك

<p>المركزي السعودي (ساما) بإبلاغ البيانات عن عدة سلاسل من المؤشرات في "مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية" بما فيها المؤشرين (عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ، وعدد ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ) اللذين اعتمدتهما الأمم المتحدة لمراقبة الهدف رقم ٨-١٠ من الأهداف الإنمائية المستدامة.</p>	
<p>الرقابة على القطاع المالي: يقدم البنك المركزي السعودي للصندوق تقارير ربع سنوية عن مؤشرات السلامة المالية، وتنتشر هذه البيانات في موقع الصندوق الإلكتروني لمؤشرات السلامة المالية (https://data.imf.org/FSI). ويتضمن تقرير مؤشرات السلامة المالية كل المؤشرات الأساسية وهي ١٢ مؤشرا بالإضافة إلى ٨ مؤشرات محبذة لمؤسسات الإيداع.</p>	
<p>إحصاءات القطاع الخارجي: تُنشر بيانات ربع سنوية عن ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وفق أحدث المعايير الدولية (الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي). ويعد البنك المركزي السعودي (ساما) إحصاءات الدين الخارجي على أساس ربع سنوي والنموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات على أساس شهري. ومع هذا، فإن بيانات الحساب المالي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مُجمّعة بشكل كبير دون تقسيمها على أساس القطاعات المؤسسية. وفي الوقت نفسه، فالتقسيم القطاعي للدين الخارجي متاح. ويتعين تحسين تغطية القطاع الخاص. ويشرك البنك المركزي (ساما) في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة الذي أعده الصندوق، وإن كان غير مشارك في المسح المنسق للاستثمار المباشر من إعداد الصندوق كذلك. بيانات الاستثمار المباشر في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في حاجة إلى تحسين، مما سيمكن البنك المركزي من المشاركة في المسح المنسق للاستثمار المباشر. وعلاوة على ذلك، هناك جهود جارية لإجراء مسح (واستخدام الكشوف المالية) تهدف إلى قيام الهيئة العالمة للإحصاء بجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما سيسمح بالمشاركة في المسح المنسق للاستثمار المباشر الذي أعده الصندوق.</p>	
<p>ثانياً - معايير البيانات وجودتها</p>	
<p>اشتركت المملكة في المعيار الخاص لنشر البيانات في ١٨ سبتمبر ٢٠١٩.</p>	<p>ولا تتوافر بيانات تقرير مراعاة المعايير والمواثيق.</p>

جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ١٤ يوليو ٢٠٢٢)

معدل تواتر النشر	معدل إبلاغ البيانات	معدل تواتر البيانات	تاريخ تطبيقها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	التقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	الميزانية العمومية للبنك المركزي السعودي
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
يومي	يومي	يومي	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	١٥ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	مؤشر أسعار المستهلكين
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	١٥ مايو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
سنوي	سنوي	سنوي	١٣ يوليو ٢٠٢٢	٢٠٢١	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة العامة
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	١٥ مايو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٤
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	ميزان الحساب الجاري الخارجي
شهري	شهري	شهري	٢٣ يونيو ٢٠٢٢	إبريل ٢٠٢٢	صادرات وواردات السلع
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٧ يونيو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	إجمالي الدين الخارجي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	وضع الاستثمار الدولي ^٥

^١ ينبغي أن تُحدد بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو محملة بالتزامات. كذلك يتعين أن تشمل البيانات الخصوم قصيرة الأجل المرتبطة بعملة أجنبية، ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى بالإضافة إلى القيم الافتراضية للمشتقات المالية لسداد والحصول على العملة الأجنبية، بما في ذلك تلك المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى.

^٢ أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار آنون الخزائنة والسندات الإلكترونية والسندات.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تشمل تكوين العملات.

^٥ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.